المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها
شعبة الدراسات اللغوية والنحوية

اعتراضات الصنعاني على النحاة في كتابـه شـرح المفردات

دراسة وصفية تحليلية

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
بقسم اللغة العربية وآدابها تخصص الدراسات اللغوية والنحوية

إعداد الطالبة
مريم طاهر إدريس صميلي
الرقم الجامعي: ٢٠١٨١٢٩٥١

إشراف
أ. د. يحيى بن محمد الحكمي

رمضان ١٤٤١هـ-مايو ٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها
شعبة الدراسات اللغوية والنحوية

اعتراضات الصنعاني على النحاة
في كتابه شرح المفردات
دراسة وصفية تحليلية

إعداد الطالبة

مريم طاهر إدريس صميلي

الرقم الجامعي: ٢٠١٨١٢٩٥١

تقرير لجنة المناقشة والحكم

تَمَّت الموافقةُ على قَبول هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية قسم الدراسات اللغوية والنحوية.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاســـم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف	أ.د. يحيى بن محمد الحكمي	أستاذ دكتور	نحو	
المناقش	د.حمادة عبدالإله حامد	أستاذ مشارك	نحو	
المناقش	د.عائشة قاسم الشماخي	أستاذ مشارك	نحو	

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

إهــداء

إلى قدوتي الأولى، ونِبراسي الذي يُنير حياتي، أبي، أدامَه الله ذخرًا لي!

إلى نبع الحنان، وغيمة المكان، أمي، حفِظها الله.

إلى رُوح أخي الشهيد، غفَر الله له.

إلى كل مَن مدَّ لي يد العون وآزَرني وأعانني في كتابة هذه الدِّراسة، قولًا أو فعلًا أو مشورةً..

أُهدي هذه الدراسة.

الباحثة

شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾[1].

الحمد لله أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا على ما يسَّر وأعان من إتمام هذه الدراسة، فالحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والشكر له مِلء الأرض والسماوات وما بينهما من شيءٍ بعدُ، ثم لكل مَن قدَّم لي المساعدة في مسيرتي العلمية، وفي مقدمة الجميع أستاذي الفاضل سعادة الأستاذ الدكتور/ يحيى بن محمد الحكمي الذي منَحَني من وقته الكثير، فله مني جزيلُ الشكر والعِرفان، وجزاه الله خيرَ الجزاء، ورفَع قَدْرَه في الدَّارين.

والشكرُ موصولٌ لأعضاءَ لجنة المناقشة؛ لتفضُّلهم بالموافقة على مناقشة هذه الدراسة، وإبداء ملاحظاتهم عليها، وترجو الباحثةُ من الله تعالى أن تكون قد أوفَت الدراسة شيئًا من حقها، وتتقدَّم بوافر الشكر إلى جامعة جازان، وإلى عِمادة الدراسات العليا، ممثلةً في عميدها سعادة أ. د / علي بن حسين الصميلي، وإلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية ممثلة في عميدها سعادة د/ حسن خرمي، ووكيل الكلية للدراسات العليا سعادة د/ حسن قابور، لجهودهم المتفانية في خدمة طلاب العلم في شتى المجالات، كما تُقدِّم عميمَ شكرها، وعظيمَ احترامها وتقديرها إلى رئيس قسم اللغة العربية سعادة الدكتور/ أحمد بن محمد الجربوع، وإلى كل أساتذتها الذين دعموها، وتتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى كلِّ مَن أحاطَها بدعوة أو مساندةٍ أو نصيحة.

وختامًا أرجو من الله العلي القدير أن أكونَ قد وفِّقتُ في إتمام هذه الدراسة، وأن يكون فاتِحًا لمجالات عِدَّةٍ لزميلاتي في طريق العلم.

(١) سورة إبراهيم الآية ٧.

ملخص الرِّسالة

حمَلت هذه الدِّراسة عنوانَ: "اعتراضات الصنعاني على النحاة في كتابه شرح المفردات: دراسة وصفية تحليلية"، وقد اتَّبعتُ فيه المنهج الوصفي التحليلي، وتناولتُ المسائلَ النحوية التي اعترَض فيها الصنعانيُّ على النحاة الذين سبَقوه، واضِعةً لكلِّ مسألةٍ عنوانًا، ومُرتِّبةً المسائلَ حسَب وُرودِها في كتابَي (المغني، وشرح المفردات)، ثم ناقشتُها في ضوءِ آراء النحويين المتقدِّمين والمتأخرين، موضِّحةً ما أراه راجحًا.

وقد أتتْ هذه الدِّراسة في قسمين تَسبِقُهما مقدمةٌ، ثم تمهيدٌ، وتَقفوهما خاتمةٌ، وقد تناولتُ في القسم الأول اعتراضات الصنعاني على النحاة، والقسم الثاني كان دراسةً لمنهج الصنعاني النحوي في اعتراضاته، وأصولِ النحو عنده وأثرِها في الاعتراضات، ومذهبِه النحوي وأثرِه في الاعتراضات، وأساليبه فيها، ومصادرِه النحوية، أما الخاتمة، فكانت تلخيصًا لأهم النتائج والتوصيات التي توصَّلت إليها الدراسة، تَعقُبُها الفهارسُ الفنية مرتبةً حسب المتعارف عليه في الرسائل العلمية.

Abstract

In this study, entitled: " Al- San'ani's objections to grammarians in his book *Explanation of Vocabulary*: Descriptive and Analytical Study", I use the descriptive analytical approach, address the grammatical issues regarding which Al-San'ani objected to the grammarians who preceded him, develop a title for each issue and organize the issues according to their order in the two books (*Al-Mügnï, Explanation of Vocabulary*), and discuss them in the light of the opinions of grammarians who go forward, and grammarians who lag behind, explaining what I see predominant.

This study comes in two parts preceded by an introduction, then a preamble, and a conclusion at the end. In the first part, I deal with Al-Sanani's objections to grammarians, the second part is a study of Al-Sanani's syntactic methodology used in his objections, his principles of syntax and their impact on his objections, his methods used in this regard, his syntactic doctrine and its impact on his objections, and his syntactic sources. As for the conclusion, it is a summary of the most important findings and recommendations of the study, followed by technical indexes organized according to internationally recognized styles of scientific theses.

مقدمـــة

الحمدُ لله على واسع فضْله، وسابِغِ نِعمته، والصلاةُ والسلام على خير البريَّة، وإمامِ البشريَّة، وأَفصحِ مَن نطَق بالضاد، وعلى آله وصحْبه، والتابعين لهم بإحسانٍ، وسلَّم تسليمًا كثيرًا، أما بعد:

فإن علمَ العربية له المحلُّ الأعلى، والمقام الأسمى؛ إذ هو السُّلَّمُ الذي به يُرتقى إلى فَهْمِ الخطاب، وقَنطرة الآداب التي عليها المجازُ إلى معرفة أسرار الكتاب الذي تكفَّل سبحانه بحفظه، وهيَّأ لذلك الأسبابَ، ومن أسباب حفظه: المحافظةُ على لغته، فقد هيَّأ الله لهذه اللغة علماءَ عاملين وُفِّقوا إلى جمع هذه اللغة من أفواه العرب، ودراستها، واستخراجِ أصولِها وقواعدها، والنحو والصرف في مقدمة فنون العربية التي حَظِيت من العناية بنصيبٍ وافرٍ، فقد وُضِعتْ فيهما أسفارٌ قيِّمة، وعُرِفَ بهما رجالٌ أفذاذٌ، ومن هؤلاء العلماء: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) الذي تَلوحُ في مصنفاته الكثيرة أماراتُ التحقيق، وطولُ الباع، ومن تلك المُصنَّفات الكتاب المسمَّى: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" الذي يطابق عنوانُه مادتَه العلمية وهو غني عن التزكية، وقد لقي هذا السفر القبول العظيم عند طلاب العلم وتناوله بعض العلماء بالشرح ومنهم الصنعاني الذي شرح الباب الأول منه في كتابه شرح المفردات وسيأتي الحديث عنهما.

هذا وتُعد دراسةُ مناقشات العلماء ومحاوراتهم، واعتراضِ بعضهم على بعض بما فيها من الحُجج والآراء - لونًا من الدراسات العلمية القيِّمة، وهي في مجال النحو جزءٌ مهمٌّ من الدراسات النحوية؛ لِما تَحويه من مراجعة ومُدارسةٍ لمسائله تأخُذ بيد الباحث إلى بناء شخصيَّته النحوية من خلالِ تَنميةِ فِكره، وتَوسيع أُفقه، لذا كان موضوعُ دراستي: اعتراضات الصنعاني النحوية على النحاة حسب ورودها في كتاب المغني، باب المفردات، وقد هدَفتْ هذه الدراسةُ إلى توثيقِ هذه الاعتراضات وتَجْلِيتِها، محاولةً ترجيحَ ما أراه راجحًا بالدليل، والله ولي التوفيق، وعليه التُّكلان.

مشكلة الدراسة:

علمُ النحو من أجَلِّ علوم اللغة العربية، وأكثرِها فائدةً؛ لِما له من ارتباطٍ وثيق ببقيَّة العلوم، ولا سيما العلومُ الشرعية؛ مثل علم أصول الفقه، والقراءات القرآنية والتفسير؛ حيث يَحتاج إليه كلُّ مفكرٍ وأديب وباحثٍ ومؤرِّخٍ، فضلًا عن المتخصَّصين في الدراسات النحوية، ولا سيما طلابُ الدراسات العليا.

ويُعد الخلاف النحوي من أهم الموضوعات التي رافَقتْ علمَ النحو منذ بداية ظهوره؛ حيث أدَّى ذلك إلى ظهور المدارس النحوية القديمة، وخاصةً البصريةَ والكوفية.

ولَمَّا كان موضوعُ الاعتراضات في النحو من المواضيع المهمَّة التي توسِّع آفاقَ الباحث، وتَستثير ذِهنه، وتُحفِّزه على البحث والاطلاع، لإيجاد المخرَج النحوي السليم المؤيَّد بالأدلة والبراهين، والتعرُّف على الإشكالات النحوية، ومذاهبِ العلماء المختلفة والمتباينة حول المسألة الواحدة، فقد تبيَّن لي بعد قراءة كتاب (شرح المفردات) أن مؤلِّفَه يُعد عالِمًا نحويًّا ضليعًا في هذا العلم، لكنَّه مغمورٌ لم ينَل حظًّا من ذيوع الصِّيت كغيره من العلماء الذين سبقوه أو عاصَروه، رأيت بعد مُشاورة مُشرفي الفاضل أن يكون كتابُ هذا العالم واعتراضاته على النحاة مجالَ دراستي وبحثي في هذه الأطروحة، خاصةً بعدما وجدتُ أن أهمَّ مَن قام الصنعاني بتعقُّبه والاعتراض على بعض آرائه، هو ابن هشام في كتابه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"؛ ذلك أن مَن يَعترض على ابن هشام - وهو مَن هو - وغيره من النحاة، لجديرٌ بأن يكون محلَّ الدراسة والبحث؛ لذا رأيتُ أن يكون موضوع بحثي: "اعتراضات الصنعاني على النحاة في كتابه شرح المفردات: دراسة وصفية تحليلية".

وتكمُن مشكلةُ الدراسة في عرض تلك الاعتراضات على كتب النحو للوصول إلى حكمٍ مؤيَّد بالأدلة العلمية حيالَ صواب تلك الاعتراضات، أو مجانبتها للصواب من وجهة نظر الباحثة.

أسباب اختيار الموضوع:

ومن أهم الأسباب التي جعَلتني أختار هذا الموضوع للبحث: ما يلي:

١) القيمة العلمية لاعتراضات الصنعاني على النحاة؛ وقد بلغت أربعةً وعشرين اعتراضًا، منها ستة عشر على ابن هشام، والبقية موزعة على باقي النحاة.

٢) أهمية الاعتراضات في الدراسات النحوية؛ تُعين الباحثَ على فَهْم القواعد النحوية، والمقارنة بين مذاهب العلماء، واختلافاتهم في المسائل النحوية، وإظهار المعلومات الكامنة في المسألة الواحدة؛ حيث تُتيح للباحثين فرصةَ دراستها والإفادة من هذه الدراسة، وتنمية مداركهم، وتعويدهم على الترجيح.

٣) الرغبة في التعريف بالصنعاني وتوضيحِ جهوده وإسهاماته في مجال الدراسات النحوية.

أهمية الموضوع:

لهذا الموضوع من وجهة نظري أهميةٌ كبيرة تتمثل فيما يلي:

١) المؤلف ليس له كتبٌ متوفرة في النحو غير هذا الكتاب على حد علم الباحثة.

٢) الكتاب يجمَع بين النظم والنثر؛ حيث يبدأ الصنعاني كتابَه بنظْم المفردات في أُرجوزة، ثم يَشرحُها ويفسِّرها نثرًا.

٣) اعترَض الصنعاني على ابن هشام وعارَضه في مواضعَ كثيرةٍ، ولا يفعَل ذلك إلا عالِمٌ على اطِّلاع واسعٍ بأدقِّ تفاصيلِ المسائل النحوية.

٤) الصنعاني تناوَل بابًا مهمًّا من كتاب المغني ذا قِيمةٍ علميةٍ عظيمةٍ، وهو حروفُ المعاني.

منهج الدراسة:

اتَّبعت في هذه الدراسة المنهجَ الوصفيَّ التحليلي الذي يَعتمد على وصف المسألة في ضوء وُرودها في كتاب شرح المفردات؛ لمحسن بن عبدالكريم الصنعاني، وتناولتُها بالشرح والتفسير، وذِكر الآراء المؤيِّدة والمخالفة لرأي الصنعاني، واتبعتُ – بعد عون الله - المنهجَ العلمي في ذكر آراء العلماء في هذه المسائل، مع تحليلها وترجيح ما أراه قويًّا منها وَفْقَ الآتي:

١) جعلتُ عنوانًا لكل مسألة من مسائل الاعتراض.
٢) نقلتُ الرأي الذي اعترض عليه الصنعاني مِن مَظِنَّتِه.
٣) نقلتُ رأي الصنعاني من كتابه شرح المفردات.
٤) ذكرتُ آراء العلماء في المسألة موضع الاختلاف.
٥) اتَّبعتُ - قدرَ الإمكان - آراءَ العلماء المتقدمين على الصنعاني والمتأخرين عنه في المسائل التي اعترض فيها على سابقيه في كتابه (شرح المفردات).
٦) ختَمتُ كلَّ مسألة بذكر الرأي الذي أراه، وعللتُ لسبب ترجيحي له.

أسئلة الدراسة:

يُثير هذا البحث مجموعةً من التساؤلات؛ من أهمِّها:

١) كيف عرَض الصنعاني آراءَ النحويين في المسائل النحوية في كتابه؟ وما مدى اهتمامه بذلك؟
٢) ما موقف الصنعاني من آراء النحويين؟ وما مصدرُه في نِسبتها إليهم وفي عرضِ أدِلَّته؟
٣) ما صور الصنعاني وطرائقُه في التعامل مع آراء النحويين؟ ومتى يكون معترضًا عليها؟ وما نزْعتُه النحوية الخاصة في ذلك؟
٤) ما مدى تأثُّر الصنعاني بالعلماء المتقدمين عليه؟
٥) ما موقفُ الصنعاني من ابن هشام؟ وما المسائل التي عارَضه فيها؟

حدود الدراسة:

اقتصَرت الدراسةُ على ما جاء من اعتراضات على المسائل النحوية التي أَورَدها محسن بن عبدالكريم الصنعاني في كتابه (شرح المفردات)؛ سواء تعلَّقت هذه المسائل بمدارسَ نحوية كالبصريين، أو أعلام متقدِّمين كالأخفش وابن هشام، أو متأخرين مثل ابن عصفور وابن مالك.

الدراسات السابقة:

لم أقِف على دراسةٍ سابقة تناولتْ كتابَ المفردات وما جاء فيه من اعتراضات، أما بالنسبة للاعتراضات، فهي بشكلٍ عامٍّ مجالٌ واسع تناولتْه العديدُ من الدراسات من قبلُ، وعلى سبيل مثال:

- اعتراضات أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب على الفراء: دراسة وصفية؛ للطالب زياد خلف عودة، إشراف الدكتور محمود العامودي، غزة، ١٤٣٢هـ.
- اعتراضات ابن هشام الأنصاري على أبي حيان الأندلسي؛ أ. د. حسين موسى الشاعر، جامعة دمشق، ٢٠٠٦م.
- اعتراضات ابن هشام على الأخفش في كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للباحثة سهير الرهبيني، إشراف الدكتورة سلوى محمد عمر، ١٤٣٤هـ.
- اعتراضات الدماميني النحوية على المرادي في ضوء شرحيهما للتسهيل؛ للطالبة ليلى معتوق الشنبري، إشراف الدكتور عبدالهادي فراج، ١٤٢٨هـ.
- اعتراضات الشاطبي على ابن الناظم في كتاب المقاصد الشافية جمعًا ودراسة؛ إعداد الطالب حسان بن نور بتوا، إشراف الدكتور حماد الثمالي، جامعة أم القرى، ١٤٣٥هـ.
- وكل هذه الاعتراضات تَتْبَعُ منهجًا واحدًا، هو إيرادُ الرأي المعترَض عليه، ثم ذكر رأي المعترض له، ثم عرْض المسألة على كُتب النحويين المتقدمين والمتأخرين، ثم الترجيح بين الرأيين، ولعل السبب في توحيد المنهج في هذه الدراسات، هو طبيعة بيئة الدراسة التي يَتَّبعُها الباحثون في هذا النوع من الدراسات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف أذكُر منها ما يلي:

١) التعريف بالصنعاني، وإبراز جهوده النحوية من خلال كتابه شرح المفردات.

٢) إبراز المسائل التي اعترَض فيها الصنعانيُّ على ابن هشام وغيره من النحاة، مع تحليلها وترجيحِ أقواها حُجةً.

٣) استثارة العقل وزيادة المعرفة بالطرق والأساليب المختلفة للاعتراضات.

٤) تسليط الضوء على موافقة الصنعاني ومعارضته لغيره من النحاة في مختلف المسائل.

خطة الدراسة:

اشتَملت الدراسة على فصلين، تَسبِقُهما مقدمةٌ وتمهيدٌ، وتَعقُبُهما خاتمةٌ.

أما المقدمة فتشتمل على ما يلي:

- التعريف بموضوع الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- منهج الدراسة.
- حدود الدراسة.
- مشكلة الدراسة.
- أسئلة الدراسة.
- الدراسات السابقة.
- أهداف الدراسة.

وأما التمهيد: فتناولت فيه ما يلي:

- توطئة عن الخلاف النحوي.
- الفرق بين الاعتراضات والاستدراكات والتعقبات والمؤاخذات.
- ترجمة ابن هشام.
- كتاب مغني اللبيب وشروحه.
- ترجمة الصنعاني.

- **التعريف بكتاب شرح المفردات للصنعاني.**

القسم الأول: مسائل الاعتراض:

١- معنى الاستفهام بالألف المفردة.

٢- ورود همزة الاستفهام بمعنى التعجب.

٣- زيادة "إن" المكسورة الهمزة بعد "لما".

٤- حكم مجيء الماضي غير الناسخ بعد (إنْ) المخففة.

٥- معنى الفعل الذي يدخل على "أن" المفتوحة.

٦- حذف نون "إذن" عند الوقف.

٧- الخلاف في مواضع "أم" المنقطعة.

٨- معنى الاستفهام بالهمزة إذا سبَقت "أم".

٩- أقسام "أل" الجنسية.

١٠- معاني "أو".

١١- مجيء "إذ" للاستقبال.

١٢- خروج "إذا" عن الاستقبال.

١٣- دخول الباء على فاعل كفى.

١٤- مواضع الإتيان بنون بجل.

١٥- إفادة سوف معنى التوكيد.

١٦- مجيء "عند" لزمان القرب.

١٧- اعتبار "لا غير" من اللحن.

١٨- عمل "الفاء".

١٩- إفادة "قد" معنى التقريب.

٢٠- الاستفهام بـ"كأين".

٢١- معنى "كلا".

٢٢- دخول "اللام" على الفعل الجامد.

٢٣- عمل "لا" النافية.

٢٤- مجيء "مهما" ظرف زمان.

القسم الثاني: دراسة منهج المؤلف من خلال اعتراضاته:

١- أساليب الصنعاني في الاعتراض.

٢- الأصول النحوية عنده وأثرها في الاعتراضات.

٣- مذهبه النحوي وأثره في الاعتراضات.

٤- مصادره النحوية.

الخاتمة: وتحتها ملخص النتائج والتوصيات:

الفهارس وتشتمل على:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

تمهيـــد

أولًا: توطئة عن الخلاف النحوي.

ثانيًا: الفرق بين الاعتراضات والاستدراكات والتعقبات والمؤاخذات.

ثالثًا: ترجمة ابن هشام.

رابعًا: كتاب مغني اللبيب وشروحه.

خامسًا: ترجمة الصنعاني.

سادسًا: التعريف بكتاب شرح المفردات للصنعاني.

أولًا: توطئة عن الخلاف النحوي:

قبل الشروع في الخلاف النحوي، لا بد من تعريفِ الخلاف النحوي في اللغة والاصطلاح.

أمَّا في اللغة، فمادة (خَلَفَ) تتناوَل أمورًا ثلاثة:

١- **أن يجيءَ شيءٌ بعد شيءٍ يقوم مقامَه**[١]؛ قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةً﴾[٢]، فالليل يجيءُ بعد النهار ويقوم مقامَه، والنهارُ يَجيء بعد الليل ويقوم مقامَه، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمۡ خَلَٰٓئِفَ﴾[٣]؛ أي: أمةً تَجيء بعد أمة وتقوم مقامَها.

٢- **نقيض قدَّام**[٤]، قال تعالى: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ﴾[٥]، ومنه التأخر لقصور المنزلة؛ كما في قوله تعالى: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾[٦].

٣- **التغير**[٧]، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: "لَخُلُوفُ فَمِ الصائمِ أَطيبُ عند الله مِن رِيح المسك"[٨]؛ أي: لتغيُّر رائحة فمِ الصائم بسببِ خُلوِّ الْمَعِدَةِ، عند الله أطيبُ مِن رِيحِ الْمِسْكِ. والأصل الأولُ هو المقصود هنا، يقال: اختلَف الناس في كذا؛ أي: مختلفون؛ لأن كلَّ واحدٍ منهم يُنحِّي قولَ صاحبه، ويُقيم نفسَه مقامَ الذي نَحَّاه[٩].

---

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ج٢، ص٢١٠-٢١١.

(٢) سورة الفرقان، الآية ٦٢.

(٣) سورة الأنعام الآية ١٦٥.

(٤) الصحاح، للجوهري ج ٤ ص١٣٥٣، لسان العرب، لابن منظور ج ٩ى ص٨٢ ، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز؛ للفيروزآبادي، ج٢، ص ٥٦١-٥٦٢.

(٥) سورة البقرة الآية ٢٥٥.

(٦) سورة الأعراف الآية ١٦٩.

(٧) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس ج٢، ص٢١٢.

(٨) صحيح البخاري كتاب الصوم، باب فضل الصوم، رقم الحديث ١٨٩٤، ج١، ص٤٥٧.

(٩) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس ج٢، ص٢١٣.

أما تعريف الخلاف في الاصطلاح:

فيقول الجرجاني[١]: "هو منازعةٌ تَجري بين المتعارضين لتحقيق حقٍّ أو إبطـــال باطلٍ"[٢]، ويقول الراغب الأصفهاني[٣]: "الخلاف والاختلاف والمخالفة: أن يأخذَ كلُّ واحدٍ طريقًا غيرَ طريق الأول في فِعله أو حاله"[٤].

وأكبرُ شاهدٍ على وجود قضية الخلاف النحوي بين النحاة قديمًا ما يلي:

أولًا: المناظرات التي كانت تُقام بينهم، ومن أشهر تلك المناظرات ما يلي[٥]:

(أ) مناظرة الكسائي والأصمعي.

(ب) مناظرة الكسائي وسيبويه.

(ج) مناظرة الكسائي واليزيدي.

ثانيًا: المجالس النحوية، ومن أشهر تلك المجالس ما يلي:

(أ) مجلس ثعلب والزجَّاج في مجلس ثعلب.

---

(١) هو: علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية، وُلد في تاكو[أو تاجو] (قرب أستراباذ)، ودرَس في شيراز، له نحو خمسين مصنفًا؛ منها: «التعريفات - ط»، و«شرح مواقف الإيجي- ط»، و«مقاليد العلوم - خ»، و«تحقيق الكليات- خ»، و«شرح السراجية- ط» في الفرائض، و«الكبرى والصغرى في المنطق - ط»، و«الحواشي على المطول للتفتازاني- ط»، و«حاشية على الكشاف- خ» إلى آية «إن الله لا يستحيي» في القرويين؛ توفي: ٨١٦ هـ ،ينظر ترجمته في (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي ١٩٦/٢) و(الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي ٣٢٨/٥) و(الأعلام، للزركلي ٧/٥).

(٢) التعريفات؛ لعلي بن محمد الجرجاني، ص١١٣.

(٣) هو: الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم الأصفهاني، (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب: أديب، من الحكماء العلماء، من أهل (أصبهان)، سكَن بغداد، واشتَهر حتى كان يُقرَن بالإمام الغزالي؛ من كتبه: (محاضرات الأدباء- ط) مجلدان، و(جامع التفاسير) كبير، طُبعت مقدمته، أخَذ عنه البيضاوي في تفسيره، و(المفردات في غريب القرآن - ط)، و(حل متشابهات القرآن- خ)، و(تفصيل النشأتين- ط) في الحكمة وعلم النفس، و(تحقيق البيان- خ) في اللغة والحكمة، وكتاب في (الاعتقاد- خ)، و(أفانين البلاغة)؛ توفي: ٥٠٢ هـ ، ينظر ترجمته :

(بغية الوعاة للسيوطي ٣٩٦) و(كشف الظنون، لحاجي خليفة ٥٣٠/١) الأعلام للزركلي، ج٢، ص٢٥٥).

(٤) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ص١٥٥- ١٥٧.

(٥) الخلاف بين النحويين : دراسة وتحليل وتقويم، د.السيد رزق الطويل، ص٩٠-٩٤.

(ب) مجالس الريَّاشي وثعلب.

ضرورة الخلاف النحوي:

ليس بدعا أن تغص كتب النحويين بالخلافات وتتعدد الآراء والمناقشات والحوارات، فالخلاف إضافة لكونه سمة حضارية هو ضرورة ملحة ليس في النحو وحسب بل في شتى الفنون والآداب.

يرى بعضُ الباحثين أن الخلافَ حول القواعد لا بُدَّ منه، وأنَّ وجودَه شيءٌ طبيعي في الدراسات النحوية؛ لأن الخلافَ من طبيعة البشر، فكما يَختلفون في الشكل واللون، ويختلفون في البيئة والظروف، كذلك يكون اختلافُهم في الآراء[١].

- أسباب الخلاف النحوي:

لعلَّ أصول الخلاف النحوي قد بدأت على يدي مدرستي البصرة والكوفة وهما أعظم المدارس النحوية في تلك الحِقبة من الزمن حتى القرن الرابع الهجري، ثم فشا التقليد بعد ذلك، ومن أسباب الخلاف النحوي الذي نشأ بينهما ما يلي:

أ - تسابُق النحاة إلى أبواب الخلفاء لأخذِ العطايا، وقد استوى في ذلك البصريون والكوفيون.

ب - التعصب لمذهب معيَّن.

ج - وجود اختلاف في المنهج المتَّبع في كل مدرسة، فالبصريون اعتمدوا في مذهبهم القياس والسماع، لكنَّ الكوفيين بالَغوا في السماع، فاعتمدوا في بناء قواعدهم وأحكامهم النحوية على الآيات الأُحادية، أو متعددة القراءات، أو الشاذة، وكذلك اعتمدوا على أقوال العرب، حتى إنهم قد بنَوْا قاعدةً على شاهدٍ واحد[٢].

د- اختلاف مادة اللغة العربية، وطبيعة الدلالات التي تحملها الألفاظ [٣].

هـ- ثراء اللغة العربية وحاجة أهلها إلى التصرُّف فيها، وشدة تداخُلها، وتزاحُم الألفاظ والأغراض على جهاتها[٤].

---

(١) ينظر: تعدد التوجيه النحوي مواضعه، أسبابه نتائجه، محمد حسنين صبرة، ص٣٦٢ .

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، للأنباري، ص ٧٩.

(٣) ينظر: الخصائص، لابن جني، ج١، ص ٣٧٠ - ٣٧٤.

(٤) ينظر: الخصائص، لابن جني، ج١، ص ١٨٣، ص٢١٥.

- بعض الكتب المؤلفة في الخلاف النحوي:

عُنِيَ العلماءُ - متقدِّموهم ومتأخِّروهم - قديما وحديثا بالحركة النحوية الخلافية، فألَّفوا فيها مؤلفاتٍ كثيرة؛ فمن الكتب المتقدمة على سبيل المثال لا الحصر:

- كتاب المهذب لأبي علي الدينوري، المتوفى (٢٨٩هـ).
- كتاب اختلاف النحويين؛ لأحمد بن يحيى ثعلب ت ٢٩١ هـ[١].
- كتاب ما اختلف فيه البصريون والكوفيون؛ لابن كيسان ت ٣٢٠ هـ[٢].
- كتاب المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين؛ لأبي جعفر النحاس ت٣٣٨هـ[٣].
- كتاب الخلاف بين النحويين؛ لأبي الحسن الرماني ت ٣٨٤ هـ[٤].
- كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين؛ لابن فارس ت ٣٩٥ هـ[٥].
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين؛ لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ.

أما في العصر الحديث، فقد كتَب كثيرٌ من الباحثين رسائلَ علمية وأبحاثًا تتَّصل بالقضية نفسها؛ منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مسائل الخلاف بين الفراء والرضي؛ لريم الجعيد، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، الجعيد، ريم بنت خلف بن مفتن، ورياض بن حسن الخوام. "مسائل الخلاف بين الفراء والرضي في شرح الكافية" رسالة دكتوراه. ٢٠٠٤م.
- الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ بشائر عبدالله علاونة، إشراف أ.د/ يحيى العباينة، جامعة اليرموك، كلية الآداب، رسالة ماجستير عام ١٩٩٨م.
- الخلاف النحوي في المقتصد؛ لعلي محمد الشهري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى. الشهري، إشراف د/ سعد الغامدي، ١٤٢٤ هـ.

---

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة؛ للقفطي، ج٣، ص ٥٩.

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون؛ لحاجي خليفة، ج١، ص ١٣٣.

(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، ج١، ص ١٠٣.

(٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، ج٢، ص ٢٩٥.

(٥) كشف الظنون، لحاجي خليفة، ج١، ص ١٣٣.

- مسائل الخلاف النحوي في تسهيل ابن مالك؛ لعبدالمجيد ياسين الحميدي، رسالة ماجستير، إشراف د. عبد الجبار جعفر القزاز، كلية الآداب جامعة بغداد ١٩٨٨م.
- موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية من القرن السادس الهجري إلى القرن التاسع الهجري لشريف عبد الكريم محمد النجَّار، رسالة دكتوراه، جامعة صنعاء ١٩٩٩م.
- ما اختلف في فِعليته وحرفيَّته؛ لحسن بن حسين المالكي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ٢٠٠٣م.

ثانيًا: الفرق بين الاعتراضات والاستدراكات والتعقبات والمؤاخذات

ثمة مصطلحات تتردد عند الباحثين، وهي مع اختلاف جذورها ودلالاتها اللغوية، إلا أنها تؤول في نهاية الأمر إلى أمر مشترك، ويجمعها معنى عام، وسأتناول تلك المصطلحات بإيجاز:

أولًا: الاعتراضات:

ورَد الاعتراضُ في المعاجم اللغوية بمعانٍ كثيرة؛ أهمها: المنعُ وعدمُ الاستقامة؛ قال الجوهري: "واعترَض الشيءُ: صار عارضًا كالخشبة المعترضة في النهر، يقال: اعترَض الشيءُ دونَ الشيء؛ أي: حالَ دونَه، واعترَض الفرسُ في رَسَنِه: لم يَستقم لقائده"[(١)].

وقال ابن منظور: "وعرَض الشيءُ: يَعرِض، واعترَض: انتصَب ومنَع، وصار عارضًا، كالخشبة المنتصِبة في النهر والطريق ونحوها، تَمنَع السالكين سلوكَها، ويقال: اعترَض الشيءُ دونَ الشيء؛ أي: حالَ دونَه... واعترَض الفرسُ في رَسَنِه وتعرَّض: لم يَستقِم لقائده؛ قال الطِّرِمَّاحُ [(٢)]:

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية؛ للجوهري، ج٣، ص١٠٨٤.

(٢) هو: الطرماح بن حكيم بن الحكم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن عمرو بن الغوث بن طيءٍ، ويكنى أبا نفر، وأبا ضبينة، توفِّي١٢٥هـ، والطرماح: الطويل القامة؛ ينظر: أنساب العرب للصحاري، ج١، ص١١١.

وأَراني المليكُ رُشْدي وقدْ كُنْـ تُـ أَخَا عُنْجُهِيَّةٍ واعتِراضِ[1]

وقال الفيروزآبادي: "والاعتراضُ: المنعُ، واعترَض الفَرَسُ في رَسَنِه: لم يَستقِم لقائدِه"[2].

تعريف الاعتراض في اصطلاح العلماء:

تَزخَر الدِّراساتُ اللغويَّة القديمة والحديثة بلفظِ الاعتراض، فهو مصطلحٌ واسعُ الميدان، تَختلف فيه الأقوالُ باختلاف مجالات استعماله؛ لذا فقد سلَّطتُ الضوءَ على التعريفات التي تَقترب من موضوعِ الدراسة، ومنها ما قاله الزركشيُّ[3]: "اعلَم أنَّ كل ما يُورده المعترضُ على كلام المستدلِّ يُسمى اعتراضًا؛ لأنه اعترَض لكلامه ومنَعه من الجَرَيان"[4].

وفي المعجم الفلسفي هو: "حُجَّة أو دليلٌ يُراد به بيانُ استحالةِ مذهبٍ أو رأي معًا"[5]، وقيل هو: "مقابلةُ الخَصْمِ في كلامه بما يَمنَعُه من تَحصيلِ مقصوده بما بايَنه، أو مُمانعةُ الخَصْم بمساواته فيما يُورِدُه"[6].

وما يُمكن ملاحظتُه في هذه الحدود لغةً واصطلاحًا، هو أنها تَشترك في سمةٍ عامة وهي المخالفةُ.

وهناك مصطلحات يَكثُر وُرودُها في هذا السياق، كالاستدراكات والتعقبات والمؤاخذات، إلا أنها تختلف عن مفهوم الاعتراض، فالاستدراكات: هي إضافةٌ إلى الحقيقة العلمية المسبوق إليها؛ قال ابنُ منظور: "واستَدرَك الشيءُ بالشيء: حاوَل إدراكَه به"[7]،

---

(١) البيت من بحر الخفيف، وهو في لسان العرب؛ لابن منظور الإفريقي، ج٤، ص٣٠٢ - ٣٠٣.

(٢) القاموس المحيط للفيروزآبادي، ج٣، ص١٩٦- ١٩٧.

(٣) محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، أبو عبدالله، بدر الدين: عالم بفقه الشافعية والأصول، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة؛ له تصانيف كثيرة في عدة فنون؛ منها: (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة - ط)، و(لقطة العجلان- ط) في أصول الفقه؛ توفي: ٧٩٤هـ ، ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (١/ ٤٣٧)، الأعلام للزركلي، (٦٠/٦)، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، لعبد الفتاح المرصفي (٢/ ٧١٢).

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه؛ لبدرالدين الزركشي، ج٥، ص٢٠٦.

(٥) المعجم الفلسفي؛ تأليف مراد وهبة، ص٥.

(٦) الكافية في الجدل؛ للجويني عبدالملك إمام الحرمين، ص٦٧.

(٧) لسان العرب، لابن منظور، ج٢، ص٣٧٨.

وأما التعقُّبات، فهي تتبُّعُ العَثَرات العلمية للسابق؛ قال ابنُ منظور: "واستعقبتُ الرجلَ، وتعقَّبتُه: إذا طلبتُ عَورتَه وعَثْرتَه"[١].

وأما المؤاخذاتُ، فهي نحوٌ من التعقُّبات؛ قال ابن منظور: "وآخَذه بذنبه مؤاخذةً: عاقَبه، وفي التنزيل العزيز: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِۦ﴾[٢]، [٣] ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[٤].

وقد حَظِيتْ ظاهرةُ الاعتراضِ في النحو العربي بعنايةٍ كبيرةٍ من العلماء والباحثين قديمًا وحديثًا، ونالتْ نصيبًا كبيرًا وحظًّا وافرًا من البحث على ما يَكتنفُها من تعقيدٍ كان سببُه تشابكَ الآراء وتنوُّعَها فيه خلالَ قرونٍ متعدِّدةٍ؛ مما صعَّب وضعَ اليد على حقيقة هذه الظاهرة وأسبابِها[٥].

ثالثًا: ترجمة ابن هشام

اسمه ونسبه:

هو جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري الخزرجي الشافعي الحنبلي المعروف بابن هشام النحوي[٦].

مولده:

وُلِد بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس عشر من ذِي القعدَة الحرام سنة ٧٠٨هـ، الموافق ٢٣ من أبريل عام ١٣٠٩م[٧].

---

(١) لسان العرب، لابن منظور، ج٤، ص٣٨٣.

(٢) سورة العنكبوت الآية٤٠.

(٣) لسان العرب، لابن منظور، ج١، ص٤٦.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٨٦.

(٥) الاعتراض النحوي على الأداء اللغوي بين الفراء والمبرد في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراه للطالبة نوزت أحمد إبراهيم، جامعة مؤتة، الأردن، ص٨.

(٦) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة؛ لابن حجر العسقلاني، ج٢، ص٤١٥، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم؛ لطاش كبرى زاده، ج١، ص١٩٨، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب؛ لعبدالحي بن أحمد بن محمد بن العماد العَكري الحنبلي، ج٦، ص١٩١.

(٧) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، ج٣، ص٩٣.

مكانته العلمية:

تَمتَّع ابنُ هشام بمكانةٍ علمية رفيعة، ولا غَرابةَ في ذلك، فقد كان ذا ثقافةٍ موسوعية، كرَّس حياتَه للتعليم وقلمَه للتأليف، غير أن الذي غلَب عليه هو علمُ النحو، وقد شهِد له كثيرٌ من العلماء بسَعةِ علمه، ودِقة بحثه، وثُقوب نظرِه؛ قال عنه العلامة ابن حجر في الدرر الكامنة: "وانفَرَد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطِّلاع المُفرط، والاقتدار على التصرُّف في الكلام والمَلَكة التي يتمكَّن بها من التعبير عن مقصوده بما يُريد مُسهبًا وموجزًا"[(١)].

وقال عنه الشوكاني: "وقد تصدَّر للتدريس، وانتفَع به الناس، وتفرَّد بهذا الفن، وأحاطَ بدقائقه وحقائقه، وصار له من الْمَلَكة ما لم يكُن لغيره، واشتَهر صِيتُه في الأقطار، وطارَت مصنَّفاتُه في أغلب الديار"[(٢)].

وشهِد ابنُ خلدون بعُلوِّ قدْره في صناعة النحو، فقال: "ما زِلنا ونحن بالمغرب نسمَع أنه ظهَر بمصر عالِمٌ بالعربية يُقال له ابن هشام، أنْحى من سيبويه "[(٣)].

شيوخه:

لزِم ابنُ هشام عددًا ليس بالقليل من شيوخ عصره وتتلمَذ عليهم، منهم:

- الشيخ شهاب الدين عبداللطيف بن المرحَّل، وقد أخَذ عنه النحو وتأثَّر به.
- ابن السراج محمد بن محمد بن نمير، الشيخ شمس الدين، وقد أخَذ عنه علم القراءات.
- الشيخ تاج الدين التبريزي، وقد حضَر دروسَه في المدرسة الحسامية.
- الشيخ تاج الدين الفاكهي، وقد قرأَ عليه شرح "الإشارة" في النحو إلا الورقة الأخيرة.
- بدر الدين ابن جماعة، وقد أخَذ عنه علم الحديث، وحدَّث عنه بالشاطبيَّة.
- تقي الدين السبكي، وقد تفقَّه عليه بالمذهب الشافعي، ثم تَحنبَل.

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ؛ لابن حجر العسقلاني، ج٢، ص٤١٥ - ٤١٦.

(٢) البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع؛ لمحمد بن علي الشوكاني، ج١، ص٤٠١-٤٠٢.

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ للسيوطي، ج٢، ص٦٩.

- سمِع من أبي حيان ديوانَ زهير بن أبي سُلمى، ولم يُلازمه، ولا قرأ عليه، بل كان كثيرَ المخالفة له، شديدَ الانحراف عنه[١].

تلاميذه:

كان ابنُ هشام في عصره موردًا عذبًا كثيرَ الزحام، لذلك تتلمَذ عليه عددٌ من الدارسين؛ منهم:

- ابنه مُحب الدين؛ حيث وَرِثَ عنه علمَ العربية، حتى قيل فيه: "كان أنْحى من أبيه".
- ابنه عبدالرحمن الذي وَرِثَ علمَ العربية عن أبيه أيضًا، وعُرِفَ بين معاصريه.
- إبراهيم اللخمي الشافعي الشيخ جمال الدين الأسيوطي.
- إبراهيم بن محمد بن إسحاق الدجوي المصري النحوي.
- النويري، جمال الدين أبو الفضل.
- ابن الفرات عبدالخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي[٢].

مؤلفاته:

من تصانيفه غير مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عُمْدَة الطَّالِب فِي تَحْقِيق تصريف ابن الحاجِب، رفع الخَصاصَة عَن قراء الْخُلَاصَة، التَّحْصِيل وَالتَّفْصِيل لكتاب التذييل والتكميل، شرح الشواهد الْكُبْرَى وَالصُّغْرَى، قَوَاعِد الإِعْرَاب، شذور الذَّهَب وَشَرحه الْجَامِع الصَّغِير، قطر الندي وبل الصدى وَشَرحه، الكَوَاكِب الدرية فِي شرح اللمحة البدرية لأبي حَيَّان، شرح بَانَتْ سعاد، شرح البردَة، إِقَامَة الدَّلِيل على صِحَة النحيل، التَّذْكِرَة، شرح التسهيل مسودة[٣].

وفاته:

مات في ليلة الجمعة خامِس ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة [٤].

---

(١) يُنظر: الدرر الكامنة؛ لابن حجر، ج٢، ص٤١٥، ومفتاح السعادة؛ لطاش كبرى زاده، ج١، ص ١٩٨، وشذرات الذهب؛ لابن العماد، ج٦، ص١٩١.

(٢) ينظر: بغية الوعاة؛ لجلال الدين السيوطي، ج١، ص ١٤٨، وص٤٢٧، والدرر الكامنة؛ لابن حجر العسقلاني، ج١، ص ٦٢، وشذرات الذهب؛ لابن العماد، ج٢، ص٢٩٢.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، ج٢، ص ٣٠٨- ٣٠٩.

(٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، ج٢، ص ٣٠٩ -٣١٠.

رِثاء العلماء لابن هشام:

رَثاه ابن نباتة بقوله:

سَقَى ابْنَ هِشَامٍ فِي الثَّرى نَوْءُ رَحْمَةٍ يَجُرُّ على مَثواه ذيلَ غَمـــــامِ

سأَروي لَهُ مِن سيرة الْمَدْحِ مُسْنـــدًا فَمَا زلتُ أَروي سيرةَ ابْنِ هشَامِ[1]

ورثاه ابنُ الصاحب بدرُ الدين:

تَهَنَّأْ جمالَ الدِّين بالخُلْدِ إنَّني لفَقْدِكَ عَيْشي تَرْحةٌ ونَكالِ

فَمَا لدُروسٍ غِبتَ عَنْهَا طَلاوةٌ وَلَا لزمانٍ لسْتَ فِيهِ جَمالُ[2]

وَمن شعر الشَّيخ جمال الدين ابن هشام:

وَمن يَصطبِرْ للْعلم يَظْفَرْ بنَيْلـــهِ وَمنْ يَخْطُبِ الْحَسْنَاءَ يَصبِرْ على الْبَذْلِ

وَمن لَم يُذِلَّ النَّفسَ في طَلبِ العُلى يَسِيرًا يَعِشْ دهرًا طَويلًا أَخـــا ذُلِّ[3]

رابعًا: كتاب مغني اللبيب وشروحه

صنَّف ابن هشام كتاب المغني اللبيب عن كتب الأعاريب في مكة المكرمة عام ٧٤٩هـ، وفقَده وهو في طريقه إلى مصر، ثم عاد إلى الحرم سنة ٧٥٦هـ، فأعاد تصنيفَه بهذا الاسم، وهذا الكتاب هو قمةُ كُتبه، وقد حَظِيَ المغني باهتمام كثيرٍ من العلماء في مصر وغيرها، ولعل شهادة ابن خلدون لابن هشام كانت بصددِ هذا الكتاب.

ومن مظاهر هذا الاهتمام تلك الشروح والحواشي التي تدور في فلَكِه، وألَّفها أصحابُها شارحين له ومعقِّبين عليه، ومن أهم هذه الشروح:

أ- شرح الشيخ محمد بن أبي بكر الدماميني(٨٢٨هـ)، (تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب) ويتَّسم هذا الشرح بكثرةِ نقده لابن هشام وتعقُّبه إياه، وقد وصَل فيه إلى حرف الفاء، وهو مطبوع مع حاشية الشُّمُنِّي بالمطبعة البهية بمصر.

ب- شرح القاضي مصطفى بن حاج حسن الأنطاكي (١١٠٠هـ)، (غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب)وقد استفادَ في شرحه هذا من شروح سابقيه، فجاء شرحُه شاملًا مفيدًا، وهو مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، تحت رقم عام ٨٤٨٥.

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، ج٣، ص ٩٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٥.

(٣) المرجع السابق، ص٩٥

ج- شرح أحمد بن محمد الحلبي المعروف بابن الْمُلَّا (توفِّي في حدود٩٠٠ - ١٠٠٣هـ)، واسم هذا الشرح (منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب)، وهو ما زال مخطوطًا، وكثيرًا ما يُشير إليه الأنطاكي في شرحه.

د- شرح وحي زاده(١٠١٨هـ)، وقد وصفَه صاحبُ كشف الظنون بأنه شرحٌ مفيدٌ جامعٌ في ستة مجلدات، سماه (مواهب الأديب في شرح مغني اللبيب)، وهو من الشروح المخطوطة، وكثيرًا ما يُحيل عليه الأنطاكي، هذا وللمؤلف نفسه شرحان؛ هما:

- شرح الشواهد الصغرى، شرح الشواهد الكبرى، وهما شرحان لشواهد المغني، وثمةَ شرحٌ آخرُ مطبوعٌ لشواهد المغني وهو لجلال الدين السيوطي، سماه (فتح القريب) في مجلدين.
- وشرح لأبيات المغني؛ للبغدادي صاحب الخزانة، سماه (شرح أبيات مغني اللبيب)، أَوْفَى من شرح السيوطي، وهو مطبوع في(ثماني مجلدات).

أما حواشي المغني، فمن أهمها ما يلي:

أ - حاشية الشُّمني (٨٧٢ هـ)، وهي حاشية مطبوعة سمَّاها (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، وكما يبدو من اسمها، فإن الشُّمنِّي قد دافَع عن ابن هشام، وردَّ كثيرًا من تعقبات الدماميني عليه.

ب- حاشية الدسوقي (١٢٣٠هـ)، وهي حاشية مطبوعة مع المغني في مجلدين، (طبع القاهرة)[1] .

ج- حاشية الأمير (١٢٣٢هـ)، وهي حاشية طُبِعت طبعتين بالقاهرة مصاحبةً للمغني، وهي من أجلِّ حواشي المغني، وقد وُصِفَت بأنها أشهرُ كُتبه.

خامسًا: ترجمة الصنعاني

أ- نسبُه:

هو محسن بن عبدالكريم بن أحمد بن محمد بن إسحاق بن المهدي أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد، حفيد المهدي الزيدي، الصنعاني.

(١) منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني؛ تأليف: عمران عبدالسلام شعيب، ص ٢٨ -٣٠.

ب- مولده:

وُلِدَ سنة ١١٩١هـ إحدى وتسعين ومائة وألف (١٧٧٧م) بصنعاء.

ج- نشأته:

نشأ بصنعاء في حجر والده، وتخرَّج فيه، ونَشَأ نشأةً لم يكن لغيره من أَبنَاء عصره، فإنه قال الشعر الحسنَ وهو في الكُتَّاب، وَلم يكُن إذ ذاك قد اشْتغل بالطلَب، ثم قرَأَ على جماعةٍ من علماء العصر منهم السيِّد العَلامَة إبْرَاهِيم بن عبدالْقَادِر، والقاضي الْعَلامَة الْحُسَيْن بن أَحْمد السياغي وغيرهما، وقرَأَ شرح الرضي على الكافية، ومغني اللبيب والكَشَّاف وحواشيه، وَله ذهنٌ شرِيف وطبعٌ ظريف، وَفهمٌ فائقٌ وعقل تَامٌّ، وأدبٌ غضٌّ، وقد كان الصِّبيانُ يَلعبُونَ ويشتغلون بِمَا يشْتَغل بِه أمثالهم، والمذكُور يُصغي إلى مَا يَدُور بين أولئك الأعلام من المراجعات العلمية والمطارحات الأدبية، ولا يلتَفت إلى شيءٍ مِما كان الصغار فيه، فعجِبتُ من حاله، وأشرتُ إلى جماعة من العلماء ينظرون إليه، فأخبرنا والده إذ ذاك بأن صَاحب الترجمة قد صار له شعر في تِلْكَ السن كثير من الملحون الذي يُسَمِّيه أهل اليمن الحميني، وروى لَه شعرًا من غيره، فعجِب من ذلك جَمِيعُ أولئكَ الأَعلام، وأَقْبلُوا عليه وامتدت أَعْنَاقهم إِلَيْهِ، فَلم تمرَّ إلا أَيَّامٌ قَلَائِلُ بعد ذَلِك، حَتَّى ظهر لَهُ النظمُ الْجيد الْفَائِقُ، وما زال يَنْمُو نموَّ الْهلَال حَتَّى بلغ أَعلَى مَرَاتِب الْكَمَال[1].

وَله قصائد قد طارَح بهَا أكَابِرَ الْعلمَاء وأفاضلَ الأُدباء وَهُوَ إِذْ ذَاك في سن الْبلُوغ، وَقد كان معدودًا في الْعلمَاء ومذكورًا بَين أَعْيَان الشُّعَرَاء من أهل صنعاء، وقد نظم مغني اللبيب نظمًا حسنًا، وشرح ذَلِك النظم شرحًا مُفِيدًا.

د- شيوخه:

قرأ على جماعة من علماء عصره؛ منهم:

١- السيد إبراهيم بن عبدالقادر بن أحمد.

---

(١) ينظر ترجمته: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع؛ للشوكاني، ج٢، ص٧٨، رقم الترجمة ٣٨٧، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، ونيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر، لليمني الصنعاني، ج٢، ص٢٠٢-٢٠٧ بتصرف، الناشر: المكتبة السلفية - القاهرة سنة ١٣٥٠هـ. الأعلام، وقاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين؛ تأليف خير الدين الزركلي، ج٥، ص٢٨٧، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط١٥، مايو ٢٠٠٢م

٢- القاضي الحسين بن أحمد السياغي.

٣- القاضي محمد بن علي الشوكاني.

هـ - وفاته:

توفِّي - رحمه الله - في صنعاء ليلة الأربعاء خامس ذي القعدة سنة ١٢٦٦ هـ - ١٨٥٠م عن خمس وسبعين سنة وأشهر.

و- آثاره:

ترك الصنعاني آثارا علمية وأدبية منها:

١- الهيكل اللطيف في حلية الجسد الشريف، وهو شرح قصيدة له.

٢- الروض النادي في سيرة الإمام الهادي.

٣- ديوان شعر جمعه الفقيه الأديب عبدالله بن أحمد بن سعيد العماري في مجلد، وسماه: ذوب العسجد في الأدب المفرد.

سادسًا: التعريف بكتاب شرح المفردات للصنعاني:

أما كتابُه شرحُ المفردات، فهو عبارة عن نظمٍ وشرح؛ حيث يتعرَّض الصنعاني في كتابه لشرح المفردات التي ورَدت في كتاب المغني لابن هشام، متبعًا في ترتيب كتابه ترتيبَ ابن هشام؛ حيث بدأ بالمفردات التي تبدأ بحرف الألف، مختتمًا بالمفردات التي تبدأ بحرف الياء، وقد اقتصَر هذا الكتاب على شرح المفردات التي ورَدت في الباب الأول من كتاب المغني لابن هشام، والمخطوط موجودٌ في الجامع الكبير بصنعاء، وقد حقَّقه الأستاذ الدكتور الفاضل يحيى بن محمد الحكمي، والكتاب تحتَ الطبع، ولدي نسخة من المخطوط وسأوثق منها آراء الصنعاني لأن التحقيق لم يصدر ولم أحصل على نسخة منه حتى كتابة هذه الأسطر.

ويتكون الكتاب من مادتين علميتين مترابطتين:

الأولى: نظم؛ حيث نظَم الصنعاني المفردات التي ذكَرها ابنُ هشام في كتابه في أرجوزة.

الثانية: شرح ما نظَمه في أرجوزته.

ولم يكن الصنعاني موافقًا لابن هشام في كل المسائل التي ذكرها، بل كان مؤيدًا له في

بعض المسائل ومخالفًا في مسائل أخرى، وقد اعتمَد في كتابه على ذكر المفردات التي ورَدت في كتاب المغني في الباب الأول، إلى جانب شرح الشيخ الرضي في الكافية.

وقد عمَد الصنعاني إلى التعرُّض لآراء النحاة، وذكر شواهدَ كلٍّ منهم وترجيحاته، مع بيان الرأي الذي يَميل إليه، ولم تكُن طريقة الصنعاني في شرح المسائل تَسير على وتيرة واحدة، بل كان يُسهب في شرح بعض المفردات، ويُطنب في بعضها، كما صرَّح بأسماء مَن اعترَض عليهم في بعض المواضع، ولم يُصرِّح بذِكر أسمائهم في مواضعَ أخرى، وقد كان يكتفي في شرح بعض المفردات بذِكرها في النظم دون التعرُّض لتفسيرها نثرًا بحسب حاجة الموضع.

استشهَد الصنعاني بمختلف الشواهد التي ترجِّح آراءَه، سواء كانت شواهدَ قرآنية، أو أحاديث نبوية، أو شواهدَ شعرية، أبياتًا كانت، أم أنصاف أبيات.

القسم الأول

المسائل التي اعترض فيها الصنعانـــي على النحـــــاة

المسائل التي اعترض فيها الصنعاني على النحاة

١- معنى الاستفهام بالألف المفردة.

٢- ورود همزة الاستفهام بمعنى التعجب.

٣- زيادة "إن" المكسورة الهمزة بعد "لما".

٤- حكم مجيء الماضي غير الناسخ بعد (إنْ) المخففة.

٥- معنى الفعل الذي يدخل على "أن" المفتوحة.

٦- حذف نون "إذن" عند الوقف.

٧- الخلاف في مواضع "أم" المنقطعة.

٨- معنى الاستفهام بالهمزة إذا سبَقت "أم".

٩- أقسام "أل" الجنسية.

١٠- معاني "أو".

١١- مجيء "إذ" للاستقبال.

١٢- خروج "إذا" عن الاستقبال.

١٣- دخول الباء على فاعل كفى.

١٤- مواضع الإتيان بنون بجل.

١٥- إفادة سوف معنى التوكيد.

١٦- مجيء "عند" لزمان القرب.

١٧- اعتبار "لا غير" من اللحن.

١٨- عمل "الفاء".

١٩- إفادة "قد" معنى التقريب.

٢٠- الاستفهام بـ"كأين".

٢١- معنى "كلا".

٢٢- دخول "اللام" على الفعل الجامد.

٢٣- عمل "لا" النافية.

٢٤- مجيء "مهما" ظرف زمان.

١- معنى الاستفهام بالألف المفردة

اقتصَر ابنُ هشام في تعريفه للاستفهام على قوله: "... والثاني أن تكون للاستفهام، وحقيقتُه طلبُ الفَهْم؛ نحو: أزيدٌ قائمٌ..."[١]، ثم اعترَض عليه الصنعاني، فقال:

"الألفُ المفردُ يأتي للنِّـــدا كذا إذا استَفْهَمْتَ لُقِّنْتَ الهُدَى

حقيقةٌ مِن طالبِ الفَهْمِ لَهُ فاصْغِ لذا التَّقييد وافَهْمِ أَصْلَه"

فإن قيل: إن ابن هشام رسَم الاستفهام الحقيقي بأنه "طلبُ الفَهم"، فما هذه الزيادة؟ قلت: لا شك أن الاستفهام طلبُ الفهم، ولكن هل هو طلبُ فَهم المستفهم، أو وقوع فَهمٌ لمن لم يَفهَم كائنًا مَن كان؟"[٢].

المناقشة:

اعترض الصنعاني على ابن هشام تعريفه للاستفهام بأنه: "طلب الفهم"، وتسائل بإضافة زيادة من عنده لا بد منها لوضع تعريف جامعٍ مانعٍ للاستفهام، وهي: هل هو طلب فهم المستفهم، أو وقوع فهم لمن لم يفهم كائنًا من كان؟.

وقد ناقش العلماء تلك المسألة، وبينوا موقفهم مما ذهب إليه الصنعاني، وبيان ذلك على النحو الآتي:

قال الشيخ بهاء الدين السبكي[٣]في شرح التلخيص: "لا شك أن الاستفهام طلبُ الفهم، ولكن هل هو طلبُ فَهم المستفهِم، أو طلب وقوع فَهم مَن لم يفهَم كائنًا مَن كان، فإذا قال: مَن يعلم قيام زيدٍ لعمرو بحضور بكر الذي لا يعلَم قيامَه: هل قام زيدٌ، فقد طلَب مِن المخاطب الفَهم؛ أعني فَهْمَ بكر، إذا تقرَّر هذا، فلا بدعَ في صدور الاستفهام ممن يعلم المستفهِم عنه.... ولا مانعَ حينئذ من جعْلِ الاستفهامات الواردة في القرآن الكريم على حقيقتها....."[٤].

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ١٧).

(٢) شرح المفردات؛ للصنعاني، لوحة(٢)، مخطوط موجودٌ في الجامع الكبير بصنعاء، والكتاب تحت الطبع.

(٣) هو: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي: فاضل، له (عروس الأفراح، شرح تلخيص المفتاح - ط)، وَلِيَ قضاء الشام (سنة ٧٦٢ هـ)، فأقام عامًا، ثم وَلِيَ قضاء العسكر، وكثُرت رحلاتُه، ومات مجاورًا بمكة ليلة الخميس السابع عشر من شهر رجب سنة ٧٧٣ هـ، وله أربع وخمسون سنة وبضعة أشهر؛ (نقلًا عن كتاب عروس الأفراح، ج١، ص٩-١٦ بتصرف).

(٤) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح؛ المؤلف بهاء الدين السبكي، ج٢، ص ٤٩٨.

وقال ابن مالك: "ولكون الاستفهام طلبَ ما في الخارج أن يحصُل في الذهن، استلزَم ألا يكون واردًا على الحقيقة، إلا إذا صدَر مِن شاكٍّ مصدق بإمكان الإعلام، ومتى صدَر مِن عالمٍ بحال المستفهم عنه، أو ممن لا يصدَّق بإمكان الإعلام به فهو، وإلَّا بطريـــــق المجاز"[١].

وقال الشُّمنِّي[٢]: "فيه نظر؛ أما أولًا، فلأن قول النحاة: حقيقةُ الاستفهام طلبُ الفَهم، ليس معناه طلب الفهم مطلقًا، سواء أكان للطالب أو لغيره، بل معناه طلب الفهم للطالب المتكلم بالاستفهام..."[٣].

وقال ابن عربي [:٤] "وذلك أن الاستفهامَ لا يكون إلا مع عدمِ العلم في نفس الأمرِ، أو مع إظهار عدم العلمِ لتقرير المستفهم مَن استفَهمه على ما استفَهمه مع عِلم المستفهم بذلك، فيقول المستفهمُ: أيُّ شيءٍ عندك؟ وما لكَ ضربتَ فلانًا؟ فعِلَّةُ الاستفهام عن الأمور عدمُ العلم لتقرير، والباعث على الاستفهام يَختلف باختلاف المستفهم، فإن كان عالِمًا بما استفَهم عنه، فالمقصود به إعلامُ الغير حيث ظنُّوا، وقالوا خلاف ما هو الأمرُ عليه؛ مثل قوله تعالى لعيسى عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [٥]، فكان المقصود توبيخ مَن عبَدَه مِن أُمته"[٦].

---

(١) المصباح في المعاني والبيان والبديع؛ المؤلف بدر الدين بن جمال الدين ابن مالك، الشهير بابن الناظم، ص٨٥.

(٣) هو: تقي الدين أحمد بن محمد بن حسن بن علي الشُّمُنِّي الإسكندري: محدِّث مفسر نحوي، ولِد بالإسكندرية، وتعلَّم ومات في القاهرة (ت٨٧٢هـ)؛ صنَّف: شرح المغني، وغيره؛ ينظر: البغية، ١/ ٣٧٥، والأعلام، ١/ ٢٣٠.

(٣) شرح الدماميني على مغني اللبيب، مع تعليقات الشمني عليها، ص٩٩.

(٤) العلامة صاحب التواليف الكثيرة: محيي الدين أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الحاتمي المرسي بن العربي، نزيل دمشق، توفِّي في ربيع الآخر سنة ثمان وثلاثين وستمائة، وقد ورد ذكرُه في "التاريخ الكبير"، وله شعر رائق وعلم واسع، وذهن وقَّاد، ولا ريب أن كثيرًا من عباراته له تأويل إلا كتاب "الفصوص"؛(سير أعلام النبلاء للذهبي ج٢٣، ص٤٨).

(٥) سورة المائدة الآية ١١٦.

(٦) الفتوحات المكية؛ لابن عربي، ج٢، ص٦٣١.

وقد ذكَر ابنُ جني أن الاستفهام قد يَخرُج عن معناه الحقيقي عندما يكون المستفهمُ عالِمًا بالجواب؛ حيث قال: "وذلك أن المستفهمَ عن الشيء قد يكون عارفًا به مع استفهامه في الظاهر عنه، لكنَّ غرضَه في الاستفهام عنه أشياءُ؛ منها: أن يتعرَّف حال المسؤول: هل هو عارف بما أنه خَفِيَ عليه، ليسمع جوابه عنه، ومنها أن يُرِيَ الحاضرَ غيرهما أنه بصورة السائل المسترشد..."[١].

وساوَى ابن فارس[٢] بين الاستفهام والاستخبار، فعرَّف الاستخبار بأنه: طلبُ خبرِ ما ليس عند المستخبر، وهو الاستفهامُ[٣]، ثم أضاف أن هناك من العلماء مَن يفرِّق بينهما، فقال: "وذكر ناسٌ أن بين الاستخبار والاستفهام أدنى فرقٍ، قالوا: وذلك أن أولى الحالين الاستخبار؛ لأنك تَستخبر فتُجاب بشيءٍ، فرُبَّما فهِمتَه، وربما لم تَفهمْه، فإذا سألتَ ثانية، فأنت مستفهمٌ، تقول: أفهِمني ما قلتَه لي، قالوا: والدليلُ على ذلك أن الباري - جلَّ ثناؤه - يوصَف بالخبر، ولا يوصَف بالفَهم"[٤].

فالواضح أن مَن فرَّق بينهما يَقصُرُ معنى الاستفهام على طلب عِلم ما لا يَعلَمُه المستفهمُ عن شيءٍ في كلامٍ مُثارٍ، وأن الاستخبار طلبُ العلم ابتداءً، "فاستخبَر: سأله عن الخبر، وطلب أن يُخبرَه، واستخبَر: إذا سأل عن الأخبار ليَعرِفَها"[٥].

وقال التفتازاني[٦]: "... والأول إن كان المطلوبُ به حصولَ أمرٍ في ذِهن الطالب،

---

(١) الخصائص؛ لابن جني، ج٢، ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٢) هو: الإمام العلامة، اللغوي المحدث، أبو الحسين: أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني، المعروف بالرازي، المالكي، اللغوي، نزيل همذان، وصاحب كتاب "المجمل"، وكان رأسًا في الأدب ومذهبه في النحو على طريقة الكوفيين، جمَع إتقانَ العلم إلى ظرفِ أهلِ الكتابة والشعر، وله مصنفاتٌ ورسائلُ، وتَخرَّج به أئمةٌ؛ قال: ومات بالري في صفر سنة خمس وتسعين وثلاثمائة؛ (سير أعلام النبلاء للذهبي، ج١٧، ص ١٠٣- ١٠٤).

(٣) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها؛ لابن فارس، ص ٢٩٢.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٩٢.

(٥) لسان العرب، لابن منظور ج٣، ص ٢٤٢.

(٦) هو: مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق، وُلِدَ بتفتازان (من بلاد خراسان)، وأقام بسَرَخْس، وأبعَده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفِّي فيها، ودُفن في سرخس، كانت في لسانه لكنة، من كتبه (تهذيب المنطق- ط)، و(المطول - ط) في البلاغة، و(المختصر- ط) =

فهو الاستفهامُ، وإن كان المطلوبُ به حصولَ أمرٍ في الخارج، فإن كان ذلك الأمرُ انتفاءَ فعلٍ، فهو النهي، وإن كان ثبوتَه بإحدى حروف النداء، فهو النداءُ، وإلَّا فهو لأمورٍ؛ منها: التمني، وهو طلب حصول شيءٍ على سبيل المحبة، (واللفظ الموضوع له ليت، ولا يُشترط إمكان التمني)؛ لأن الإنسان كثيرًا ما يُحب المحال ويَطلُبه، فهو قد يكون ممكنًا كما تقول: ليت زيدًا يجيء، وقد يكون محالًا؛ كما تقول:

فيا ليتَ الشبابَ يعود يومًا.....[1]

ومن أنواع الطلب (الاستفهام)، وهو طلبُ حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورةُ وقوعَ النسبة بين الشيئين أو لا وقوعها، فحصولُها هو التصديق، وإلَّا فهو التصور"[2].

الترجيح:

بناءً على ما سبَق عرضُه، ترى الباحثة أن اعتراض الصنعاني على ابن هشام في محلِّه، فكان ينبغي أن يُبين ابن هشام مَن المقصود بطلبِ الفَهم، هل هو المستفهِم نفسه أم مَن لم يَفهَم كائنًا من كان؟ لأن هذه الزيادة في التعريف هي التي تفرِّق بين الاستفهام الحقيقي - الذي يكون فيه المستفهمُ جاهلًا الإجابةَ، ويُراد به التصورُ أو التصديقُ - والاستفهامِ المجازي الذي يكون المستفهمُ عنه عالِمًا بالإجابة، وإنما يُراد به إسماعُ غيره، أو تحقيقُ غرضٍ غير العلم بالشيء؛ كالتمني والإنكار والتقرير والتعجب، وغير ذلك، وقد جاء الاستفهامُ في القرآن الكريم مشتملًا على النوعين السابقين، ولو كان

= اختَصر به شرح تلخيص المفتاح، و(مقاصد الطالبين- ط) في الكلام، و(شرح مقاصد الطالبين- ط)، و(النعم السوابغ- ط) في شرح الكلم النوابغ للزمخشري، و(إرشاد الهادي - خ)= = نحو، و(شرح العقائد النسفية - ط)، و(حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب - ط) في الأصول، و(التلويح إلى كشف غوامض التنقيح - ط)، و(شرح التصريف العزي - ط) في الصرف، وهو أول ما صنَّف من الكتب، وكان عمره ست عشرة سنة؛ توفي: سنة ٧٩٣هـ (الأعلام للزركلي، ج٧، ص ٢١٩).

(١) شطر بيت من الوافر، تمامه: فأخبره بما صنع بي المشيب، وهو لأبي العتاهية؛ ينظر: ديوانه: ص ٣٢، والبيان والتبيين للجاحظ، ج ٣، ص ٥٦.

(٢) المطول على التلخيص؛ لسعد الدين التفتازاني، ص ٢٢٤ - ٢٢٦.

المقصودُ من الاستفهام الحقيقي طلبَ الفَهم بصفة عامة، لكانت جميعُ مواضع الاستفهام في القرآن الكريم استفهامًا حقيقيًّا، ولكان ذلك ينفي عن الله تعالى العلمَ بما يستفهم عنه- تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا - وإنما جاء الاستفهام مجازيًّا، الغرض منه التعجب؛ نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[1].

أو الإنكار؛ نحو: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[2]، أو الترغيب والحض؛ نحو: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾[3]، أو الإخبار؛ نحو: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا﴾[4]أو حمْل المخاطبِ على الإقرار والاعتراف؛ نحو: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[5].

(١) سورة البقرة الآية ٢٨.

(٢) سورة يونس الآية ٦٦.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٤٥.

(٤) سورة النور الآية ٥٠.

(٥) سورة الأعراف الآية ١٧٢.

٢- ورود همزة الاستفهام بمعنى التعجب

ذهب بعضُ النحاة إلى أن (الهمزة) قد تُستعمل في غير معنى الاستفهام، فتَختص بوُرودها لمعاني التسوية والتقرير والإنكار، والتوبيخ والتهكُّم والأمر، والتعجب والاستبطاء، وأن سائرَ الأدوات لا يَرِدُ لشيءٍ من ذلك[١].

وقال ابنُ هشام عند استشهاده على إفادة الهمزة معنى التعجبِ[٢]: ".... والسابع التعجب؛ نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾[٣].

ثم اعترض الصنعانيُّ على الاستشهاد بهذه الآية في هذا الموضع، فقال: "ومثال التعجب: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾، هكذا ذكَره ابنُ هشام، والظاهرُ أنها في الآية للإنكار الإبطالي"[٤].

المناقشة:

قال سيبويه: "ومما يَدُلك على أن (ألف) الاستفهام ليست بمنزلةِ(هل)، أنك تقول للرجل: (أطَرَبًا؟)، وأنت تعلَم أنه قد طَرِبَ، لتُوبِّخَه وتُقرِّره، ولا تقول هذا بعد(هل)"[٥]،

---

(١) ينظر: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي (ص: ١٢٩)، الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (ص: ٣٠)، فمثال التسوية: قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ومثال الإنكار: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾ [الإسْرَاء: ٤٠]، ومثال التوبيخ - أي: اللوم على مَا وَقع -: قوله تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الصافات: ٩٥]، ومثال التقرير - أي حمل المخَاطب على الْإِقْرَار -: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾﴾ [الشرح: ١]؛ أي: شرحنا، ومثال التهكم: قوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [هود: ٨٧]، ومثال الْأَمر قوله تعالى: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠]؛ أي: أَسْلمُوا، ومثال التعجب: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، ومثال الاستبطاء: قوله تعالى: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [الحديد: ١٦].

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٢٧).

(٣) سورة الفرقان الآية ٤٥.

(٤) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة(٣).

(٥) الكتاب، لسيبويه، ج٣، ص ١٧٦.

ومِن النحاة مَن تَبِعَ سيبويه في قوله سالف الذكر بأن الهمزةَ تَختلف عن (هل) في اختصاصها بالاستعمال في معنى التقرير والإنكار والتوبيخ، ومن هؤلاء المبرِّد الذي يقول: "ألا ترى أنك تقول: أما زيدٌ في الدار؟ على التقرير، وتقول: يا زيد أسكوتًا والناسُ يتكلمون؟"(١). توبِّخه بذلك وقد وقَع منه السكوتُ، ولا تقَع (هل) في هذا الموضع، قال أبو حيان: «فإن طلب بالاستفهام تعيين، أو توبيخ، أو إنكار، أو تعجب كان بالهمزة دون (هل)»(٢)، إذًا فالهمزة تأتي للتعجب، وتأتي للإنكار، وتأتي لأغراضٍ أخرى؛ كما قال بعضُ علماء النحو.

وعن اختلافهم في معنى الاستفهام في الآية الكريمة: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾فقد اتفق كثير من العلماء مع ابن هشام، ونكتفي بذكر اثنين منهم حتى لا يطول المقام بنا.

قال أبو حيان: "و: ألم تر، جرى مجرى التعجب في لسانهم... وقد جاء هذا اللفظ في القرآن: ﴿۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ﴾، ﴿۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾"(٣).

وقال السيوطي: "وأما قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾، فدخلها معنى التعجب كأنه قيل ألم تعجب إلى كذا فتعدت بـ "إلى" كأنه ألم تنظر ودخلت"إلى" بمعنى التعجب وعلق الفعل على جملة الاستفهام وليست ببدل من الرب تعالى لأن الحرف لا يعلق(٤)"

الترجيح:

أرى أن الصنعاني لم يوفَّق في اعتراضه على ابن هشام في هذا الأمر، فقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ۝٤٥ ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ

---

(١) المقتضب؛ للمبرِّد، ج٣، ص ٢٨٩.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (٥/ ٢٣٦٥).

(٣) البحر المحيط في التفسير (٢/ ٥٦٠).

(٤) البرهان في علوم القرآن، للزركشي (٤/ ١٥١).

﴿إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾[1]، فقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ﴾: استفهام يُثير تعجُّب المخاطب من هذا الظلِّ الدالِّ على عظَمةِ الله - جلَّت قدرته - وبديع صُنعه، وبالِغ حِكمته، ويدعو المتأمِّلَ المتبصِّرَ إلى التفكير فيه: كيف يَمُدُّه الله ويَبسُطه، فينتفَعَ به الناسُ انتفاعًا لا يبلُغه إحصاءٌ ولا وصفٌ، ولو شاء لجعَله ساكنًا لا يتحرَّك، ثم كيف جعَل الشمس دليلًا عليه؟ يستدل الناسُ بها وبأحوالها على أحوال الظل: أين يَمتد ويَنبسِط؟ ومتى يكون ذلك؟ وأين يتقلَّص ويتلاشى؟ ومتى يكون ذلك؟ ثم كيف جعَل الشمسَ بمشيئته تَنسَخُ شيئًا فشيئًا هذا الظلَّ الممتدَّ المبسوطَ[2].

إذًا تعجُّب المخاطب في آية الظل، قد قام على التعظيم والإجلال والاستحسان، وليس على الإنكار الإبطالي؛ كما قال الصنعاني.

---

(١) سورة الفرقان، الآيتان: ٤٥، ٤٦.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ج٢، ص ٣٤٠.

٣- زيادة "إن" المكسورة الهمزة بعد "لما"

قال ابن هشام: "وزعَم ابنُ الحاجب[١] أنها تُزاد بعد (لَمَّا) الإيجابية، وهو سَهوٌ، وإنما تلك (أن) المفتوحة"(٢)، ثم اعترَضه الصنعاني، فقال: "ولشُهرته زعَم ابن هشام أن إثبات ابن الحاجب لكسر "إن" بعدها سَهوٌ، وليس كذلك، فإن شُرَّاحه الأئمة الثِّقات لم يتعقَّبوه، بل أقرُّوه"[٣].

المناقشة:

ذكر ابن هشام أن ابن الحاجب يزعُم أن (إن) المكسورة الهمزة تُزاد بعد لما الإيجابية، وراح يذكُر أن هذا سهوٌ منه، ذلك أن التي تزاد بعد لما هي (أن) المفتوحة الهمزة وليست (إن)، فهبَّ الصنعاني معترضًا قولَ ابن هشام، ومدافعًا عن زعْم ابن الحاجب، ذاكرًا أن الأئمة الثقات الذين تناولوا أقوال ابن الحاجب بالشرح والتحليل، لم يتعقَّبوا قولَه هذا، بل أقرُّوه، وهذا لعَمْري دليلٌ قاطعٌ وحُجة دامغةٌ، تُثبت فساد اتهام ابنِ هشام ابنَ الحاجب بالسَّهو.

قبل ذكر موقف النحاة مما ذهَب إليه ابنُ الحاجب، ينبغي لي أن أرجع إلى قول ابن الحاجب في كافيته؛ يقول تحت عنوان حروف الزيادة: "(إن)، و(أن)، و(ما)، و(لا)، و(من)، والباء، واللام، ف)إن) مع (ما) النافية، وقلَّت مع (ما) المصدريَّة و(لمَّا)"[٤].

---

(١) الشيخ الإمام العلامة المقرئ الأصولي الفقيه النحوي أبو عمرو عثمان بن عمر بن يونس الكردي المالكي، صاحب التصانيف، وُلِدَ سنة سبعين وخمسمائة بإسنا من بلاد الصعيد، وكان من أذكياء العالم، رأسًا في العربية وعلم النظر؛ ثم انتقَل إلى الإسكندرية، فلم تَطُلْ مدتُه هناك، وبها توفِّي في السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة؛ (سير أعلام النبلاء للذهبي، ج٢٣، ص٢٦٤ -٢٦٥).

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٣٩).

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٨).

(٤) الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق: الدكتور صالح عبدالعظيم، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠ م، ص ٥٤.

فابن الحاجب هنا يتحدَّث عن حروف الزيادة، وذكر أن (إن) تُزاد مع ما النافية، لكن زيادتها مع (ما) المصدرية و(لما) قليلٌ، فهو لم يُطلق الأمر، بل قيَّده بأن هذه الزيادة قليلة، ليست مطردة أو كثيرة.

وقد ذكر هذا المذهب أيضًا في شرحه على مفصل الزمخشري المسمى (الإيضاح)، يقول: "فأمَّا (إن) فتُزاد بعد (ما) النافية قياسًا كثيرًا، وبعد (ما) المصدرية قليلًا، وبعد (لمَّا) في قولك: لمَّا إن جاء زيدٌ أكرمتُه، قليلًا"[(١)]، فهو هنا يذكر زيادة (إنْ) بعد لما، وينص على أن ذلك قليلٌ.

موقف النحاة من زعم ابن الحاجب:

أقرَّ كثيرٌ من النحاة زعمَ ابن الحاجب، ومن هؤلاء الرضي الذي شرح كافيته؛ قال: "وقلَّت زيادتها مع (ما) المصدرية؛ نحو: انتظرني ما إن جلس القاضي، ومع (ما) الاسمية؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، وكذا بعد (ألا) الاستفتاحية؛ نحو: ألا إن قام زيدٌ، وكذا مع (لما)، بل زيادة (أن) المفتوحة بعدها هي المشهورة، تقول: لما أن جلستُ جلستَ، فتحًا وكسرًا، والفتح أشهر، وأما (أن)، فتُكثر زيادتها بعد لمَّا؛ نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]"[(٢)].

فالرضي هنا يُقِرُّ زعمَ ابن الحاجب، ولم يذكُر أن ذلك سهوٌ منه، لكنه يُعوِّل على قِلَّته، ويرى أن فتح همزة (أن) مع (لما) هو الأشهر والأكثر.

ومن هؤلاء النحاة: الدماميني[(٣)] فقد ردَّ قول ابن هشام، وأقرَّ زعمَ ابن الحاجب،

---

(١) الإيضاح شرح المفصل، لجمال الدين بن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، الناشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العراق، د.ت، ج٢، ص ٢٢٧.

(٢) شرح الرضي على الكافية، للإستراباذي، تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قار يونس - ليبيا، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م، ج٤، ص ٤٣٢.

(٣) هو: بدر الدين الدَّمَامِيني: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر محمد بن سليمان بن جعفر بن يحيى بن حسين بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن علي بن صالح بن إبراهيم، بدر الدين المخزومي، السَّكندري، المالكي، المعروف بالدماميني، وُلِد في الإسكندرية، سنة ٧٦٣هـ، واستوطن القاهرة ولازَم =

فقال: "جزمُ المصنف – أي ابن هشام – بالسَّهو من غير تثبُّت يستند إليه، غيرُ مناسبٍ، فابن الحاجب إمامٌ ثقةٌ، وقد نقَل هذا الحكمَ، فيُقبَلُ ولا يُدفَعُ بمجرَّد السهو، ولم أرَ أحدًا من شارحي كلامه انتقَد ذلك عليه، وفَهِمَ الأئمةُ النُّقادُ، بل أقرُّوا ذلك ولم يتعقَّبوه"[١].

فالدماميني هنا يَرُدُّ قول ابن هشام، ويُدافع عن ابن الحاجب، وينفي عنه تُهمة السهو، ويستدل لذلك بأن الأئمة الذين تناولوا مصنفاته بالشرح والتحليل، لم يأخذوا ذلك عليه، بل أقرُّوه، ولعله يقصِد بذلك الرضي.

وقد عدَّ الشُّمُنِّي[٢] قول الرضي السابق دلالةً صريحة على أن كسر همزة (إن) بعد (لمَّا) يُعدُّ لغةً[٣].

وقد صرَّح الأمير[٤] أن السيوطي قد تابَع المصنِّف - يقصد ابن هشام – فيما ذهب إليه من أن قول ابن الحاجب بزيادة (إن) بعد لما، يُعد سهوًا، وذكر أن السيوطي قال ذلك في حاشيته على المغني[٥].

= ابن خلدون، وتصدَّر لإقراء العربية بالأزهر، ثم تحوَّل إلى دمشق، ومنها حجَّ وعاد إلى مصر، فوَلِيَ فيها قضاءَ المالكية، ثم ترَك القضاء ورحَل إلى اليمن، فدرَس بجامع زَبيد نحو سنة، وانتقَل إلى الهند، فمات بها في مدينة (كلبرجا)؛ من كتبه: (تحفة الغريب - ط) شرح لمغني اللبيب، و(نزول الغيث - خ) عندي، انتقد فيه شرحَ لامية العجم للصفدي، توفي سنة ٨٢٧ هـ، (الضوء اللامع لأهل القرن السابع لشمس الدين السخاوي، ج٧، ص ١٨٤-١٨٦).

(١) شرح الدماميني على مغني اللبيب، لابن هشام، ج١، ص ١٧٠.

(٢) هو: تقي الدين أحمد بن محمد بن حسن بن علي الشُّمُنِّي الإسكندري: محدِّث مفسر نحوي، ولِد بالإسكندرية، وتعلَّم ومات في القاهرة (ت٨٧٢هـ)؛ صنَّف: شرح المغني، وغيره؛ ينظر: البغية، للسوطي، ١/ ٣٧٥، والأعلام، للزركلي ٢٣٠/١.

(٣) حاشية الشمني على المغني، ج ١، ص ٥٥.

(٤) هو: محمد بن محمد بن عبدالقادر السنباوي الأزهري، المعروف بالأمير: عالم بالعربية، وُلِد في ناحية سنبو (بمصر)، وتعلَّم في الأزهر وتوفِّي بالقاهرة (ت١٢٣٢هـ)، أكثر كُتبه حواشٍ وشروح، أشهرها: حاشية على مغني اللبيب، والإكليل شرح مختصر خليل؛ ينظر: الأعلام، للزركلي ٧/ ٧١.

(٥) حاشية الأمير على المغني، لمحمد بن محمد الأمير، الناشر: فيصل عيسى البابي الحلبي، ج١، ص ٢٤.

وقد تابَع الزركشيُّ ابنَ هشام، وراح يُوهِّم زعمَ ابن الحاجب، يقول: "وَوَهِمَ ابنُ الحاجب؛ حيث زعَم أنها تُزاد بعد (لمَّا) الإيجابية، وإنما تلك في (أن) المفتوحة"[1]، فالزركشي هنا يذهب مَذهبَ ابن هشام، ويتَّهم ابن الحاجب بالوهم.

الترجيح:

تُرجِّح الباحثة اعتراضَ الصنعاني على ابن هشام، وترى صوابَ قوله، ذلك أن أئمة النحاة الذين جاؤوا بعده وشرَحوا أقواله، أقرُّوه على ذلك ولم يَعترضوا، ولعمري لو كان قول ابن الحاجب هذا سهوًا كما يرى ابن هشام، لمَا ذكَره مرتين في مصنَّفين من مصنفاته، فالإنسان قد يسهو مرة في فعلٍ ما، أو تقرير شيءٍ ما، لكن من الصعب جدًّا أن يكرِّر هذه السهو مرتين في مصنفين متتاليين، والله أعلم.

(١) البرهان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م، ج ٣، ص ٧٥.

٤ـ حُكم مجيء الماضي غير الناسخ بعد (إنْ) المخففة

أجاز الأخفشُ مجيءَ فعلٍ ماضٍ غير ناسخ بعد (إن) المخففة؛ حيث أجاز قول: "إن قام لأنا وإن قعَد لأنت"(١).

ثم اعترضه ابن هشام، فقال: "والأكثرُ كونُ الفعل ماضيًا ناسخًا؛ نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾(٢)، ودونَه أن يكون مضارعًا ناسخًا؛ نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾(٣)، ودون هذا أن يكون ماضيًا غير ناسخٍ؛ نحو: قول الشاعر:

شَلَّتْ يَمينُك إن قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبةُ المُتَعَمّدِ(٤)

ولا يُقاس عليه خلافًا للأخفش، فإنه أجاز: إن قام لأنا وإن قعَد لأنت..."(٥).

والثابت مما جاء عن العرب أن الأحرُفَ التي يُمكن تَخفيفُها من مجموعة الأحرف المشبهة بالفعل، هي: "إن، أن، كأن، لكن"؛ حيث تُخفَّف (إن) بحذف النون الثانية (المكسورة)، وإبقاء الأولى الساكنة، فيَصير الحرف(إنْ)، وإذا خُفِّفتْ نون "إن" المشددة، فالقياسُ فيها ألا تعمَل إن تلاها فعلٌ؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾(٦)، غير أنه إذا تلاها اسمٌ جازَ فيها الإعمالُ والإهمال، والإهمالُ أفضلُ؛ فمثال إعمالِها قولك: إن محمدًا لمسافرٌ، واحتجَّ مَن يراها عاملةً بأن الحرف كالفعل إذا حُذِفَ منه شيءٌ لم يُغيَّرْ عملُه، ومثالُ إهمالها قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾(٧)، ووجَب عند تخفيفها وإهمالِها اقترانُ خبرها باللام الفارقة، للتفريق بينها

---

(١) معاني القرآن للأخفش، ج٢، ص ٤٥٥، و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٣٧).

(٢) سورة البقرة الآية ١٤٣.

(٣) سورة القلم الآية ٥١.

(٤) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد العدوية؛ ينظر: معاني القرآن؛ للأخفش، ج٢، ص ٤٥٥.

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٣٧).

(٦) سورة الأعراف الآية ١٠٢.

(٧) سورة يس، الآية ٣٢.

وبين "إن" النافية العاملة عمل ليس [١].

وقد اعترَض الصنعاني على الأخفش الذي أجاز مجيءَ فعلٍ ماضٍ غيرِ ناسخٍ بعد (إنْ) المخففة، والكوفيين عند إجازتهم مجيءَ فعل مضارع غير ناسخٍ بعد (إن) المخففة؛ نحو قولهم: إن يَزينك لنفسُك، وإن يَشينك لهيه[٢]).

المناقشة:

اختلف الصنعاني وابن هشام مع الأخفش في حُكم مجيء الماضي غير الناسخ بعد (إنْ) المخففة، فأجاز الأخفش مجيء الماضي غير الناسخ بعد إن المخففة، وذهب ابن هشام والصنعاني إلى أن مجيء الماضي غير ناسخٍ بعد إن المخففة شاذ لا يقاس عليه، ووفاقهما عدد من النحاة.

بيان آراء النحاة في هذه المسألة:

قال الفراءُ: "هو كالنادر؛ لأن العربَ لا تكاد تَستعمل مثلَ هذا إلَّا مع فعل ماضٍ"[٣].

وجاء في قراءة ابن مسعود: (إِنْ لَبِثْتُمْ لقَلِيلًا)[٤]؛ حيث جاء بعد إن المخففة فعلٌ ماضٍ غيرُ ناسخٍ"[٥].

ويرى الصنعاني أن الفعل الذي يلي "إنْ" المخففة غالبًا يكون فعلًا ماضيًا ناسخًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾، ويلي ذلك أن يكون مضارعًا ناسخًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾، ويُقاس عليهما إجماعًا، وأقلُّ من ذلك أن يكون الفعل ماضيًا غير ناسخٍ؛ نحو:

شَلَّتْ يمينُك إن قتَلت لَمسلمًا

---

(١) المفصَّل للزمخشري، ص ٣٩٦، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١، ص ٣١٨.

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦).

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش، ج٤، ص ٥٥٣.

(٤) شرح التصريح على التوضيح؛ للشيخ خالد الأزهري، ج ١، ص ٣٢٨.

(٥) همع الهوامع، للسيوطي، ج١، ص ١٤٢.

ولا يقاس عليه في هذه الحالة خلافًا للأخفش، ودون ذلك أن يكون الفعل مضارعًا غير ناسخٍ؛ كقول بعضهم: "إن يَزينك لنفسُك وإن يشينك لهيه"[١]، ولا يقاس عليه إجماعًا[٢]، وورَد عن سيبويه أنه سمِع بعضَ العرب يقول: "أما إنْ جزَاك الله خيرًا، بالكسر، وجعل تقديره: أما إنَّك جزاك الله خيرًا، والفتح أشهرُ"[٣].

وذهَب الكوفيون إلى أن (إنْ) المخففة تكون بمعنى "ما"، واللام الداخلة على الفعل بعدها بمنزلة "إلا"، وقد أشار إلى ذلك السيرافيُّ بقوله: "وأهلُ الكوفة يذهبون في "أن" إلى أنها بمعنى "ما"، وفي اللام إلى أنها بمعنى "إلا"، وتأوَّلوا قولَ الشاعر:

شَلَّتْ يَمينُك إن قتَلتَ لمسلمًا

بأن معناه: ما قتلتَ إلا مسلمًا"[٤].

وقد نقَل أبو حيان عن غيره أنهم نقَلوا عن الكسائي أنه ذهب إلى أن "إنْ" المكسورة المخففة إذا جاء بعدها فعلٌ، فإنها تكون بمنزلة "ما"؛ حيث قال: "ونقَلوا أن الكسائي زعَم أنها إن دخلَت على الأسماء كانت مخفَّفةً من الثقيلة، كما ذهَب إليه البصريون، بسبب إعمالها في إحدى اللغتين، وإن دخلَت على الفعل كانت (إن) عنده للنفي، واللام بمعنى (إلا)"[٥]، وقد أجاز ابنُ مالك ما ذهَب إليه الأخفش؛ حيث قال: "كقراءة ابن مسعود رضي الله عنه، قال:

"إن لبِثتُم لقليلًا"، ذكَرها الأخفشُ في المعاني، وكقول امرأةٍ: والذي يُحْلَفُ به إنْ جاء خاطبًا، تَعني النبيَّ صلى الله عليه وسلم، وكقول بعض العرب: إنْ يَزينُك لنفسك، وإن يَشِينُك لهيه، وكقول امرأةِ الزبير رضي الله عنهما:

ثَكَلَتْكَ أمُّكَ إنْ قتَلتَ لمسلمًا حلَّتْ عليْكَ عُقوبةُ المتعمِّدِ

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج، ج ١، ص ٢٦٠.

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦).

(٣) الكتاب؛ لسيبويه، ج١، ص ٤٨٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه؛ لأبي سعيد السيرافي، ج٣، ص ٣٨٤.

(٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل؛ لأبي حيان الأندلسي، ج٥، ص ١٤٢.

ويُروى: هبَلتْك أمُّك، وأجاز الأخفشُ أن يقال: إنْ قعد لأنا، وإن كان صالحًا لزيد، وإن ضرَب زيدٌ لعمرًا، وإنْ ظننت عمرًا لصالحًا، صرَّح بذلك كله في كتاب (المسائل)[1]، وبقوله أقول، لصحة الشواهد على ذلك نظمًا ونثرًا"[2].

أما ابن هشام، فقد جعل أكثر الأفعال مجيئًا بعد "إنْ" المخففة المكسورة، هو الفعل الماضي الناسخ، يليه المضارع الناسخ، ونادرًا ما يكون الفعل ماضيًا غيرَ ناسخٍ؛ قال: "وإن وَلِيَ إنْ المكسورة المخففة فعلٌ، كَثُرَ كونُه مضارعًا ناسخًا؛ نحو: ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾، و﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾[3].

وأكثرُ منه كونُه ماضيًا ناسخًا؛ نحو: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾، ﴿ قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴾[4]، و﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[5]، وندَر كونُه ماضيًا غيرَ ناسخٍ؛ كقوله: شلَّت يمينُك إن قتلتَ لمسلمًا.

ولا يُقاس عليه: إن قام لأنا وإن قعد لأنت؛ خلافًا للأخفش، وأندرُ منه كونُه لا ماضيًا ولا ناسخًا؛ كقولهم: "إن يَزينك لنفسُك، وإن يَشينك لهيه"[6].

ويرى ابنُ الشجري[7] جوازَ مَجيء فعلٍ ماضٍ غير ناسخٍ بعد "إنْ" المخففة؛ حيث

---

(١) كتاب مفقود للأخفش؛ ينظر: بغية الوعاة؛ للسيوطي، ج١، ص ٨٣.

(٢) معاني القرآن؛ للأخفش، ج٢، ص ٤٥٥، وشرح التسهيل؛ لابن مالك، ج٢، ص ٣٧.

(٣) سورة الشعراء الآية ١٨٦.

(٤) سورة الصافات الآية ٥٦.

(٥) سورة الأعراف، الآية ١٠٢.

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ لابن هشام، ج١، ص ٣٦٩.

(٧) (٤٥٠-٥٤٢ هـ= ١٠٥٨- ١١٤٨ م): هبة الله بن علي بن محمد الحسني، أبو السعادات، الشريف، المعروف بابن الشجري: من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب، مولده ووفاته ببغداد، كان نقيب الطالبيين بالكرخ؛ من كتبه: "الأمالي - ط " في جزأين، أملاه في ٨٤ مجلسًا، و"الحماسة - ط"، ضاهى به حماسة أبي تمام، و"ديوان مختارات الشعراء- ط"، و"ديوان شعر - ط"، وكتاب "ما اتفق لفظه واختلف معناه"، و"شرح اللمع لابن جني"، و"شرح التصريف الملوكي"، وكان حَسَنَ البيان حُلوَ الألفاظ، نِسبته إلى "شجرة"، وهي قرية من أعمال المدينة؛ (كتاب الأعلام للزركلي، ج٨، ص ٧٤).

قال في (أماليه): "وإذا بطَل عملُ المخفَّفة، جاز أن يَقَعَ بعدَها الفعلُ، فلم يكُن بينها وبين النافية فرقٌ في ذلك إلا باللام، تقول في النافية: إن قام زيدٌ، وإن ضرَبت زيدًا، وتقول في المؤكدة: إن قام لزيدٌ، وإن ضرَبت لزيدًا، تدخُل اللامُ على الفاعل وعلى المفعول للفرق بين الإيجاب والنفي [١].

وقد ذهَب ابنُ يعيش إلى أن مجيء فعل ماضٍ غير ناسخٍ، أو مضارع غير ناسخٍ بعد "إنْ"، يُعد نادرًا وشاذًّا؛ حيث قال: "وقد أنشَده ابنُ جني في (سر الصناعة): شلَّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لَمُسْلِمًا، ومثله ما حُكِيَ عن بعض العرب: "إنْ تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ تَشينُك لَهِيَهْ"، والبيت شاذٌّ نادرٌ، وهو من أبيات لعاتِكَةَ، وقبله:

يا عمرُو لو نبَّهْتَهُ لوَجَدْتَـــهُ لا طائشًا رَعِشَ الجَنانِ ولا اليدِ[٢]

وكذلك الحكاية.

الترجيح:

بعد دراسة هذه المسألة، وتتبُّع موضع الاعتراض، ترى الباحثة أنَّه لا وجه لاعتراض الصنعاني على البصريين، فإن الكوفيين عند إجازتهم قول: إن يَزينك لنفسُك، وإن يشينك لهيه، لم يقصدوا بذلك "إنْ" المخففة، وإنما "إنْ" النافية، أشار إلى ذلك أبو البركات الأنباري[٣] بقوله: "ذهب الكوفيون إلى أن "إنْ" إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى "ما"، واللام بمعنى "إلا"، وذهَب البصريون إلى أنها مخفَّفة من الثقيلة، واللام بعدها لام التأكيد، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرًا

---

(١) أمالي ابن الشجري، ج٣، ص١٤٧.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد العدوية؛ ينظر: شرح المفصل؛ لابن يعيش، ج٤، ص ٥٥٣.

(٣) هو: عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري: من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال، كان زاهدًا عفيفًا، خَشِنَ العيش والملبس، لا يقبَل من أحدٍ شيئًا، سكن بغداد وتوفِّي فيها، له: (نزهة الألباء في طبقات الأدباء)، و(الإغراب في جدل الإعراب)، و(أسرار العربية)، و(لمع الأدلة) في علم العربية، و(الإنصاف في مسائل الخلاف) في نحو الكوفيين والبصريين، جزآن، و(البيان في غريب إعراب القرآن)، و(عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب فيه بالألف والياء)، و(الميزان) في النحو؛ توفي: ٥٧٧ هـ (كتاب الأعلام للزركلي، ج٣، ص ٣٢٧).

في كتاب الله وكلام العرب؛ قال الله تعالى: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾[1]؛ أي: وما كادوا إلا يستفزونك، وقال تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾؛ أي: وما كادوا إلا يزلقونك، وقال تعالى: ﴿وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ ﴿١٦٧﴾ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[2]؛ أي: وما كانوا إلا يقولون، وقال تعالى: ﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾[3]؛ أي: ما كان وعد ربنا إلا مفعولًا»[4].

وقال أيضًا: "وإنما جاءت هذه اللام مع إن المخففة من الثقيلة لأن إن المخففة، في اللفظ بمنزلة التي يراد بها النفي، فلما كان ذلك يؤدى إلى اللبس جيء بها للفرق بينهما، فما جاء للفرق وإزالة اللبس جعلتموه سببا للبس وإزالة الفرق، وهذا غاية الجور عن الصواب والحق، والله أعلم"[5].

وفيما عدا ذلك، فالباحثةُ تَميلُ إلى قول الصنعاني ومَن سبَقه؛ ذلك أن جميع المواضع التي وردت فيها "إنْ" المخففة وجاء بعدها فعلٌ، إما أن يكون ماضيًا ناسخًا، أو مضارعًا ناسخًا، والله أعلمُ.

---

(١) سورة الإسراء الآية ٧٦.

(٢) سورة الصافات الآية ١٦٧- ١٦٨.

(٣) سورة الإسراء الآية ١٠٨.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين؛ لأبي البركات الأنباري، ج٢، ص ٥٢٦.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري (٢/ ٦٤٢).

٥- معنى الفعل الذي يدخل على (أن) المفتوحة

قال الزمخشريُّ: "فصل: والفعلُ الذي يدخُل على (أن) المفتوحة - مشددة أو مخفَّفة - يجب أن يُشاكلها في معنى التحقيق"(١).

وتعقَّبه الرضي بقوله: "وفيه نظرٌ؛ وذلك لأنَّا لا نُسلِّم أن "أن" دالَّة على ثبوت خبره وتحقيقه، بل على أن خبرَه مبالَغٌ فيه مؤكَّدٌ، فيَصح أن يُثْبَتَ هذا المؤكَّدُ؛ نحو قولك: تحقَّق أن زيدًا قائمٌ، وأنا شاكٌّ أنه قائمٌ"(٢).

ثم اعترَض الصنعانيُّ على الرضيِّ، فقال: "والشيخ الرضي فَهِمَ من هذه العبارة أن مدلولَ الجملة المؤكدة بهما، معلومُ الوقوعِ والتحققُ خارجٌ، فاعترَض بأنه لو كان كذلك، لَمَا جاز تعلُّق الشك به، وليس مراد جار الله إلا أن لـ"إن" دلالة على تحقُّق مضمون الجملة ووقوعه خارجًا..... والأَولَى أن يُوجَّه الاعتراضُ عليه بأن يقال: لا نُسلِّم ببقاء معنى التوكيد عند دخولِ فعل الشك وحرف النهي مثلًا..."(٣).

المناقشة:

اعترض الصنعاني على الرضي مخالفته للزمخشري بأن: الفعل الذي يدخل على أن المفتوحة -المشددة والمخففة- لا يجب أن يشاكلها في معنى التحقيق.

ومما ذكره النحاة متعلقًا بهذا الاعتراض:

يذكُر ابنُ يعيش أنه "لا يَحسُن وقوع (أنَّ) المشدَّدة بعد (لعلَّ)، إذا كانتْ طمعًا أو إشفاقًا، وهذا أمرٌ مشكوكٌ في وقوعِه، و(أنَّ) المشدَّدة للتحقيق واليقين، فلا تقَع إلا بعدَ العلم واليقين" (٤)، ورُوِي عنِ الأخفش إجازتُه لذلك "على التشبيه بـ(ليت)، إذْ كان الترجِّي والتمني يتقاربان" (٥)، وقد وضع النحاةُ ضوابطَ دلاليَّة للأفعال التي تقَع (أن

---

(١) المفصل؛ للزمخشري، ص ٣٩٧.

(٢) شرح الكافية للرضي، ج٤، ص ٣١.

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٨).

(٤) شرح المفصل؛ لابن يعيش، ج٨، ص ٨٦.

(٥) المرجع السابق، ج٨، ص ٨٦.

ومعمولاها) في وظيفةِ المفعول لها عندَما نصُّوا على وجوبِ أن تكونَ مِن الأفعال الدالَّة على اليقين والعِلم ونحوهما، "ممَّا معناه الثبوتُ والاستقرار؛ ليتطابَق مَعْنَيَا العامِل والمعمول، ولا يَتناقضَا"[١]، ولذا وجدْنا سيبويه - والرِّواية للرضيِّ - يُضعِّف أنْ يَسبِقَ (أنَّ) أفعالٌ؛ مِثل: أرجو، وأطمَع، وأخشى، مُعلِّلًا ذلك بأن الفِعل الذي يدخُل على (أن) المفتوحة - مشدَّدةً كانتْ أو مُخففةً - يجب أن يُشاكِلها في التحقيق[٢]، ولعلَّه مِن أجْل ذلك نصَّ النحاةُ على أنه "لا يَحسُن وقوع (أنَّ) المشدَّدة بعد (لعل) إذا كانتْ طمعًا وإشفاقًا، وذلك أمرٌ مشكوك في وقوعِه، وأنَّ المشدَّدة للتحقيقِ واليقين...، وقد أَجازَ الأخفشُ ذلك على التشبيه بـ(ليت)؛ إذْ كان الترجِّي والتمنِّي يتقاربان"[٣]، كما سوَّغ الزمخشريُّ دخولَ فِعل الحُسبان على (أنَّ) التي للتحقيق بقوله: "حُسبانهم لقوَّته في صدورهم منزَّلٌ منزلةَ العِلم"[٤]، ولَم يَخرُج على هذا العُرْف السائدِ بينهم إلا الرضيُّ؛ إذ أجازَ أن تَقَع (أنَّ) معمولةً لأفعالِ التحقيق، أو لأفعالِ الشكِّ أو التمني، فقال: "وفي نَهْج البلاغة: وَدِدتُ أنَّ أخي فُلانًا كان حاضرًا، وكذا في تعليلِ المصنِّف[٥] للمَنْع مِن ذلك بقوله: لو قلت: أتمنَّى، لكان كالمتضادِّ، قال: لأنَّ التمنِّي يدلُّ على توقُّف القيام، و(أن) تدلُّ على ثبوتِ خبرِه وتحقُّقه"[٦].

ولَم يسلِّم الرضيُّ بهذا التعليل؛ لأنَّه رأى في المعنى الدلالي لـ(أنَّ) رأيًا مختلفًا عنهم، فهو لا يُسلِّم بأن (أنَّ) تدلُّ على ثبوتِ الخبر وتحقُّقه، بل على أنَّ خبرها مبالَغ فيه مؤكَّد، ومِن ثَمَّ يَصِحُّ أن يُثبَتَ هذا المؤكَّد؛ نحو قولك: تحقَّق أنَّك قائمٌ، وأنْ يُنفَى؛ نحو قولك: لَم يَثْبُتْ أنَّ زيدًا قائمٌ؛ "كما ذكَرْنا أنَّه لو كانَ بيْن معنى التمنِّي، ومعنى (أن) تَنافٍ أو كالتنافي، لَم يجُز ليتَ أنَّك قائمٌ[٧].

---

(١) المرجع السابق، ج٨، ص ٧٧.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص ٢٣٢.

(٣) شرح المفصل؛ لابن يعيش، ج٨، ص ٨٦.

(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل؛ للزمخشري، ج١، ص ٦٦٣.

(٥) يقصد الرضيُّ هنا ابنَ الحاجب.

(٦) شرح الكافية؛ للرضي، ج٢، ص ٢٣٢.

(٧) المرجع السابق، ج٢، ص ٢٣٢.

الترجيح:

ترى الباحثة أن رأي الرضيِّ غير مسلَّم به؛ لِما فيه من الخَلْط والاضطراب، وذلك لما يلي:

١- ما ساقَه مِن جواز وقوعِها بعد فِعل الشكِّ لا يُسلَّم له؛ لأنَّها لَم تكُنْ فيه شاغِلة لوظيفة المفعول، وإنَّما كانتْ مجرورةً بحرف الجر، وليس هناك ضابطٌ دَلالي، أو سِمة تفريعيَّة تمنَع وقوعَ المصدر المؤوَّل من (أنْ) المصدريَّة، أو (أنَّ) المشدَّدة بعد حرْف جرٍّ، إذًا الجِهة منفكَّة[١].

٢- ما ذَكره مِن تفسيرٍ دلالي لـ(أنَّ) مِن أنها تدلُّ على أنَّ خبرَها مُبالَغ فيه مؤكَّد، ومِن ثَمَّ فقدْ يُثبَتُ هذا المؤكَّد، وقد يُنفَى، وأرى أن يُرَدَّ عليه بمِثل ما ردَّ به الإمام عبدُالقاهر مِن أنَّ فِعل العِلم والتحقيق حتى في سِياق النفي، لا يكونُ معه إلَّا المشدَّدة، مع أنَّ النفي لا يُثبِت العِلم ولا يُحقِّقه في الواقِع اللُّغوي، مُعلِّلًا ذلك بقوله: "لأنَّ كونه غيرَ ثابتٍ لمن تحدَّث عنه، لا يُخرِجه عن حقيقتِه"[٢].

وأخيرًا فإنَّ المثال الذي ساقَه شاهدًا على وقوع (أن) بعدَ التمني، ليس دليلًا له؛ لأنَّها - فيه - لَم تقَعْ بعدَ فِعل التمني الذي منَعَه ابنُ الحاجب، بل بعدَ الحرْف (ليت)، ووقوعها بعدَ (ليت) جائِز، بدليل ما ورد عن الأخفش مِن إجازة وقوعها بعدَ (لعل) تشبيهًا لها بـ(ليت).

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح؛ لعبدالقاهر الجرجاني، ج٢، ص٤٨٧.

(٢) المرجع السابق، ج٢، ص٤٨٧.

٦- حذف نون (إذن) عند الوقف

ذهَب المازني[١] والمبرَّد إلى الوقوف على "إذن" بالنون؛ حيث نُقل عن المبرد قوله: "أَشتهي أن أَكوي يدَ مَن كتَب نون إذن بالألف"[٢]، ثم اعترَضه الصنعاني، فقال:

ويُبدلن نون إذن من وقفـــــا كَتبًا ولفظًا في الصحيح ألفَـا

قوله: في الصحيح، إشارةٌ إلى خلاف المازني والمبرد، فإنهما يَقفان عليها بالنون مثل "لن" و"أن"، ويُبنى على الخلاف في اللفظ الخلافُ في الكتْب"[٣].

اختلف النحاةُ في أصل (إذن)، فمنهم مَن يرى أنها حرفٌ، وهو رأي الجمهور، وأنها بسيطةٌ لا مركبةٌ تتضمَّن معنى الجواب والجزاء، فهي حرفُ جواب؛ لأنها تقع في كلامٍ يكون جوابًا لكلامٍ قبله، وقد تأتي للجواب الْمَحْضِ؛ نحو قولك لشخص: أُحبك، فيقول: إذن أَظنك صادقًا، وجزاءً لأن الكلام بعدها يكون جزاءً لحديثٍ قبلَه [٤].

وذهب بعضُ الكوفيين إلى أنها اسمُ ظرفٍ، أصلُها "إذا" الظرفية لحِقها التنوين عوضًا عن الجملة المحذوفة؛ إذ الأصلُ في إذن أُكرمك أن تقول: إذا جئتني أُكرمك، حُذِفت الجملة الفعلية وعُوِّض عنها التنوينُ.

وممن تابعهم في اسميَّتها الشيخ الرضي، فإنها عنده ظرفٌ متضمنٌ معنى الشرط؛ حيث يقول: "الذي يَلوحُ لي في "إذن"، ويَغلِبُ في ظني - أن أصلَه "إذ"، حُذِفت الجملةُ المضاف إليها، وعُوِّض منها التنوينُ، كما قُصِدَ جعلُه صالحًا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصًّا بالماضي"[٥].

---

(١) هو: بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان: أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة، ووفاته فيها؛ له تصانيف؛ منها: (ما تلحن فيه العامة)، و(الألف واللام)، و(التصريف)، و(العروض)، و(الديباج)؛ توفي: سنة ٢٤٩ هـ (الأعلام للزركلي، ج٢، ص ٦٩).

(٢) همع الهوامع، للسيوطي، ج٣، ص ٥٠١.

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦).

(٤) شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٢٣٥.

(٥) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ج٤، ص ٤١.

وكما اختلف النحاةُ في أصلِها، اختلفوا أيضًا في بساطتها وتركُّبها، فالجمهور يرى أنها بسيطة لا مركبة من (إذ وأن)، أو (إذا وأن)، وقيل: إنها مركَّبة من (إذ)، و(أن) حُذِفت همزة (أن)، ووُصِلت النون بـ(إذ)، فأصبَحت (إذن)، وقد نقَل عن الخليل غيرُ سيبويه أنها حرفٌ مركَّبٌ من (إذ وأن)، وغلَب عليها حكمُ الحرفية، ونُقِلت حركةُ الهمزة إلى الذال، ثم حُذفت، والتُزِم هذا النقلُ[١].

وممن ذهب إلى هذا الرأي بعضُ الكوفيين، وابنُ مالك؛ حيث قال: "والقول بأن "إذن" مركبة من "إذ"، و"أن" أسهلُ[٢].

وذهَب المبردُ والمازني إلى الوقفِ عليها بالنون؛ لأنها حرفٌ كـ(أن)، و(لن)؛ حتى لا تَلتبس بـ(إذا) الشرطية[٣].

وقال أبو جعفر النحاس[٤]: "سمِعتُ أبا العباس يزيدَ بن محمد يقول: "أشتهي أن أكوي يدَ مَن يكتُب (إذن) بالألف، إنها مثل (أن) و(لن)، ولا يدخُل التنوينُ في الحروف""[٥].

وقد اعترَضهما الصنعاني بقوله:

ويُبدلن نون إذن من وقفــا كتبًا ولفظًا في الصحيح ألفَــا

قوله: في الصحيح، إشارةٌ إلى خلاف المازني والمبرد، فإنهما يقفان عليها بالنون؛ مثل "لن"، و"أن"، ويُبنى على الخلاف في اللفظ الخلافُ في الكَتْبِ"[٦].

---

(١) ينظر: الجنى الداني؛ لابن أم قاسم المرادي، ص ٣٦٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج٤، ص ٢٠.

(٣) المرجع السابق، ج٢، ص ١٨٣.

(٤) هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس: مفسر، أديب، مولده ووفاته بمصر، كان من نُظراء نفطويه وابن الأنباري، زار العراق واجتمَع بعلمائه، وصنَّف (تفسير القرآن)، و(إعراب القرآن - خ)، و(تفسير أبيات سيبويه - ط)، و(ناسخ القرآن ومنسوخه - ط)، و(معاني القرآن - خ) الجزء الأول منه، و(شرح المعلقات السبع - ط)؛ توفي: سنة ٣٣٨هـ (كتاب الأعلام للزركلي، ج١، ص ٢٠٨).

(٥) إعراب القرآن؛ لأبي جعفر النحاس، ج١، ص ٢٢٠.

(٦) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦).

المناقشة:

يَتبعُ الاختلافَ في نطق نون "إذن" عند الوقف اختلافٌ في رسمها، فقد اختلف النحاةُ عند الوقف على نون (إذن) وكتابتها على أربعة مذاهب[1]:

الأول: الوقف عليها بالألف، يَميل جمهورُ النحاة من البصريين- خلاف المبرد والمازني - إلى الوقف عليها بالألف[2]، وقد احتجَّ أصحابُ هذا القول بما يلي:

أولًا: أن نون "إذن" تُشبه النون الخفيفة والتنوين في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[3].

ثانيًا: مشابهتها لنون (لدن) التي تُبدل ألفًا.

ثالثًا: أن "إذن" رُسِمتْ في المصاحف ألفًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴾[4].

وأخذ بهذا الرأي ابنُ قتيبة[5]؛ حيث قال: "وتُكتب "إذًا" بالألف، ولا تُكتب بالنون؛ لأن الوقوف عليها بالألف، وهي تُشبه النون الخفيفة في مثل قول الله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾، و﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[6]، إذا أنت وقَفت على الألف، وإذا وصلت،

---

(١) وقد تهدَّتْ الباحثة لتلك المذاهب بمقالة على موقع الفصيح، بعنوان: آراء العلماء في كتابة إذن، تحقيق وتلخيص.

ورابطها: http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=28091

(٢) الإتقان في علوم القرآن؛ للسيوطي، ج٢، ص ١٨٣.

(٣) سورة العلق الآية ١٥.

(٤) سورة الكهف الآية ٢٠.

(٥) هو: عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وقيل: المروزي، الكاتب، صاحب التصانيف، نزَل بغداد، وصنَّف وجمَع، وذاع صيتُه؛ قال أبو بكر الخطيب: كان ثقةً دَيِّنًا فاضلًا، ذكر تصانيفه: "غريب القرآن"، "غريب الحديث"، كتاب "المعارف"، كتاب "مشكل القرآن"، كتاب "مشكل الحديث"، كتاب "أدب الكاتب"، كتاب "عيون الأخبار"، كتاب "طبقات الشعراء"، وقد وَلِيَ قضاء الدينور، وكان رأسًا في علم اللسان العربي، والأخبار وأيام الناس، توفِّي في شهر رجب سنة ست وسبعين ومائتين؛ (سير أعلام النبلاء للذهبي، ج١٣، ص ٢٩٧-٣٠٠).

(٦) سورة يوسف الآية ٣٢.

وصلتَ بالنون"[١]، وقال بهذا الرأي أيضًا ابنُ مالك في التسهيل [٢]، ورجَّح ابنُ هشام كتابتَها بالتنوين[٣]، وهذا ما أجمعَ عليه القراءُ السبعة، وقال الرُّماني[٤]: "وهو الاختيار عند البصريين"[٥].

الثاني: الوقفُ عليها بالنون؛ لأنها كنونِ (أن) و(لن)، وهو مذهبُ المبرد والمازني[٦]، وقد احتجَّ أصحابُ هذا المذهب بما يلي:

١- أن النون فيها أصلية كنون أن ولأن.

٢- جاء عن الخليل أن "إذن" في الأصل مكوَّنة من (إذ) و(أن)، ونون "أن" لا يَصِح أن تُبدل بأي حالٍ من الأحوال.

٣- أنها حرفُ جزاءٍ وجوابٍ، والحرفُ لا يُنوَّن.

قال بهذا الرأي المبرد؛ حيث نُسِبَ إليه قول: "أَشتهي أن أَكويَ يدَ مَن كتَب نونَ (إذن) ألفًا".

قال السيوطي: "الجُمْهُور أن "إِذَنْ" يُوقف عَلَيْهَا بِالألف المبدلة من النُّون، وَعَلِيهِ إِجْمَاعُ القُراء، وجوَّز قومٌ مِنْهُم الْمبردُ والمازني فِي غير القُرْآن الوُقُوفَ عَلَيْهَا بالنُّون كـ "لَنْ" و"أَنْ"[٧].

قال الدماميني: "المسألة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها، والصحيح -

---

(١) أدب الكاتب؛ لابن قتيبة الدينوري، ص ٢٤٨.

(٢) التسهيل لابن مالك، ص ٣٢٨، وهمع الهوامع، ج٢، ص ٢٩٣.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٣١).

(٤) : هو: علي بن عيسى بن علي بن عبدالله، أبو الحسن الرماني: باحث معتزلي مفسِّر، من كبار النحاة، مولده ووفاته ببغداد، له نحو مائة مصنف؛ منها: "الأسماء والصفات"، و"شرح أصول ابن السراج"، و"شرح سيبويه"، و"معاني الحروف - خ"، رسالة صغيرة لعلها المسماة "منازل الحروف - ط"، و"النكت في إعجاز القرآن - ط"؛ توفي: ٣٨٤ هـ (كتاب الأعلام للزركلي، ج٤، ص ٣١٧).

(٥) معاني الحروف؛ للرُّماني، ص ١١٧.

(٦) الإتقان في علوم القرآن؛ للسيوطي، ج٢، ص ١٨٣.

(٧) المرجع السابق، ج١، ص ٤٠٦.

وهذه الواو استئنافية - أن نونها تُبدل ألفًا؛ تشبيهًا لها بتنوين المنصوب، وقيل: يُوقَف بالنون؛ لأنها كنون(لن) و(إنْ)...."[1]، وذهَب إليه كلٌّ مِن ابن دُرستويه [2] والزِّنجاني[3]، وابن عصفور، ونُسِبَ هذا الرأي إلى المازني كما نقَله عنه ابنُ هشام [4]، وقال الرماني: "وهو الاختيارُ عند الكوفيين"[5]، ويرى مَن يأخُذ بهذا القول أن في هذا أمانًا من اللبس بين (إذن) و(إذا).

الثالث: جواز الوجهين؛ حيث يرى كتابتها بالنون إذا أُعمِلت ونصَبت المضارع، وكتابتها بالألف عند إلغاء عملها، وهو رأي الفراء كما حكاه عن ابن قتيبة، يقول: "قال الفراء: ينبغي لمن نصَب بـ(إذن) الفعلَ المستقبل أن يَكتُبَها بالنون، فإذا توسَّطت الكلام وكانت لغوًا، كُتبت بالألف"[6].

---

(١) تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب، للدماميني، ج١، ص ٨٦ - ٨٧.

(٢) هو: الإمام العلامة، شيخ النحو أبو محمد، عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان، الفارسي النحوي، تلميذ المبرد، قدِم من مدينة فسا في صباه إلى بغداد، واستوطنها، وبرَع في العربية، وصنَّف التصانيف، ورُزِقَ الإسناد العالي، وكان ثقة، مولده سنة ثمان وخمسين ومائتين، وكان والده رحَل به، وله كتاب "الإرشاد" في النحو، وشرح "كتاب الجرمي"، وكتاب "الهجاء"، و"شرح الفصيح"، و"غريب الحديث"، و"أدب الكاتب"، و"المذكر والمؤنث"، و"المقصور والممدود"، و"المعاني في القراءات"، وأشياءُ، وكان ناصرًا لنحو البصريين تخرَّج به أئمة، قلت: توفي في صفر سنة سبع أربعين وثلاثمائة؛ (سير أعلام النبلاء للذهبي، ج١٥، ص ٥٣٢).

(٣) هو: محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار، أبو المناقب شهاب الدين الزنجاني: لغوي، من فقهاء الشافعية، من أهل زنجان (بقرب أذربيجان)، استوطن بغداد، ووَلِيَ فيها نيابةَ قضاء القضاة، وعُزل، ودرَّس بالنظاميَّة، ثم بالمستنصرية، وصنَّف كتابًا في (تفسير القرآن)، واختصر الصحاح للجوهري في اللغة، وسمَّى مختصره (ترويح الأرواح في تهذيب الصحاح)، ثم أوجَزه في نحو عُشر الأصل، وسماه (تنقيح الصحاح - ط) في ثلاثة أجزاء باسم (تهذيب الصحاح)، و(تخريج الفروع على الأصول - ط)؛ توفي: ٦٥٦ هـ (الأعلام للزركلي، ج٧، ص ١٦١).

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٣١).

(٥) معاني الحروف؛ للرماني، ص ١١٧.

(٦) أدب الكاتب، لابن قتيبة، ص ٢٤٩، وقول الفراء هذا غيرُ موجود في المعاني.

بينما ذكَر ابنُ هشام في كتابه عن الفراء كتابتَها بالنون عن إلغاء عملها، وبالألف عند إعمالها للتفريق بينها وبينَ "إذا" الشرطية والفجائية[1].

الرابع: يرى كتابتها بالنون عند وصْلها، سواء عمِلت أم لم تعمَل؛ تشبيهًا لها بالحروف، وكتابتها بالألف عند الوقف مطلقًا؛ تشبيهًا لها بالأسماء المنقوصة في عدد حروفها، وأن النون فيها كالتنوين، وهو اختيارُ المالَقي؛ حيث يقول: "والذي عندي فيها: الاختيارُ أن يُنظرَ، فإن وُصِلت في الكلام، كُتبت بالنون عمِلت أو لم تعمَل، كما يُفعَلُ بأمثالها من الحروف؛ لأن ذلك لفظُها مع كونها حرفًا لا اشتقاقَ لها، وإذا وُقِف عليها، كُتِبت بالألف؛ لأنها آنذاك مشبهةٌ بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها"[2].

الترجيح:

الذي تَميل إليه الباحثةُ أنه لا وجهَ لاعتراض الصنعاني على المبرد والمازني، بل الصحيح الوقف على (إذن) بالنون، وذلك للتفريق بين "إذن" و"إذا" الشرطية والفجائية، كما أن القول بحرفية (إذن) يَلزَمه الوقفُ عليها بالنون؛ لأن الحرفَ لا يُنوَّن، كما أن نون (إن) لا يَصِح قلبها ألفًا، أما الاحتجاجُ برسم المصحف لنون "إذن" ألفًا، فلا يُمكن الاحتجاج به من الناحية الإملائية، كما أن القُراء يَقرؤون "إذن" بالنون في حالة الوصل مع رسْمها ألفًا، والكَتْبُ يَتبَعُ اللفظ، فينبغي كتابتُها نونًا.

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٣١).

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، ص ٦٨.

٧- الخلاف في مواضع "أم" المنقطعة

قال ابنُ هشام[١] :"الوجهُ الثاني أن تكون منقطعة، وهي ثلاثة أنواع: مسبوقةٌ بالخبر المحْض؛ نحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[٢]، ومسبوقة بهمزة لغير استفهام؛ نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ﴾[٣]؛ إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده، ومسبوقةٌ باستفهام بغير الهمزة؛ نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾"[٤].

ثم اعترَضه الصنعاني، فقال: ".... وهذا هو الموضع الثالث، وقد أخلَّ ابنُ هشام بذكر هذه المواضع، ولم يذكُر إلا ثلاثةً أُخَر أشارَ إليها بقوله:

كذاك إن جاءتْ عُقيبَ الخبرِ أو همزة لم تَأتِ للمُستخبِرِ

أو سبَق استفهامية كما رُوي بغير تلك نحو قُلْ هَلْ يَسْتَوِي"[٥]

المناقشة:

اختلف الصنعاني وابن هشام على كون مواضع أم المنقطعة ثلاثة أو أكثر، فذهب ابن هشام إلى كونها ثلاثة مواضع: مسبوقة بالخبر المحض، ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام، ومسبوقة باستفهام بغير همزة، وذهب الصنعاني إلى كونها أكثر من ذلك، وفصل كثيرًا في أمرها، وقد علق العلماء على ذلك على النحو الآتي:

تأتي (أم) في العربية على أربعة أوجه[٦]:

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٦٥).

(٢) سورة السجدة الآيتان ٢- ٣.

(٣) سورة الأعراف الآية ١٩٥.

(٤) سورة الرعد الآية ١٦.

(٥) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١٠).

(٦) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٦٨ إلى ٧١).

١ـ **المتصلة**: وهي المعادلة لهمزة التسوية، أو همزة الاستفهام؛ مثال الأولى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[١]، ومثال الثانية؛ نحو: أقام زيدٌ أم عمرٌو؟

٢ـ **المنقطعة**: وهي التي لم تُسبَق بإحدى الهمزتين، وقد اختُلِف في معناها؛ حيث قال البصريون: إنها تقدَّر بـ(بل) والاستفهام، وقال قوم: إنها تقدَّر بـ(بل) مطلقًا، وذكر ابنُ مالك أنها تدل على الإضراب والاستفهام، وقد تدلُّ على الإضراب فقط، ومثالها: قوله تعالى: ﴿ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾[٢].

٣ـ **الزائدة**: كقوله تعالى: ﴿ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ ﴾[٣].

٤ـ **المعرَّفة**: وهي التي تكون حرفَ تعريفٍ في لغة طيء، وقيل: لغة حِمْيَر، وقد جاء في الحديث: "لَيْسَ مِنَ أمْبِرِّ أمْصِيَامُ فِي أمْسَفَرِ"[٤].

ولكلٍّ مِن هذه الأنواع أحكامٌ مختلفة، ومواضعُ عديدة ذكَرها النحاةُ في كتبهم[٥].

ذكَر الصنعاني ثلاثةَ مواضعَ لـ(أم) المنقطعة، أخَذها من كلام الرضي؛ حيث قال الصنعاني[٦]:

"فإن يكوَنا اشتَرَكَا في الفاعلِ وليس في الفعلين مِن تَقابُلِ
أو كان ثَمَّ شركةٌ في عُمـــدة مع اتفاقٍ في نِطاقِ الجُملـةِ
أو لَم تكُن مِن شركةٍ في الأجزَا فـ"أم" إذن للانقطاع تُعزَى"

وهي كما قال الرضي: «فإن كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل، نحو: أقمت أم

---

(١) سورة البقرة الآية ٦.

(٢) سورة الرعد الآية ١٦.

(٣) سورة الأحقاف الآية ٨.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج٢، ص ٢٤٢.

(٥) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لبدر الدين الإربلي (ص: ٩٠)، الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (ص: ٢٠٥).

(٦) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١٠).

قعدت، و: أنام زيد أم انتبه، فهي متصلة، ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطعة، نحو: أقام زيد أم تكلم، وإن كانتا فعليتين متساويتي النظم، مشتركتين في الفعل، نحو: أقام زيد أم قام عمرو، أو اسميتين كذلك مشتركتين في جزء، نحو: أزيد قائم أم هو قاعد، و: أزيد أخي أم عمرو هو، فالأولى أن (أم) في الصور الثلاث منقطعة»[(١)].

بينما اقتصَر كلام ابن هشام على ذكر ثلاثة مواضعَ أُخَرَ لـ(أم) المنقطعة، وهي[(٢)]:

١- بعد الخبر المحض؛ كقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾.

٢- بعد همزة الإنكار؛ نحو: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ ﴾.

٣- بعد الاستفهام؛ نحو: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾.

اتفق سيبويه وأبو العباس المبردُ وابنُ السراج وأبو علي الفارسي على موضعين لـ(أم) المنقطعة، هما: بعد الخبر، وبعد الاستفهام، وقدَّروا معناها بـ(بل)؛ حيث قال: "وأما (أم) المنقطعة، فإنها تُستعمل بعد الخبر والاستفهام جميعًا، فمثالُ استعمالها بعد الخبر: قولهم: إنها لأبلٌ أم شاءٌ، كأنه رأى أشخاصًا، فسبَق إلى نفسه برؤيتها أنها إبلٌ، وأخبر على ذلك، ثم شكَّ، فقال: أم شاءٌ، فصار سؤالُه بأم مضربًا عما كان أخبَر به، ومستأنفًا السؤال عنه، فكأنه في التمثيل: بل أهي شاءٌ؛ لأن فيها دلالةً على الإضراب كما في (بل)، وفيها دلالةٌ على الاستفهام كما في الهمزة، فترجَموا أم هذه بـ(بل)، والهمزة إلى للاستفهام لاشتمال أم على مَعنيهما، ومثالُ استعمالها بعد الاستفهام: قولك: أعندك زيدٌ أم عندك عمرٌو، أضرَبَ عن استفهامه عن زيدٍ، واستأنَف الاستفهامَ عن عمرو..."[(٣)].

أما ابنُ الشجري فلم يذكُر من مواضع "أم" المنقطعة سوى موضعين؛ هما: بعد الاستفهام بهل، وبعد الهمزة، قال: "والثالث: أن تكون مقدَّرة ببل مع همزة الاستفهام، فتُسمَّى منقطعةً، ومن شرائطها أن يقع بعدها الجملةُ دون المفرد، وأن تأتي بعد الاستفهام

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٤٠٧.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٦٥).

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه، ج٣، ص ١٧٢، المقتضب للمبرد، ج٣، ص ٢٩٤، الأصول في النحو؛ لابن السراج، ج٢، ص ٥٩، الإيضاح العضدي؛ لأبي علي الفارسي، ج١، ص ٢٩١، والكلام منقول بنصه لأبي علي الفارسي.

بهل وبعدها الخبر، وقد تأتي بعد الهمزة...."[١].

وقد فرَّق ابن مالك بين "أم" المتصلة، و"أم" المنقطعة بأنَّ المتصلة يَصِح تقديرُها بـ"أي"، أما المنقطعة، فيَصِح فيها تقديرُ النفي؛ حيث قال: "وخرَج بقولي: "صالح موضعها لأي" أم المسبوقة بهمزة صالح موضعها للنفي...."[٢]، وقد ذكَر من مواضعها: كل موقع لا يصح فيه تقدير أي، كذلك إذا احتَمَل ما جاءتْ فيه معنى التقرير، وكذلك كل موضعٍ لم تُسبَق فيه بهمزةٍ، سواء كان إخبارًا، أو استفهامًا.

وتبِعه ابنُ الناظم[٣]في ذلك[٤].

وقد تقع "أم" منقطعةً بعد الهمزة إذا كان ما بعدها نقيضُ ما قبلها؛ نحو: (أزيدٌ عندك أم لا)، إذا اقتصَرت الإجابةُ على السؤال الأول بنعم أو لا، فلم يَفتقر السؤالُ إلى الثاني، وإنما يُذكَرُ لبيانِ أنه عرَض له الانتفاءُ، فاستفَهم ضاربًا عن الثبوت، ولولا ذلك لضاعَ قولُه أم لا بلا فائدة"[٥].

الترجيح:

الراجح عند الباحثة بعد دراسة هذه المسألة: أنه لا وجهَ لاعتراض الصنعاني على ابن هشام؛ لأن النحاةَ الذين سبَقوا ابن هشام قالوا بذلك، وكذلك الذين جاؤوا بعده لم يتعقَّبوه، كما أن معظمَ النحاة قد اقتصَروا في ذكرهم مواضعَ "أم" المنقطعة على موضعين؛ هما: بعد الاستفهام، وبعد الخبر؛ لأن مجيءَ "أم" منقطعة قد كثُر في فيهما أكثرَ من غيرهما؛ كما أن في ثلاثة المواضع التي ذكَرها ابنُ هشام، تضمينًا لبقيَّة المواضع التي ذكَرها الصنعاني، والله أعلم.

---

(١) أمالي ابن الشجري، ج٣، ص ١٠٨.

(٢) شرح التسهيل؛ لابن مالك، ج٣، ص ٣٦٠.

(٣) هو: محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، أبو عبدالله، بدر الدين: نحوي: هو ابن ناظم (الألفية)، من أهل دمشق مولدًا ووفاةً، سكَن بعلبك مدةً، له (شرح الألفية - ط)، يعرف بشرح ابن الناظم، و(المصباح - ط) في المعاني والبيان، و(روض الأذهان - خ) في المعاني، و(شرح لامية الأفعال - ط)، وكتاب في (العروض)، وشرح غريب (تصريف ابن الحاجب)، وغير ذلك؛ توفي: ٦٨٦ هـ (كتاب الأعلام للزركلي، ج٧، ص ٣١).

(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك؛ المؤلف: ابن الناظم أبو عبدالله بدر الدين، ج١، ص ٣٧٨.

(٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ لمحمد بن مصطفى الخضري الشافعي، ج٢، ص ١٤٩.

٨- معنى الاستفهام بالهمزة إذا سبَقت (أم)

قال ابن الشجري: "والمعنى الثاني أن تكون "أم" عاطفةً بعد ألف التسوية؛ كقولك: سواء عليَّ أقمت أم قعدت، وما أدرى أزيد في الدار أم بشر، وما أبالى أسافر زيد أم أقام، فاللفظ على الاستفهام والمراد به الخبر، /وإنما تريد تسوية الأمرين عندك، قال الله سبحانه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ أي سواء عليهم استغفارك لهم وترك استغفارك، ومثله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾، ومن ذلك قول زهير:

وما أَدري وسوفَ إخالُ أَدرِي أَقومٌ آلُ حِصنٍ أم نِساءُ"[١]

ثم اعترَضه الصنعاني، فقال: "... وقد غلِط ابنُ الشجري، فجعَله من النوع الأول، والذي غلَّطَه توهُّمُ أن معنى الاستفهام غيرُ مقصودٍ هنا"[٢].

المناقشة:

اعترض الصنعاني على ابن الشجري في معنى الاستفهام بهمزة التسوية إذا جاءت بعدها أم، وإليكم بيان آراء النحاة في المسألة:

قال سيبويه - عن (أم) المسبوقة بهمزة التسوية -: "ومن هذا الباب قولهم: ما أُبالي أزيدًا لقيتُ أم عمرًا، وسواء عليَّ أبشرًا كلمتُ أم زيدًا، كما تقول: ما أُبالي أيَّهما لقيتُ، وإنما جاز حرفُ الاستفهام هنا؛ لأنك سوَّيتَ بين الأمرين عليك، ومثل ذلك: ما أدري أزيدٌ ثم أم عمرٌو، وليت شعري أزيدٌ ثم أم عمرٌو، وتقول: ما أَدري أقام أم قعَد، إذا أردتَ ما أدري أيهما كان، وتقول: ما أدري أقام أو قعَد، إذا أردت أنه لم يكُن بين قيامه وقعوده شيءٌ"[٣].

---

(١) أمالي ابن الشجري، ج٢، ص٣٣٣، ٣٣٤.

والبيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى؛ ينظر: ديوانه، ص١٢.

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة(١٠).

(٣) الكتاب، لسيبويه، ج٣، ص ١٧٠-١٧١.

وقصَر الرضيُّ وقوعَها بعد لفظة سواء وما أُبالي[1]، وقال الخُضري: "وأم الواقعة بعد ما أدري ونحوه كـ(لا أعلم وليت شعري)، فلِطَلَبِ التعيين لا للتسوية؛ أي: ما أدري جواب هذا الاستفهام، بل مالَ بعضُهم إلى أن بعد ما أبالي كذلك بدليل تعليقها الفعلَ عن لفظة جزأي الجملة بعده، مع أنه متعدٍّ بنفسه"[2].

وعلامة (أم) هذه أن تكون متوسطة بين جملتين خبريتين قبلَهما معًا همزةُ التسوية، وكلتا الجملتين صالحة لأن يَحُلَّ مَحلَّها هي والأداة التي تَسبِقُها مصدرٌ مؤول من هذه الجملة، فهما جملتان في تأويل مفردتين، وبين المفردين واو عاطفة تغني عن أم[3].

الترجيح:

ترى الباحثة أن الصنعاني كان محقًّا في اعتراضه على ابن الشجري؛ حيث إن (أم) في البيت الذي استشَهد به ليست للتسوية، وإنما للاستفهام؛ ذلك أن (أم) قد سُبقت بكلمة ما أدري في قول الشاعر:

وَما أَدرِي وسوفَ إِخالُ أَدرِي أَقُومٌ آلُ حِصنٍ أم نساءُ

وتتَّفق الباحثةُ مع كلام الخُضَري الذي يدلُّ على أن أم بعد ما أدري تكون لطلب التعيين.

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج٢، ص٣٤٩.

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص١٤٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٦٢).

٩- أقسام "أل" الجنسية

قال ابن هشام [١]: "(أل) على ثلاثة أوجه: الأول: أحدها: أن تكون اسمًا موصولًا بمعنى الذي وفروعه، والثاني: أن تكون حرفَ تعريفٍ، وهي نوعان: عهدية وجنسية، وكل منها ثلاثة أقسام.... والجنسية؛ إما لاستغراق الأفراد وهي التي تَخلُفها "كل" حقيقةً؛ نحو: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾[٢]... أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تَخلُفها "كل" مجازًا؛ نحو: زيدٌ الرجل علمًا... أو لتعريف الماهية، وهي التي لا تَخلُفها "كل" لا حقيقةً ولا مجازًا؛ نحو: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾[٣].

ثم اعترَضه الصنعاني، فقال: "إنه أخلَّ بقسمٍ من أقسام "أل" الجنسية؛ أعني: اللام المشار بها إلى الجنس؛ من حيث وجودُه في ضمن فردٍ لا بعينه، وهي المسماة بـ"لام العهد الذهني"[٤].

المناقشة:

ذهَب الخليل وسيبويه إلى أن(أل) التعريف هي "أل" كلها، لا اللام وحدَها، وليست الهمزة زائدة خلافًا لسيبويه[٥]، وهي إما جنسية، وهي الداخلة على نكرة، تفيد معنى الجنس المحض، فإن لم تَخلُفها "كل"، فهي لبيان الحقيقة؛ أي: الحقيقة الذهنية التي تتكون في العقل، من غير نظرٍ إلى ما تَنطبِق عليه من أفراد، والفرق بين المعرَّف بأل هذه، وبين النكرة، أن هذا المعرَّف يدل على الحقيقة بقيْد حضورها في الذهن، أما النكرةُ فتدل عليها بدون قيدٍ؛ نحو: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾[٦]، وإن خلَفتها "كل"، فهي لشمول أفراد الجنس؛ نحو: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾[٧]، وإن خلَفتها مجازًا، فلِشمول خصائص

---

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٧١).

(٢) سورة النساء الآية ٢٨.

(٣) سورة الأنبياء الآية ٣٠.

(٤) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١١).

(٥) الكتاب، لسيبويه، ج ٣، ص ٣٢٥، وج٤، ص ١٤٧.

(٦) سورة الأنبياء الآية ٣٠.

(٧) سورة النساء الآية ٢٨.

الجنس مبالغةً؛ نحو: "أنت الرجلُ علمًا"، وإما عهدية؛ أي: للعهد، وهي التي تدخُل على النكرة، فتُفيدها نوعًا من التعريف يَجعل مدلولها معينًا بعد أن كان مبهمًا، والعهد إما ذكري؛ نحو: ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[1]، أو علمي، وهي لام العهد الذهني؛ نحو: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾[3]، أو حضوري؛ نحو: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾[4] [5].

الترجيح:

ترى الباحثةُ أن الصنعاني كان غيرَ موفَّقٍ في اعتراضه على ابن هشام في أنه أخلَّ بقسمٍ من أقسام (أل) الجنسية؛ ذلك أن (لام) العهد الذهني ليست من ضمن أنواع (أل) الجنسية، والعلماءُ قاطبةً متفقون على كون المعرَّف بـ(أل) إذا وُجِدت فيه قرينةٌ مِن قرائن العهدية المشَخِّصة له، كلفظة (الفيل) من قوله تبارك وتعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾[6]، فـ(الفيل) هنا معهودٌ معروف، وليست (أل) في الآية للجنس، وإنما هنا (أل) العهدية الذهنية؛ لأن قرينةَ القصة تدل على أنه (الفيل) الذي جِيء به لهدمِ الكعبة، فعاقَب الله جل وعلا فَعَلَةَ ذلك بِما ذُكِرَ في سورة الفيل.

---

(١) سورة المزمل الآية ١٦.

(٢) سورة طه الآية ١٢.

(٣) سورة التوبة الآية ٤٠.

(٤) سورة المائدة الآية ٣.

(٥) أوضح المسالك؛ لابن هشام، ج١، ص ١٨٠ - ١٨١.

(٦) سورة الفيل الآية ١.

١٠- معاني (أو)

قال ابنُ هشام: "وزعَم ابنُ مالك أيضًا أن أو التي للإباحة حالَّةٌ محلَّ "الواو"، وهذا أيضًا مردودٌ؛ لأنه لو قيلَ: جالِس الحسنَ وابن سيرين، كان المأمورُ به مُجالَستَهما معًا، ولم يَخرُج المأمورُ عن العهدة بمجالسة أحدِهما، هذا هو المعروفُ من كلام النحويين"[١].

قال الدماميني: "أي عهدة على المخاطب، مع أن الأمر للإباحة، لا إلزامَ فيه بالفعل، ولا حرَجَ بالترك، وكذلك المعنى إذا ذُكِرت (أو)"[٢].

وقد اعترَض الصنعاني على ابن مالك عند جعْله المعنى عند ذكر الواو كهو عند الإتيان بـ"أو" في قوله: "جالِس الحسنَ أو ابن سيرين"، فقال: "وزعَم ابنُ مالك أن "أو" التي للإباحة حالَّةٌ في محلِّ الواو" [٣]، وقال: "فقد أصاب الدماميني في استشكاله لقولِ ابن هشام: ولم يَخرُج المأمور عن العهدة... إلخ، ولكن أخطأَ بجعْل المعنى عند ذكر الواو كهو عند الإتيان بـ"أو"، كما أخطأ ابنُ هشام بذلك الكلام، وأصاب بردِّه على ابن مالك في القول بأن "أو" حالة محلَّ الواو في المثال السابق"[٤].

المناقشة:

ذكر النحاة لـ"أو" اثني عشر معنًى، وهي: الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والتقسيم، والإضراب، ولمطلق الجمع بمعنى الواو، وبمعنى ولا، وبمعنى (إلا)، وبمعنى التقريب الشرطية، والتبعيض، وقد اختلَف النحاةُ في معنى "أو" التي للإباحة، فقد ذهَب بعضُهم إلى أنها بمعنى الواو، وقال البعض الآخر أنها لا تحل محلَّ الواو، وإنها تكون لأحد الشيئين، وقد أشار أبو البركات الأنباري إلى هذا الخلاف، فقال: "ذهَب بعضُ الكوفيين إلى أن "أو" تكون بمعنى الواو، ومعنى بل، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٩٠).

(٢) تحفة الغريب على مغني اللبيب؛ للدماميني، ص٣٤٤.

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١٦).

(٤) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١٦).

بمعنى الواو، ولا بمعنى بل، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنه جاء كثيرًا في كتاب الله وكلام العرب"[١].

قال ابنُ مالك: "ومن علامات التي للإباحة استحسانُ وقوع الواو موقعَها، ألا ترى أنه لو قيل: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ ﴾[٢]، لم يَختلف المعنى، ومنه: جالِس الحسنَ أو ابن سيرين؛ أي: جالِس الصِّنفَ المباركَ الذين منهم الحسنُ وابن سيرين، فلو جالَسهما معًا، لم يُخالف ما أُبيح له"[٣].

وقد ذهَب الكوفيون ووافَقهم بعضُ البصريين إلى أن "أو" تأتي بمعنى الواو عند أمْن اللبس؛ حيث يُراد بها في بعض المواضع مُطلقُ الجمعِ بين المتعاطفين[٤].

بينما يرى بعضُهم أن نيابة "أو" عن الواو، إنما تكثُر فيما إذا جاءت عاطفةً لِما لا بدَّ منه، أو لِما يتحتَّم ذكرُه[٥]، كأن تَجيء بعد (بين)، أو سواء، أو سِيان؛ كما في قول الشاعر:

قومٌ إذا سَمِعوا الصَّريخَ رأيتَهُمْ ما بَيْنَ مُلْحِمِ مُهْرِه أو سَافِعِ[٦]

وقد ذكر النحاةُ ثلاثةَ مواضعَ يَكثُر فيها مَجيءُ "أو" بمعنى الواو، هي[٧]:

الأول: ما يوحي بشيء من التلازم والاقتران؛ نحو قوله تعالى﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾[٨]، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝١٦ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾[٩].

الثاني: عطف المرادف أو المؤكد؛ نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص ٤٧٨.

(٢) سورة النور الآية ٣١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك، ج٣، ص ٣٦٤.

(٤) همع الهوامع، للسيوطي، ج٣، ص ٢٠٤.

(٥) الخصائص، لابن جني، ج١، ص ٣٤٨، وج٢، ص ٤٦٥.

(٦) البيت من الكامل، وهو لحميد بن ثور؛ ينظر: ديوانه، ص١١١، والتصريح؛ لخالد الأزهري، ج٢، ص١٤٦.

(٧) شرح التسهيل؛ لابن مالك، ج٣، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٨) سورة طه الآية ٤٤.

(٩) سورة الصافات الآية ١٦- ١٧.

﴿فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عليه﴾[1].

الثالث: وهو ما تقَع فيه (أو) بعد النفي وشَبهه، ومنه: قوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴿٢٤﴾﴾ [2]؛ حيث يرى كثيرٌ من النحاة والمفسرين أن (أو) إذا وقعت بعد النفي وشَبهه، صارت في معنى الواو[3].

وذكَر سيبويه أن "أو" تأتي بمعني "لا"؛ حيث قال: "هذا باب أو في غير الاستفهام، تقول: جالِس عمرًا أو خالدًا أو بشرًا، كأنَّك: قلت: جالِس أحدَ هؤلاء، ولم تُرِدْ إنسانًا بعينه، ففي هذا دليلُ أن كلَّهم أهلٌ أن يُجالَس، كأنَّك قلت: جالِس هذا الضَّرْبَ من الناس، وتقول: كُلْ لحمًا أو خبزًا أو تَمرًا، كأنك: قلت: كُلْ أحدَ هذه الأشياء، فهذا بمنزلة الذي قبلَه، وإن نفيتَ هذا قلتَ: لا تأكُلْ خبزًا أو لحمًا أو تمرًا، كأنك قلت: لا تأكُل شيئًا من هذه الأشياء، ونظيرُ ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[4]؛ أي: لا تُطع أحدًا من هؤلاء، وتقول: كُل خبزًا أو تمرًا؛ أي: لا تَجمَعْهما" [5].

وقد عزا ابنُ الشجري إلى سيبويه قوله أن (أو) في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[6]، للتخيير، والمعنى: أنه إذا رآهم الرائي يُخيَّر في أن يقول: هم مائة ألف، وأن يقول: أو يزيدون [7]، أما الفراءُ، فقد جعل معنى "أو" موافقًا لمعنى "ولا" في النفي؛ حيث قال: "وقد يكون فِي العربية: لا تُطيعنَّ منهم مَن أَثِمَ أَوْ كفَر، فيكون المعنى في (أو) قريبًا من معنى (الواو)؛ كقولك: للرجل: لأُعطينَّك سَألتَ أَوْ سكتَّ، معناه: لأُعطينَّك عَلَى كل حال"[8].

---

(١) سورة البقرة الآية ١٨٢.

(٢) سورة الإنسان الآية ٢٤.

(٣) شرح التسهيل؛ لابن مالك، ج٣، ص ٣٦٥.

(٤) سورة الإنسان الآية ٢٤.

(٥) الكتاب، لسيبويه، ج٣، ص ١٨٤.

(٦) سورة الصافات الآية ١٤٧.

(٧) أمالي ابن الشجري، ص ٣١٨ - ٣١٩.

(٨) معاني القرآن؛ للفراء، ج٣، ص ٢٢٠.

وقد رجَّح أبو جعفر النحاس أن تكون للإباحة، وغلَّط مَن قال بأن "أو" تحل محلَّ الواو، فقال: "في معنى (أو) أربعة أقوال، قال أبو عبيدة والفراء: هي بمعنى بل، وهذا خطأٌ عند أكثر النحويين الحُذَّاق، ولو كان كما قالَا، لكان: وأرسلناه إلى أكثر من مائة ألف، واستغنى عن (أو)، وقال القتبي: أو بمعنى الواو، وهذا أيضًا خطأٌ؛ لأن فيه بُطلانَ المعاني، وقيل: أو للإباحة، وقال محمد بن يزيد: أو على بابها.." [١].

ويرى ابنُ مالك أن (أو) تأتي بمعنى الواو؛ حيث يَصِحُّ أن تحلَّ مَحلَّها، فقال: "ومن المواضع التي يتعاقَب فيها "أو" والواو والإباحة؛ نحو: "جالِس الحسنَ أو ابن سيرين"؛ أي: جالِس الصِّنفَ الذين منهم الحسنُ وابن سيرين، فلو جالَسهما معًا، أو أفرَد أحدهما بالمجالسة، لم يُخالف ما أُبيح له، والاعتماد في فَهْمِ المراد من مثل هذا الخطاب على القرائن، ولذلك لو جِيءَ بالواو مكان "أو"، لم يَختلف المعنى، وأكثر وُرود "أو" للإباحة في تشبيه أو تقديرٍ"[٢].

وقد اعترَض ابنُ هشام على قول ابن مالك، ويرى أن الصوابَ خلافُ ما قال؛ حيث يقول: "ومِن الغريب أن جماعةً منهم ابن مالك ذكَروا مَجيءَ "أو" بمعنى الواو، ثم ذكَروا أنها تجيءُ بمعنى "لا"؛ نحو: ﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَن تَأۡكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمۡ ﴾[٣]، وزعَم ابن مالك أيضًا أن "أو" التي للإباحة حالة مَحلَّ الواو، وهذا أيضًا مردودٌ؛ لأنه لو قيل: جالِس الحسنَ أو ابن سيرين، كان المأمورُ به مجالستَهما معًا، ولم يخرُج المأمورُ عن العهدة بمجالسة أحدِهما، هذا هو المعروفُ من كلام النحويين" [٤].

وقد استشكَل الدماميني هذا القولَ، فقال: "وهذا مشكلٌ، فأي عُهدةٍ على المخاطب مع أن الأمر للإباحة، ولا إلزامَ فيه بالفعل، ولا حَرَجَ من الترك"[٥].

---

(١) معاني القرآن للنحاس، ج٦، ص ٦١.

(٢) شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك، ج٣، ص ١٢٢٣.

(٣) سورة النور الآية ٦١.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٩٠).

(٥) شرح الدماميني على المغني، ص ٣٤٤.

وقال الرَّضي: "لَمَّا كَثُرَ استعمالُ "أو" في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالُها بمعنى الواو"[1].

وقد اعترَض ناظرُ الجيش على ابن مالك، فقال: "وأما قولُ المصنف في المتن مشيرًا إلى أو، وتُعاقب الواو في الإباحة كثيرًا، وقوله في الشرح: ومن علامات التي للإباحة: استحسانُ وقوع الواو موقعَها، ألا ترى أنه لو قيل: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ ﴾[2]، لم يختلف المعنى، ومنه جالِس الحسنَ وابن سيرين؛ أي: جالِس الصِّنف المبارك الذي منهم الحسن أو ابن سيرين، فلو جالَسهما معًا، لم يُخالف ما أُبيح له، فغيرُ ظاهر، ولا دليلَ على ما ذكَره"[3]، وقال أيضًا: "وأما جالِس الحسن وابن سيرين، فلا يَلزَمُ من جواز مجالستهما معًا صحةُ وقوع الواو موقع أو؛ لأن مجالستَهما إنما جازَت؛ لأنها لا مانعَ منها في الأصل، بل مجالسةُ أهل العلم والدين مطلوبةٌ، ومرادُ القائل دلالةُ المأمور على الخير بأنه يُجالس مَن هو متَّصف بصفات حميدة، فكأنه قال: جالِس هذا الصِّنفَ من الناس، وإنما أتى بأو؛ كيلا يُضيِّقَ عليه، ويُلزِمه بمجالسةِ كليهما، فقصَد تخفيفَ الحال على المأمور وتيسيره، فإذا أتى المأمورُ بما فوقَ ذلك من النـــوع المقصود، فقد أحسَن؛ حيث أتى بالمأمورِ به وزاد عليه"[4].

واعترَض أيضًا ابنُ بَرْهان[5] على القول بمجيء "أو" بمعنى الواو، ويرى أنها تأتي إما بمعنى أحد الشيئين، أو الأشياء في الخبر والاستفهام، أو للإضراب؛ حيث قال: "أو حرفٌ يُستعمل على ضربين؛ أحدهما: أن يكون بمعنى أحد الشيئين، أو الأشياء في

---

(١) شرح الرضي على الكافية، ج٤، ص ٣٩٨.

(٢) سورة النور الآية ٣١.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ج٧، ص ٣٤٧.

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ج٧، ص ٣٤٧.

(٥) هو: عبدالواحد بن علي، ابن بَرهان الأسدي العكبري، عالم بالأدب والنسَب، من أهل بغداد، كان أول أمره منجمًا، ثم صار نحويًّا، وكان حنبليًّا، فتحوَّل حنفيًّا، ومال إلى إرجاء المعتزلة، عاش نيفًا وثمانين سنة؛ من كتبه "الاختيار" في الفقه، و"أصول اللغة"، و"اللمع - خ" في النحو؛ توفي: ٤٥٦ هـ (كتاب الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ١٧٦).

الخبر والاستفهام، والآخر أن يكون للإضراب عما قبلَه في الخبر..."[1].

أما أبو حيان الأندلسي، فيرى أن لـ"أو" خمسة معانٍ؛ هي: الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة والتفصيل؛ حيث قال: "أو لها خمسة معان؛ هي: الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة والتفصيل، وزاد الكوفيون أن تكون بمعنى الواو، وبمعنى بل"[2].

الترجيح:

ترى الباحثةُ أن الصوابَ هو ما ذهَب إليه ابنُ مالك، ولا وجهَ لاعتراض ابن هشام والصنعاني - رحمهما الله - حيث تنوب "أو" التي للإباحة عن "الواو"، وتحل محلَّها، وقد جاء ذلك كثيرًا في القرآن الكريم، وكلام العرب، ومن ذلك: جالِس عمرًا أو خالدًا أو بشرًا، كأنَّك: قلت: جالِس أحدَ هؤلاء، ولم تُرِدْ إنسانًا بعينه، ففي هذا دليلُ أن كلَّهم أهلٌ أن يُجالَس، كأنَّك قلت: جالِس هذا الضَّرْبَ من الناس، وتقول: كُلْ لحمًا أو خبزًا أو تَمرًا، كأنك: قلت: كُلْ أحدَ هذه الأشياء، فهذا بمنزلة الذي قبلَه، وإن نفيتَ هذا قلتَ: لا تأكُلْ خبزًا أو لحمًا أو تمرًا، كأنك قلت: لا تأكُل شيئًا من هذه الأشياء، ونظيرُ ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا ﴾[3]؛ أي: لا تُطع أحدًا من هؤلاء، وتقول: كُل خبزًا أو تمرًا؛ أي: لا تَجمَعْهما، والله أعلم بالصواب.

---

(١) شرح اللمع؛ لابن بَرهان العكبري، ج١، ص ٢٤٦.

(٢) البحر المحيط؛ لأبي حيان الأندلسي، ج١، ص ٢١٨.

(٣) سورة الإنسان الآية ٢٤.

١١- مجيء إذ للاستقبال

عدَّ ابنُ هشام أن "إذ" جاءت للزمن المستقبل في قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾[١]، فتكون بمعنى "إذا"؛ يقول ابن هشام: "والوجه الثاني أن تكون اسمًا للزمن المستقبل؛ نحو: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[٢]، والجمهور لا يُثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾[٣]؛ أعني من تنزيل المستقبل الواجبِ الوقوعِ منزلةَ ما قد وقَع، وقد يُحتجُّ لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٣ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ۝٧١﴾، فإن (يعلمون) مستقبل لفظًا ومعنًى، لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أُعمل في إذ، فيلزم أن يكون بمنزلة "إذا""[٤].

واعترَضه الصنعاني، فقال: "واحتجَّ ابنُ هشام لغير الجمهور بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٣ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ۝٧١﴾، وكأنه فَهِمَ أن حرف التنفيس صادٌّ عن التأويل السابق، وليس بشيءٍ"[٥].

المناقشة:

ذكَر جمهورُ النحاة أن (إذ) ظرف زمان ماضٍ مبني، يُضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية؛ يقول سيبويه: "إذ: هي لِما مضى من الدهر، وهي ظرفٌ بمنزلة مع" [٦]، فسيبويه يذكر أن(إذ) ظرف لما مضى من الزمان، وقد قاسَها من حيث الظرفية على (مع).

يقول المبرِّد: "أما إذ، فتُنبئ عن زمانٍ ماضٍ" [٧]، ويقول في موضعٍ آخرَ: "اعلَم أنه ما كان من الأزمنة في معنى (إذ)، فإنه يُضاف إلى الفعل والفاعل، وإلى الابتداء والخبر؛

---

(١) سورة غافر الآية ٧٠، ٧١.

(٢) سورة الزلزلة الآية ٤.

(٣) سورة الزمر الآية ٦٨.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ١١٣).

(٥) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٢٢).

(٦) الكتاب، لسيبويه، ج٤، ص ٢٢٩.

(٧)المقتضب؛ للمبرد، ج٢، ص ٥٣.

كما يكون ذلك في (إذ)، وذلك قولك: جئتك إذ قام زيدٌ، وجئتك إذ زيدٌ في الدار"[1].

فالمبرد قاسَ الأزمنة كلها التي تُنبئ عن الماضي على (إذ) في أنها تدخل على الجملة الفعلية والاسمية، وهذا ما ذكَره أبو حيان الأندلسي[2].

وأما بالنسبة إلى موطن الاعتراض وهو قوله: "إِذِ الأغلال"، ففيه سؤال وهو أن «سوفَ» للاستقبال، و«إذْ» للماضي، فقوله: فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم مثل قولك: سَوْفَ أَصُم أَمْسِ، والجواب: جوَّزوا في «إذ» هذه أن تكون بمعنى «إذا»؛ لأن العامل فيها محقَّق الاستقبال، وهو فسوف يعلمون، وقد قالوا: وكما تقع «إذا» موضع (إذْ) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا ﴾[3]، كذلك تقع إذْ مَوقِعَها، وقد مضى نَحْوٌ من هذا في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾[4]، قالوا: والذي حسَّن هذا تيقُّنُ وقوعِ الفعلِ، فأُخرِجَ في صورة الماضي[5].

وقال ابنُ عادل الحنبلي: "قال شهابُ الدين: ولا حاجةَ إلى إخْراج إِذْ عن موضوعها، بل هي باقيةٌ على دَلالتِها على المعنى، وهي منصوبة بقوله: "فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ" نَصْبَ المفعول به؛ أي: فسوف يعلمون يوم القيامة وقتَ الأغلال في أعناقهم؛ أي: وقتَ سببِ الأغلال، وهي المعاصي التي كانوا يفعلونها في الدنيا، كأنه قيل: سيَعرِفون وقتَ معاصيهم التي تَجْعَلُ الأغلالَ في أعناقهم، وهو وجهٌ واضحٌ، غايةُ ما فيه التصرفُ في إذ بِجَعْلِها مفعولًا بها، ولا يضرُّ ذلك، فإن المعربين - غالبَ أوقاتهم - يقولون: منصوب باذْكُرْ مقُدَّرًا، أو لا يكون حينئذ إلا مفعولًا به، لاستحالةِ عملِ المستقبل في الزمن الماضي، وجوَّز أن يكون منصوبًا باذْكُرْ مقدَّرًا؛ أي: اذكُر لهم وَقْتَ الأغلال؛ ليخالفوا ويَنْزَجِرُوا، فهذه ثلاثةُ أوجه خيرُها أوسطُها"[6].

---

(١) المصدر السابق، ج٤، ص ٣٤٧.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ لأبي حيان الأندلسي، ج٣، ص ١٤٠٢.

(٣) سورة الجمعة الآية ١١.

(٤) سورة البقرة الآية ١٦٥.

(٥) الدر المصون؛ للسمين الحلبي، ج٩، ص ٤٩٤.

(٦) اللباب في علوم الكتاب؛ لابن عادل الحنبلي، ج١٧، ص ٨٢ - ٨٣.

الترجيح:

ترى الباحثةُ أن الصنعاني كان مُحقًّا في اعتراضه على ابن هشام؛ حيث إن معظمَ النحاة اتَّفقوا على أن إذ للماضي وليست للاستقبال، فهل يجوز أن أقول: سوف أَصوم أمس؟ كيف يجتمعُ الاستقبالُ مع الماضي؟ ولذلك يَستحيل عملُ المستقبل في الزمن الماضي.

وفي الآية الكريمة: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾ ذكر المفسرون: ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ ﴾ اذ ظرف زمان ماضٍ، فإن قلت: وهل قوله فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم إلى مثل قولك: سوف أصوم أمس؟ قلت: المعنى على إذا: إلا أن الأمور المستقبلة لما كانت في أخبار الله تعالى متيقنة مقطوعا بها: عبر عنها بلفظ ما كان ووُجد [1].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾[2]، قالوا: والذي حسَّن هذا تيقُّنُ وقوعِ الفعلِ، فأُخرِجَ في صورة الماضي[3].

---

(١) ينظر: تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ١٧٨)، تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٣/ ٢٢٠)، والنقل من الزمخشري.

(٢) سورة البقرة الآية ١٦٥.

(٣) الدر المصون؛ للسمين الحلبي، ج٩، ص ٤٩٤.

١٢- خروج إذا عن الاستقبال

علَّل ابنُ هشام خروجَ إذا عن الاستقبال في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[١] بمجيئها بعد قَسَمٍ؛ قال ابنُ هشام: "والثاني أن تَجيءَ للحال، وذلك بعد القسم؛ نحو: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾، ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[٢]، قيل: لأنها لو كانت للاستقبال، لم تكُن ظرفًا لفِعل القسم؛ لأنه إنشاءٌ لا إخبارٌ عن قسَمٍ يأتي؛ لأن قسمَ الله سبحانه قديمٌ"[٣].

واعترَضه الصنعاني، فقال: "وأما التأويلُ في إثبات المدَّعى على قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ ونحوه، فتكون الآية عاريةً عن معنى الشرط والاستقبال، أما المنع مِن تَبْقِيَتِها على الاستقبال، فلأنها لو بقِيتْ عليه - ولا بدَّ لها من عاملٍ - فإما أن يكون فعلَ القسَم، أو غيره، أما غيرُه، فلا دليلَ عليه لا سابقًا ولا لاحقًا، وإن قدَّر كائنًا حالًا من المقسَم به، كان العاملُ فيه فعلَ القسم، وهو عاملٌ في إذا، وانتقَل الكلامُ إليه، ولا جائزَ أن يكون هو فعلًا؛ لأنه إنشاءٌ وزمنُه الحال، فلا يعمَل في إذا؛ لأنها للاستقبال، وإلا لزِم اختلافُ زمنِ العامل والمعمول، وهو مُحالٌ مع صيرورة القسم المنجَز غير مُنجزٍ، وهذه هي العلةُ في ذلك، لا ما قاله ابن هشام من أنه قد أقسَم الله- سبحانه وتعالى- فإنه باطلٌ"[٤].

المناقشة:

(إذا) تكون بعد القسم ظرفًا للحال ليس فيها معنى الشرطية، ولا تدل على الاستقبال؛ ذكَر ابن هشام عن إذا أنها تَجيء للحال وذلك بعد القسم؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[٥].

وقال الرضي قيل: "ليس في إذا في نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ معنى الشرط؛ إذ جواب الشرط؛ إما بعدَه، أو مدلولًا عليه بما قبلَه، وليس بعدَه ما يَصلُح

---

(١) سورة الليل الآية ١.

(٢) سورة النجم الآية ١.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ١٣٠).

(٤) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٢٣).

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ١٣٠).

للجواب لا ظاهرًا ولا مقدرًا؛ لعدم توقُّف معنى الكلام عليه، وليس ها هنا ما يدل على جواب الشرط قبلَ إذا إلا القسمُ، فلو كانت إذا للشرط، كان التقدير: "إذا يغشى أقسم"، فلا يكون القسم منجزًا، بل معلقًا بـ"غشيان الليل"، وهو ضدُّ المقصود؛ إذ القسمُ بالضرورة حاصلٌ وقتَ التكلم بهذا الكلام، وإن كان نهارًا غير متوقِّفٍ على دخول الليل"[1].

وقد اختلَف النحويون في تقدير العامل في إذا بعد القسم، وأثاروا حولَ تقدير هذا العامل جدلًا وإشكالات، وفي تقدير الرضي حسمٌ لهذا الاختلاف، وخروجٌ عن هذه الإشكالات، فقد قدَّر الرضي العامل في إذا مصدرًا مضافًا محذوفًا تقديره: وعظمة الليل وعظمة النجم من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ١﴾، وقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ١﴾، قال في شرح الكافية: "وليس ببعيدٍ أن يقال: هو ظرفٌ لِما دلَّ عليه القسَمُ من معنى العظمةِ والجلال؛ لأنه لا يُقسم بشيءٍ إلا لحاله العظيمة، فتعلُّقه بالمصدرِ المقدَّر على ما ذكرنا من جواز عملِه مقدرًا عند قوةِ الدلالة عليه، وخاصة في الظرف، فإنه يكتفي برائحة الفعل وتوهُّمه[2].

الترجيح:

تَميل الباحثةُ إلى رأي ابن هشام في أن إذا للحال لوقوعها بعد القسم، وأنها ليست للاستقبال ولا تُفيد معنى الشرط.

---

(١) شرح الكافية؛ للرضي، ج٢، ص ١٠٤، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ١٣٦).

(٢) شرح الكافية؛ للرضي، ج٢، ص ١٠٥.

١٣- دخول الباء على فاعل كفى

ذهب الزجاج- وتَبِعَه ابن هشام- إلى أن "الباء" تدخُل على فاعل كفى، لتضمين كفى معنى "اكتفِ"؛ قال الزجاج: "دخلتْ- أي الباء - لتضمُّن (كفى) معنى: (اكتف)"[١].

واعترَضه الصنعاني، فقال: "وللزجاج هنا مذهبٌ آخرُ ارتضاه ابن هشام، ومع التأمل يظهر أنْ لا وجهَ لارتضائه هذا"[٢].

المناقشة:

تدخُل بعضُ أحرُفِ المعاني على الكلمات، وغالبًا ما يكون دخولُها للتأكيد، أو لتزيينِ اللفظ واستقامته، كما يُعبر عن هذه الأحرف بالصلة؛ لأنه يُتوصَّل بها إلى إعرابِ لم يكُن قبلَ إثباتها، ومن هذه الأحرف "الباء"، فيُزاد حرفُ الباء في مواضعَ ذكَرها السيوطي بقوله: "وتُزاد في مواضعَ ستة، وهي: الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال، والتوكيد"[٣].

وتكون هذه الزيادةُ قياسية وغير قياسية، وتكون واجبةً، أو غيرَ واجبةٍ، أو غالبة، أو ضرورة، ومن المواضع التي يَغلِبُ فيها زيادةُ الباء عند دخولها على فاعل "كفى"؛ نحو قولنا: كفى بزيدٍ حاضرًا، وقول الشاعر:

كفى بالنَّأْي مِن أسماءَ كَافٍ وليس لحبِّها ما عِشتُ شافِ[٤]

وقوله تعالى: ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾[٥].

وقد وافَق الزجاجَ ابنُ هشام، فقال: "وهو من الحَسَنِ بمكانٍ"[٦]، لكنَّ الصنعانيَّ راح يَرُدُّ رأيَهما قائلًا: "وتقريره أن كفى هنا اسمُ فعلٍ كـ"حسب" باقٍ على فِعليته لفظًا،

---

(١) معاني القرآن؛ للزجاج، ج٢، ص ١٣٤.

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٢٦).

(٣) همع الهوامع؛ للسيوطي، ج٢، ص ٢٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو لبِشر بن أبي خازم الأسدي؛ ينظر: ديوانه، ص ١٤٢، وفيه: (إذا طال شافِ) بدل (ما عِشت شافِ) - وأمالي ابن الشجري، ج١، ص ٢٨٢، وخزانة الأدب للبغدادي، ج٤، ص ٤٣٩.

(٥) سورة الرعد الآية ٤٣.

(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ١٤٤).

منقول عن معناه الأصلي إلى معنى: "اكتفِ"، زِيدت الباء في فاعله اللفظي غالبًا للنقل.... وللزجاج هنا مذهبٌ آخرُ ارتضاه ابن هشام، ومع التأمُّل يَظهَرُ أنْ لا وجه لارتضائه هذا، والدليل على ما اختاره الجمهور من نقل معنى "كفى"، أنها في الأصل بمعنى "وقى"، أو بمعنى "أجزَأ وأغنَى"، وتتعدَّى في الأول إلى اثنين، وفي الثاني إلى واحد، ولَمَّا لم تَجئ هنا متعديةً، احتيجَ إلى القول بالنقل"[1].

ومِن ثَمَّ فإن الصنعاني يرى أن زيادةَ الباء على فاعل "كفى" اللفظي غالبًا للنقل، فـ"كفى" اسم فعلٍ منقول عن معناه الأصلي إلى معنى "اكتفِ"؛ لأن كفى في الأصل إما بمعنى "وقى"، أو بمعنى "أجزأ"، و"أغنى"، وتأتي متعديةً في الأول إلى اثنين، وفي الثاني إلى واحد، ولأنها لم تَجئ هنا متعديةً، احتيجَ إلى القول بالنقل.

وقد اتَّفق جمهورُ النحاة على أن الباء في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[2]، زائدة؛ قال سيبويه: "إنما هو كفى الله، والباء زائدة" [3].

ويرى أبو البركات الأنباري أن الباء تدخُل على فاعل كفى التي بمعنى حسب؛ حيث قال: "وبيانُ ذلك أن كفى على ثلاثة أضرُب: الأول: أن يكون بمعنى حسب، وهذه قصارةٌ لا تتعدَّى، وهي التي يغلب اقترانُ فاعلها بالباء الزائدة؛ نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾[4]، والثاني: أن تكون بمعنى وقى، فتتعدَّى إلى اثنين، ولا يقترن فاعلُها بالباء؛ نحو قول الله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾[5]، ونحو قوله سبحانه: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[6]، والثالث: أن تكون بمعنى أجزأ وأغنى، فتتعدَّى إلى واحد، ولا يقترن فاعلُها بالباء الزائدة"[7].

---

(١) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٢٦).

(٢) سورة الرعد الآية ٤٣.

(٣) الكتاب، لسيبويه، ج١، ص ٣٨ -٤٠.

(٤) سورة الرعد الآية ٤٣.

(٥) سورة الأحزاب الآية ٢٥.

(٦) سورة البقرة الآية ١٣٧.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، للأنباري، ج١، ص ١٣٦.

وقال ابنُ هشام "والغالبة في فاعل كفى؛ نحو: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾، وقال الزجَّاج: دخلت لتضمُّن كفى معنى اكتفِ، وهو مِن الحسن بمكان، ويُصحِّحه قولهم: اتَّقى الله امرؤٌ فعَل خيرًا يُثَبْ عليه؛ أي: ليتَّق وليَفعل، بدليل جزْم يُثَبْ، ويُوجِبه قولُهم: كفى بهند"[1].

وذهَب ابنُ يعيش إلى زيادة الباء في فاعل كفى؛ يقول: "وقد زِيدت مع الفاعل؛ نحو: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾، و﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾[3] [2].

إنما هو كفى الله، وكفينا يدل على ذلك قول الشاعر:

..... كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهِيَا[4]

وقد تابَع ابنُ السراج الزجاجَ فيما ذهَب إليه؛ حيث قال: "قال سيبويه: إنما هو كفى الله، والباء زائدة، والقياسُ يوجِب أن يكونَ التأويلُ: كفى كفايتي بالله، فحُذِفَ المصدرُ لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربيةِ موجودٌ"[5].

وقد ردَّ أبو حيان قولَ ابن السراج، فقال: "وقال ابن السراج: معناه: كفى الاكتفاء بالله، وهذا أيضًا يدلُّ على أن الباء ليست زائدةً؛ إذ تتعلَّق بالاكتفاء، فالاكتفاءُ هو الفاعلُ لكفى، وهذا أيضًا لا يَصِحُّ؛ لأن فيه حذفَ المصدرِ وهو موصولٌ، وإبقاءَ معمولِه، وهذا لا يجوز إلا في الشعر"[6].

الترجيح:

تَميل الباحثةُ إلى رأي الصنعاني ومَن سبَقه من النحاة، فالباء زائدةٌ وليست أصلية، وذلك لاستقامة معنى الجملة عند حذفها دون أن تُحدِثَ التباسًا في المعنى، والله أعلمُ.

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ١٤٤).

(٢) سورة الأنبياء الآية ٤٧.

(٣) شرح المفصل؛ لابن يعيش، ج٢، ص ١١٥.

(٤) هذا عَجُز بيتٍ من الطويل، وصَدرُه: عُميرةَ ودِّعْ إنْ تَجهَّزتَ غازِيَا، وهو لسحيم عبد بني الحساس؛ ينظر: الخصائص؛ لابن جني، ج٢، ص٤٩٠.

(٥) الأصول في النحو؛ لابن السراج، ج٢، ص٢٦٠.

(٦) البحر المحيط؛ لأبي حيان الأندلسي، ج٣، ص١٧٤.

١٤ - مواضع الإتيان بنون بجل

اعترَض الصنعاني على ابن هشام عند جعْله الإتيان بالنون في بجل نادرًا فيما هو فيه حتمًا، ولم يذكُره فيما هو فيه نادرٌ؛ حيث قال ابن هشام: "بجل على وجهين: حرف بمعنى يكفي، واسم مرادف لحسب، ويقال على الأول: "بجلني"، وهو نادرٌ، وعلى الثاني "بجلي"، قال الشاعر:

ألا إنني سُقِّيتُ أَسودَ حالكًـــــا أَلا بَجلي مِن ذا الشَّراب أَلا بَجَل[١]، [٢]

قال الصنعاني: "بجل يُرى مثل "نعم" في الكلم، واسمها على وجهين في التكلم: اسمُ بمعنى حسب، واسمُ فعلٍ معناه يكفي في غريب النقل:

وأَلْحِقَنَّ النونَ في الأخيرِ حَتمًا وفي الأول بالنُّدورِ

ثم اعترَضه الصنعاني، فقال: "وقد وَهِمَ ابنُ هشام، فجعَل الإتيان بالنون نادرًا فيما هو فيه حتمًا، ولم يذكُره فيما هو فيه نادرٌ، نبَّه عليه الدماميني، ومما جاءت فيه(بجل) بمعنى "حسب" قول الشاعر:

ألا إنني سُقِّيتُ أَسودَ حالكًا أَلا بَجلي مِن ذا الشَّراب أَلا بَجَل

يرى النحاةُ أن بجل تتردَّد بين الحرفية واسم الفعل؛ حيث تأتي حرفَ جوابٍ بمعنى نعم في الطلب والخبر، كما تأتي اسمَ فعلٍ بمعنى يكفي، وتَلحَقُها نون الوقاية مع ياء المتكلم، فيقال: بَجلَني، كما تأتي "بجل" اسم بمعنى "حسب"، وفي هذه الحالة تتَّصل بها ياءٌ مجرورة بالإضافة، فيقال: حسبي، وقد اختَلف النحويون في جوازِ إلحاق نون الوقاية بـ"بجل" في هذه الحالة، فمنهم مَن أجاز إلحاقَ النون بها، ومنهم مَن لَم يَرَ جوازَ ذلك [٣].

المناقشة:

يرى ابن هشام أن "بجل" تأتي حرفيَّةً، وتكون حينئذٍ بمعنى نعم، وتأتي اسمية على

---

(١) البيت من الطويل، وهو لطَرَفَة بن العبد؛ ينظر: ديوانه، ص ٧٥.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ١٥١).

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٢٦).

وجهين: اسم فعلٍ، بمعنى: يكفي، وفي هذه الحالة تَلحَقُها النون نادرًا، واسم مرادف لحسب[١]، وقد اعترَضه الصنعاني على قوله بدخول النون على "بجل" نادرًا عند مجيئها اسمَ فعلٍ بمعنى يكفي؛ حيث يرى أن دخولَ النون على "بجل" في هذه الحال حتمًا، وأما الندور، فيكون عند مجيئها اسمًا بمعنى حسب، وقد خطَّأ الصنعاني ابنَ هشام في عدم ذكره حكمَ إلحاقِ النون بـ"بجل" عند مجيئها اسمًا بمعنى حسب[٢].

والذي ذكَره سيبويه أن "بجل" تأتي بمعنى حسب؛ حيث قال: "وأما بجل، فبمنزلةِ حسب" [٣]، وقال الخليل بن أحمد: "بجل: بَجَل؛ أي حسبُ[٤]، قال الشاعر:

ردُّوا علينا شيخَنا ثم بجل[٥]

رجَزٌ لأحدهم قاله يوم الجمل كما في اللسان وقبلَه:

نحن بنو ضَبَّةَ أَصحابُ الجَمَلْ[٦]

وقال الشاعر:

بَجَلي الآنَ من العيشِ بَجَل [٧]

أما أبو حيان الأندلسي، فقد ذهَب إلى ما ذهب إليه ابنُ هشام؛ حيث جعَل إلحاق النون بـ"بجل" نادرًا عند مجيئها اسمَ فعلٍ؛ يقول: "و(بجل) حرف بمعنى (نعم) في الطلب والخبر، واسمُ فعلٍ بمعنى (اكتفِ)، وتَلحَقُها نونُ الوقاية؛ نحو: بجلني، واسم بمعنى (حسب)، فلا تلحَق نونُ الوقاية، قال:

ألا بجلي من الشَّراب ألا بجل[٨]

---

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ١٥١).

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٢٦).

(٣) الكتاب، لسيبويه، ج٤، ص ٢٣٤.

(٤) معجم العين؛ للخليل بن أحمد، ج٦، ص ١٣٤.

(٥) شطر من الرجز، وهو لرجل من بني ضبة؛ ينظر: شرح المفصَّل؛ لابن يعيش، ج ٣، ص ١٠٩.

(٦) شطر من الرجز، وهو للأعرج، أو عمرو بن يثربي؛ ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص٢٩١.

(٧) البيت من الرمل، وهو للبيد بن ربيعة؛ ينظر: ديوانه ص ١٩٧.

(٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ لأبي حيان الأندلسي، ج٥، ص ٢٢٩٨.

وقال أيضًا: "وأما بجل، فقد ذكر المصنِّف [1] وغيرُه أنها تكون اسمَ فعلٍ، فينبغي إذا لحِقتْها نونُ الوقاية، أن تكون اسمَ فعلٍ، فتقول: بجَلني بمعنى يكفيني، أو كفاني" [2].

الترجيح:

تَميل الباحثة إلى ما ذهب إليه ابنُ هشام، وهو لُحوق النون بالفعل (بجل) نادرًا، وأن أكثر النحاة يقولون بعدم دخول نون الوقاية على الفعل "بجل"، فتقول: بجلي بمعنى حسبي؛ كقول الشاعر:

ألا إنني سُقِّيتُ أَسودَ حالكًا ألا بَجَلي من الشَّرابِ ألا بَجَلْ

وليس كما قال الصنعاني أنه حتمًا تلحَقها نون الوقاية، والله أعلم.

---

(١) يقصِد ابن مالك.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل؛ لأبي حيان الأندلسي، ج٢، ص ١٨٠.

١٥- إفادة سوف معنى التوكيد

ورَد في حواشي شرح العقائد العضدية للدوَّاني[١] أن "سوف" تفيد التوكيد كالسين، بينما لم يذكُر ابن هشام وغيره من النحاة ذلك ثم اعترَضه الصنعاني، فقال: "ومما ينبغي أن ينبَّه عليه أن ابن هشام وغيره من شرَّاح الحاجبية وغيرها، لم يتعرَّضوا لإفادة "سوف" التوكيد كالسين، وقد نقَل في حواشي شرح العقائد العضدية للدوَّاني في قوله عليه الصلاة والسلام: (ستَفترق أُمَّتي)؛ الحديث[٢] - أنها تفيد التوكيد كالسين، ونُسِبَ إلى الفاضل الإسفراييني في شرح الفريد"[٣].

المناقشة:

ذهَب الكوفيون إلى أن السين التي تدخُل على الفعل المستقبل؛ نحو سأفعل، أصلُها سوف، وذهب البصريون إلى أنها أصلٌ بنفسها، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن "سوف" كَثُرَ استعمالُها في كلامهم، وجَرْيُها على ألسنتهم، وهم أبدًا يحذفون لكثرة الاستعمال؛ كقولهم: "لا أدْرِ، ولم أَبَلْ، ولم يَكُ، وخُذْ، وكُلْ"، وأشباه ذلك، والأصل لا أدري، ولم أبال، ولم يكن، واأخذ، واأكل، فحذَفوا في هذه المواضع وما أشبَهها لكثرة الاستعمال، فكذلك ها هنا، لَمَّا كَثُرَ استعمال "سوف" في كلامهم، حذَفوا منها الواو والفاء تخفيفًا، والذي يدل على ذلك أنه قد صحَّ عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل: "سو أفعل"، فحذفوا الفاء، ومنهم من قال: "سف أفعل"، فحذف الواو، وإذا جاز أن تُحذفَ الواو تارةً والفاء أخرى لكثرة الاستعمال، جاز أن يُجمَعَ بينهما في الحذف مع تطرُّق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال، ويدل على ذلك أن السين تدلُّ على ما تدل عليه سوف من الاستقبال، فلما أشبَهتها في اللفظ والمعنى، دلَّ على أنها مأخوذةٌ منها وفرعٌ عليها.

---

(١) هو جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني توفي ٩٠٨ه والعقائد العضدية للقاضي عضد الدين عبدالرحمن الإنجي المتوفى سنة ٧٥٦ه ينظر : كشف الظنون ١١٤٤/٢

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، رقم الحديث ٣٩٩٣، ج٢، ص ١٢٦١.

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة(٣٧).

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الأصل في كل حرف يدلُّ على معنى ألا يَدخُلَه الحذفُ، وأن يكون أصلًا في نفسه، والسين حرفٌ يدلُّ على معنى، فينبغي أن يكون أصلًا في نفسه، لا مأخوذًا من غيره.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إن سوف لَمَّا كَثُرَ استعمالُها في كلامهم، حذَفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال"، قلنا: هذا فاسدٌ، فإن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس؛ ليُجعل أصلًا لمحلِّ الخلاف، وعلى أن الحذف لو وُجِدَ كثيرًا في غير الحرف من الاسم والفعل، فقلَّما يوجَد في الحرف، وإن وُجِدَ الحذفُ في الحرف في بعض المواضع، فهو على خلاف القياس، فلا يُجعَل أصلًا يُقاس عليه، وأما ما رَووه عن العرب من قولهم: فسوف أفعل، "سو أفعل"، و"سَفَ أفعل"، فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

الأول: أن هذه رواية تفرَّد بها بعضُ الكوفيين؛ فلا يكون فيها حُجةٌ.

الثاني: إن صحَّت هذه الرواية عن العرب، فهو من الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به لقِلَّتِه.

الثالث: أن حذف الفاء والواو على خلاف القياس، فلا ينبغي أن يُجمَع بينهما في الحذف؛ لأن ذلك يؤدِّي إلى ما لا نظير له في كلامهم، فإنه ليس في كلامهم حرفٌ حُذِفَ جميعُ حروفه طلبًا للخفة على خلاف القياس، حتى لَم يَبقَ منه إلا حرفٌ واحدٌ، والمصيرُ إلى ما لا نظيرَ له في كلامهم مردودٌ.

وأما قولهم: إن السين تدلُّ على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال"، قلنا: هذا باطلٌ؛ لأنه لو كان الأمرُ كما زعمتُم، لكان ينبغي أن يَستوِيَا في الدلالة على الاستقبال على حدٍّ واحد، ولا شكَّ أن سوف أشدُّ تراخيًا في الاستقبال من السين، فلما اختلَفا في الدلالة، دلَّ على أن كل واحدٍ منهما حرفٌ مستقلٌّ بنفسه، غيرُ مأخوذٍ من صاحبه، والله أعلم[1].

ومن المعاني التي تدل عليها السين وسوف: إفادة التوكيد، وقد ذكر الزمخشري أن السين وسوف إذا دخَلَا على فعل محبوبٍ أو مكروه، أفادَا أنه واقعٌ لا مَحالةَ[2]، وبيَّن ابن

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف؛ لأبي البركات الأنباري، ج٢، ص٥٣٢ - ٥٣٣.

(٢) الكشاف؛ للزمخشري، ج٢، ص ٩٧، وج١، ص ١٤٣، ١٦٢.

هشام أن السين وسوف يفيدان الوعدَ بحصول الفعل، فدخولُهما على ما يفيد الوعدَ أو الوعيدَ، مُقتضٍ لتوكيده وتثبيتِ معناه، وأشارَ إلى ذلك الراغبُ في الحديث عن (سوف)[1]، ولكن أبا حيان كان مترددًا في قَبول هذا المعنى، فتارةً يوافق الزمخشري، وتارةً يَنفي ويُنكر، ظنًّا منه ارتباطَ بعض الآيات التي فسَّرها الزمخشري بمواقفَ عقَدَيَّة وآراءٍ كلاميَّة؛ حيث يُفيد الزمخشري من هاتين الأداتين لنُصرة مذهبه الاعتزالي القائل بوجوب إثابة الطائعِ وعقوبة العاصي على الله تعالى عقلًا، في حين يرى أهل السنة جوازَ ذلك على الله تعالى[2]، كما نجده عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾[3].

ففي الكشاف يذكُر الزمخشري أن السين مفيدةٌ وجودَ الرحمة لا مَحالةَ، فهي تؤكِّد الوعدَ كما تؤكِّد الوعيد في قولك: سأنتقِم منك، تعني أنك لا تَفوتني وإن تباطأَ ذلك" [4].

وراح أبو حيان يُنكرُ هذه الدلالةَ بقوله: "وفيه دَفينة خفيَّة من الاعتزال بقوله: (السين مفيدةٌ وجودَ الرحمة لا مَحالة)، يُشير إلى أنه يجب على الله تعالى إثابةُ الطائع كما تَجب عقوبةُ العاصي، وليس مدلولُ السين توكيدَ ما دخلت عليه، إنما تدل على تخليص المضارع للاستقبال فقط"[5]، لكنه راح يوافِق الزمخشريَّ عند تأويله قولَه تعالى: ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴾[6]؛ حيث يرى أن "السين للاستقبال وإن تراخى الزمانُ، وهو وعيدٌ كائنٌ إنجازُه لا مَحالةَ"[7].

وهذا التردد الحاصلُ من أبي حيان، برهانٌ على أن كلام الزمخشري لا يدلُّ على موقفٍ كلامي بقدرِ ما يتحدَّث عن وظيفة السين في الآية وخارج النص، ويدل على ذلك

---

(١) المفردات في غريب القرآن؛ للراغب الأصفهاني، ص ٢٤٩.

(٢) تحفة المريد على جوهرة التوحيد؛ للبيجوري، ج٢، ص١٠.

(٣) سورة التوبة الآية ٧١.

(٤) الكشاف؛ للزمخشري، ج٢، ص١٦٢.

(٥) البحر المحيط؛ لأبي حيان الأندلسي، ج٥، ص٧١.

(٦) سورة المسد الآية ٣.

(٧) البحر المحيط؛ لأبي حيان الأندلسي، ج٨، ص٥٢٦.

الذوقُ وشهادةُ الوِجدان، فإن مَن قال لِمَن يَعِده بالخير أو الشر: سأُكرمك أو سأنتقِم منك، فإن التوكيدَ ظاهرٌ فيه، ويدل على ذلك أيضًا دخولُ اللام المؤكدة في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[1]، حتى يَقوى المعنى ويَثبُت في ذهن المخاطب، وأما عدمُ دخول اللام على السين، فلِكونِها على حرف واحدٍ، في حين أن (سوف) لها طابَع الكلمة وخواصُّها، وليس طابَعُ الحرفية الموضوعة غالبًا على حرف واحدٍ أو حرفين.

الترجيح:

ترى الباحثةُ أن السين أقوى في الدلالة على التوكيدِ من سوف، وأن سوف تُفيد التوكيدَ قليلًا عكس السين التي تُفيد التوكيدَ دائمًا، والله أعلم.

(١) سورة الضحى الآية ٥.

١٦- مجيء عند لزمان القرب

قال ابن هشام: "(عند) اسم للحضور الحسي؛ نحو: ﴿ رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾[١]، والمعنوي؛ نحو: ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[٢]، وللقُرب كذلك؛ نحو: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴾[٣]، ونحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾[٤]، وكسرُ فائها أكثرُ من ضمها وفتحها..."[٥].

وقد اعترَضه الصنعاني، فقال: "... هذا ولم يذكُر ابن هشام أن (عند) تَجيء لزمان القُرب، والذي يظهَر أنه لا مانعَ منه، ومثاله قولك: جئتُ عند أذان الظهر، مريدًا أن مَجيئك قريبٌ منه، والله أعلم"[٦].

المناقشة:

تُستعمل "عند" في كلام العرب ظرفًا للمكان وظرفًا للزمان، ولذلك قال عنها النحاة: تُستعمل اسمًا أو أداةً لبيان الحضور المكاني للشيء أو قُربه، أو لبيان الحضور الزماني للشيء أو قُربه، وهو كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ﴾[٧]، فقد جاءت "عند" مفعولًا فيه يفيد الحضورَ المكاني لِما بعده، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴾[٨]، جاءت "عند" مفعولًا فيه يُفيد قُرب

---

(١) سورة النمل الآية ٤٠.

(٢) سورة النمل الآية ٤٠.

(٣) سورة النجم الآيتان ١٤-١٥.

(٤) سورة ص الآية ٤٧.

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٢٠٦).

(٦) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٤٣).

(٧) سورة النمل الآية ٤٠.

(٨) سورة النجم الآيات ١٣- ١٥.

جنةِ المأوى المكاني مِن سِدرة المنتهى، وفي قوله صلى الله عليه وسلم: "إنما الصبرُ عند الصدمة الأولى"[1]، جاءت فيه "عند" مفعولًا فيه يفيد الحضور الزماني للصبر عند الصدمة الأولى، ومنه قوله: "آتيك عند الظهيرة"؛ أي: مُقارِبًا وقتَها[2].

الترجيح:

ترى الباحثةُ أن اعتراضَ الصنعاني على ابن هشام في تلك المسألةِ في غير مَحلِّه؛ لأن ابن هشام قد ذكر مثالًا على أن عند تأتي للقُرب، وذكر الآية الكريمة: ﴿عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ ١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ ١٥﴾، فالآية كما هي واضحةٌ تبيِّن قُربَ جنةِ المأوى مِن سِدرة المنتهى، والله أعلم.

---

(١) سنن النسائي، كتاب الجنائز، الأمر بالاحتساب والصبر عند نزول المصيبة، رقم الحديث ١٨٦٩، ج٤، ص ٢٢.

(٢) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (١/ ١٥٦).

(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٢٠٦)، وهمع الهوامع للسيوطي، ج٢، ص ١٢١.

١٧- اعتبار (لا غير) من اللحن

قال ابنُ هشام: "(غير): اسمٌ ملازمٌ للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقطَعَ عنها لفظًا إن فُهِمَ المعنى وتقدَّمت عليها كلمة ليس، وقولهم "لا غير" لحن...."[١].

ثم اعترَضه الصنعاني، فقال: "إشارة إلى ما جزَم به ابنُ هشام من اللحن في قولهم لا غير، قال الشارح الدماميني[٢]: "لا نسلِّم، فقد حكى ابنُ الحاجب "لا غير"، وتابَعه على ذلك شراحُ كلامه، وهم أهلُ التحقيق والنقل، وفي المفصل حكاية "لا غير"[٣].

المناقشة:

(لَيْسَ غَيْرُ)، وقولُهم: (لا غَيْرُ) لَحْنٌ؟!: (غَيْر) اسمٌ ملازِمٌ للإضافة في المعنى، ويجوزُ أن يُقطَعَ عنها لفظًا إن فُهِم المعنى، وتَقدَّمتْ عليها كلمة (ليس)، تقول: جاءني زيدٌ ليس غيرُ، تريد: ليس غيرُه عندي، وعِلمي أن العربَ المعتبر كلامُهم - ولا يتحقَّق ذلك الاعتبار إلا في زمن الاحتجاج، أو ما قِيسَ عليه بعدُ - لم يتفوَّهوا بهذا التركيب (لا غَيْر) في نَظْمها ونثرها، وإنما يُستعمَلُ ذلك إذا كانتْ "إلا" و"غيرُ" بعدَ "ليسَ"، ولو كَانَ مَكانَ "لَيْسَ" غَيْرُهَا من أَلْفَاظ الجَحْد، لم يَجُزِ الحَذْفُ، ولا يُتَجاوَزُ بذلك مَوْرِدُ السَّمَاع)[٤].

واعتبَره ابنُ مالك واحتجَّ له في باب القَسَم بشاهدٍ غريبٍ، وهو قول الشاعر:

جَوابًا به تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غيرُ تُسْأَلُ[٥]

وتَبِعَ ابنَ مالك في اعتباره أكثرُ مَن جاء بعدَه، اعتمادًا منهم على هذا البيت الفَرْد،

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٢٠٩).

(٢) تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب ج٢ص٧٠ ، وينظر حاشية الأمير على مغني اللبيب، لابن هشام، ج١، ص ١٣٦، وحاشية الدسوقي، ج١، ص١٦٩.

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٤٤).

(٤) البحر المحيط؛ للزركشي، ج٢، ص٣٠٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، ينظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك، ج٣، ص ٢٠٩.

ومن هؤلاء: الزركشي[١]، والفيروزآبادي[٢]، والأشموني[٣].

الترجيح:

ترى الباحثة صحةَ ما ذهب إليه الصنعاني من أن(لا غير) لا تُعَدُّ من اللحن كما قال ابن هشام، بدليل اعتماده من معظم النحاة؛ أمثال ابن مالك، والزركشي، والفيروزآبادي، والأشموني، وغيرهم، فهذا دليلٌ على جوازه وُروده، وصحةِ استعماله في اللغة.

(١) البحر المحيط؛ للزركشي، ج٢، ص٣٠٩.

(٢) القاموس المحيط؛ للفيروزآبادي، ص٤٥٣.

(٣) شرح الأشموني على الألفية، ج٢، ص٣٢١.

١٨- عمل الفاء

ذهَب المبرد إلى أن عاملَ الجر في قول الشاعر:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ [١]

الفاء، ومذهب البصريين أن عامل الجر "رب" المقدَّرة [٢].

ثم اعترَضه الصنعاني، فقال:

والفاء حرفٌ في الصحيح مهملٌ وقيل نصبًا وخفضًا يعمَل

وعملُها النصب هو مُختار الكوفيين [٣] في نحو: ما تأتينا فتُحدثَنا، والصحيحُ أنه هنا بـ"أن مقدَّرة"، وأما الجرُّ، فقاله المبرِّد في نحو:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

والصحيح أنه بـ"رُبَّ" مقدرة"[٤].

المناقشة:

اتفَق النحويون على صحة حذف "رب" وبقاءِ عملِها بعد الحذف، وجعلوا ذلك من خصائص "رب"، وقد ذكَروا أن لنزعِ "رب" حالتين:

الأولى: أن تُنزَعَ بعد حرفٍ.

الثانية: أن تُنزع مع التجرد منه.

ويَختلف الحكمُ باختلاف الحالين، وباختلاف الحرفِ الذي تُنزَع بعدَه (رب).

أما الحروفُ التي تُنزع بعدها "رب"، فهي ثلاثة أحرف، وزاد بعضُهم حرفًا رابعًا: وأول هذه الحروف: الواو، ونزع "رب" بعدها كثيرٌ؛ نحو:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامْرئ القيس؛ ينظر: ديوانه، ص ٣٥.

(٢) ارتشاف الضرب؛ لأبي حيان الأندلسي، ج٤، ص ١٧٤٦.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف؛ لأبي البركات الأنباري، ج٢، ص ٥٥٧.

(٤) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة(٤٥).

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْواعِ الهُمومِ لِيَبْتَلي[1]

وثانيها: الفاء ونزعُ (رب) بعدها جاء كثيرًا، ومن ذلك قول الشاعر:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

وثالثها: بل، يصِف العلماءُ نزْعَ (رب) بعدها بالقلة، ولعل ذلك إذا قُورنتْ بنَزْعِها بعد الواو والفاء، ومن ذلك قول الراجز:

بل بلدٍ ذي صُعُدٍ وأصْبَابْ[2]

رابعها: ثم، ونزْعُها بعد (ثم) لم يذكُره غيرُ ابنِ أبي الربيع، وحكَم عليه بالقلةِ [3].

أما حذفُ "رب" مجردةً من تلك الأحرف، فقد حكَم عليه أكثرُ النحاة بالقلة والنُّدرة [4].

ذهَب البصريون إلى أن "رب" إذا حُذِفت بعد الواو أو الفاء أو بل، يبقى عملُها بعد هذه الأحرف، بينما يرى الكوفيون أن الحرفَ هو الذي يَعمَل الخفضَ في الاسم بعدَه وليست "رب"[5]، فقد أجازَ سيبويه: حذف "رب" وإبقاء عملِها، قال: "وليس كل جارٍّ يُضمَر؛ لأن المجرور داخلٌ في الجار، فصار عندَهم بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، فمِن ثَمَّ قَبُحَ، ولكنهم قد يُضمرونه ويَحذفونه فيما كَثُرَ في كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيفِ ما أكثَروا استعمالَه أحوجُ، ثم ذكَر قول العَنْبَري:

وَجدَّاءَ ما يُرْجَى بها ذو قرابةٍ لعطفٍ وما يَخشى السُّماةَ رَبيبُها [6]

قال: سمِعنا ذلك ممن يرويه عن العرب" [7].

وقد ورَد عن العرب الجرُّ بـ"رب" المضمرةِ بعد الفاء وبل؛ قال ابن عقيل: "لا

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس؛ ينظر: ديوانه، ص ١٨، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٤٧٣).

(٢) الشطر من الرجز، وهو لرؤبة؛ ينظر: ديوانه، ص ١٥٠، والإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص ٦٢.

(٣) همع الهوامع؛ للسيوطي، ج ٢، ص ٤٣٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي، ج٤، ص ٣٠٥، وشرح الأشموني على الألفية، ج٢، ص ٢٣٢.

(٥) توضيح المقاصد؛ للمرادي، ج٢، ص ٧٧٧، ٧٧٨.

(٦) البيت من الطويل، وهو للعنبري؛ ينظر: الكتاب؛ لسيبويه، ج٢، ص ١٦٣.

(٧) الكتاب؛ لسيبويه، ج٢، ص ٢٩٤.

يجوزُ حذفُ حرف الجر وإبقاءُ عمله، إلا في (رب) بعد الواو، وفيما سنَذكُره، وقد ورَد حذفُها بعد الفاء وبل قليلًا، فمثالُه بعد الواو قوله:

وقاتِمِ الأعْماقِ خاوِي المُخترَقِنْ (١)

ومثاله بعد الفاء: قوله:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

ومثاله بعد بل: قوله:

بَلْ بلدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُه لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ(٢)

قال خليل بن أيبك الصفدي (٣): "قلت: وتُحذَف (رب) ويبقى عملُها، وهو بعد الفاء وبل قليل، وبعد الواو كثيرٌ، فمِن حذْفِها بعد الفاء قول امرئ القيس:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ....."(٤)

وقد أثبَت ابنُ مالك بقاءَ عمل "رب" بعد حذفها، ونفى أن تكون الفاء هي الجارة؛ حيث قال: "... وزعَم قومٌ أن الواو هي الجارة، وليس بصحيحٍ؛ لأن الجرَّ بـ"رب" محذوفةً بعد الفاء وبل، قد ثبَت، ولا قائلَ بأنهما العاملان، ومع ذلك قد رُوِيَ الجرُّ بـ"رب" محذوفةً دون شيءٍ قبلَها، فعُلِمَ أن الجرَّ بعد الواو إنما هو بـ"رب"، كما هو بها بعد الفاء وبل، وعند التجرُّد منهما ومِن الواو(٥).

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص ٣٦.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج؛ ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ج٣، ص ١٨٩.

(٣)هو: خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي، صلاح الدين: أديب، مؤرخ، كثير التصانيف الممتعة، وُلِدَ في صفد (بفلسطين)، وإليها نِسبتُه، وتعلَّم في دمشق، فعانَى صناعة الرسم، فمهَر بها، ثم أُولعَ بالأدب وتراجِم الأعيان، وتولَّى ديوان الإنشاء في صفد ومصر وحلب، ثم وكالة بيت المال في دمشق، فتوفِّي فيها، له زهاء مائتي مصنَّف؛ منها: (الوافي بالوَفَيَات - خ) كبير جدًّا في التراجم، طُبع منه ثلاثة أجزاء، و(الشعور بالعور - خ) في تراجم العور وأخبارهم، و(نكت الهميان - ط)، ترجَم به لفُضلاء العميان؛ توفي: ٧٦٤ هـ (كتاب الأعلام للزركلي، ج٢، ص ٣١٥).

(٤) الغيث المنسجم في شرح لامية العجم؛ لخليل بن أبيك الصفدي، ج١، ص ٢٥٢.

(٥) شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك، ج٢، ص ٨٢١.

وقال الأشموني: ".... وقال في التسهيل: تَجُرُّ (رب) محذوفةً بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثرَ، وبعد بل قليلًا، ومع التجرد أقلَّ، ومرادُه بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبيَّة؛ أي: كثير بالنسبة إلى بل، الثاني: قال في التسهيل: وليس الجرُّ بالفاء وبل باتفاقٍ، وحكى ابنُ عصفور أيضًا الاتفاقَ، وزعَم بعضُ النحويين أن الجرَّ هو بالفاء وبل، لنِيابتهما منابَ (رب)، وأما الواو فذهَب الكوفيون والمبرِّدُ إلى أن الجرَّ بها، والصحيحُ أن الجرَّ بـ(رب) المضمرةِ، وهو مذهبُ البصريين" (١).

وقال ابن هشام الأنصاري: "فصل: تُحذف "رب" ويبقى عملُها، بعد الفاء كثيرًا؛ كقوله:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

وبعد الواو أكثرَ؛ كقوله:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخى سُدُولَهُ

وبعد بل قليلًا؛ كقوله:

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ (٢)

وبدونهنَّ أقلَّ؛ كقوله:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ (٣)

وقد أجاز ابنُ الناظم بقاءَ عملِ "رب" بعد الفاء؛ حيث قال: "يَجوز حذفُ رب وإبقاءُ عملها، وذلك بعد بل والفاء قليلٌ، وبعد الواو كثيرٌ، ودونهنَّ نادرٌ، فمِن حذفِها بعد بل: قول الشاعر:

بَلْ بلدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُه لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٢، ص ١١١.

(٢) شطر بيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج؛ ينظر ديوانه، ص١٥٠، وأوضح المسالك؛ لابن هشام، ج٣، ص ٦٥.

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من الخفيف، وعجُزه قوله: كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ مِن جَلَلِهْ، وهو لجميل بن معمر؛ ينظر: ديوانه، ص ١٨٧.

ومِن حذِفها بعد الفاء: قول الآخر:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فألهَيْتُها عن ذي تمائمَ مُغْيَلِ[١]

وقد ورَد عن ابن هشام أن بعض النحاة قد جعلوا الجرَّ بالفاء وبل؛ يقول: "الفاء حرفٌ مهملٌ، خلافًا لبعض الكوفيين في قولهم: إنها ناصبةٌ؛ في نحو: ما تأتينا فتُحدثنا، وللمبرِّد في قوله: إنها خافضةٌ؛ في نحو: "فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ"، فيمن جرَّ مثلًا والمعطوف[٢].

ويقول: ومِن دخولها على الجملة قوله:

بَلْ بلدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُه

إذ التقدير: بل رُبَّ موصوفٍ بهذا الوصفِ قطَعته، ووَهِمَ بعضُهم فزَعَمَ أنها تُستعمل جارةً"[٣].

وقد نصَّ الرضيُّ على أنْ لا خلاف بين النحويين في أن الجرَّ ليس بالفاء وبل؛ يقول: "والفاء كقوله:

فإن أَهلِكْ فذِي حَنَقٍ لَظَاهُ تَكادُ عَليَّ تَلْتَهِبُ الْتِهابَا[٤]

وبل كقوله:

بل بلدٍ ذي صُعُدٍ وأصْبابْ

أما الفاء وبل، فلا خلاف عندهم أن الجرَّ ليس بهما، بل بـ"رب" مقدرةً بعدهما؛ لأن بل حرفٌ عُطِفَ بها على ما قبلها، والفاء جواب الشرط"[٥].

الترجيح:

تَميل الباحثةُ إلى ما ذهَب إليه الصنعانيُّ، ومَن سبَقه من النحاةِ؛ حيث إن "رب" هي التي تعمَل الجرَّ في الاسم، وليس الفاء، وهو ما ذكَره معظمُ النحاة، وقد ورَد ذلك كثيرًا في أشعار العرب، ولم يقُل بعملِ الفاء بعد حذف "رب" أحدٌ من النحاة سوى المبرِّد، والله أعلمُ.

---

(١) شرح ألفية ابن مالك؛ لابن الناظم، ج١، ص ١٤٦.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٢١٣).

(٣) المصدر السابق، ج١، ص ١٥٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو لربيعة بن مقروم؛ ينظر: شرح الرضي على الكافية، ج٤، ص ٢٩٧.

(٥) شرح الرضي، ج٤، ص ٢٩٨.

١٩- إفادة قد معنى التقريب

ذهب الدماميني إلى أن " قد " لا تفيد معنى التقريب حيث قال: "ولا أفهَم هنا معنى التقريب"[١]

واعترضه الصنعاني فقال: "قلت: بل هو مُتحقَّق مفهوم، فإن إخبارَ المتكلم بالإقامة بأن الصلاة قد قامتْ إنما معناه أن قيام الصلاة الذي كان منتظرًا قد قَرُبَ وقوعُه من زمن الحال الذي يتكَلَّم فيه بكلمات الإقامة، ضرورة أنه لا يقال: لا يَقرُبُ الدخول في الصلاة إلا في حالة الدخول فيها، فهذا معنى ظاهرٌ مكشوف لا وجهَ للتوقف في فَهْمه"[٢].

وقال الصنعاني أيضًا: "وقد عرَفتُ أن النحاة لا يريدون بالتقريب الذي تفيده (قد) تقريبًا مطلقًا، بل تقريبًا خاصًّا، هو تقريب الماضي من الحال، ولا خفاءَ في بُعده في ذلك المثال؛ وذلك لأن الصلاة لم تقُم، فكيف يَقرُبُ زمانُها الماضي، وإنما عبَّر عنها بالزمن الماضي إبرازًا لغير الحاصل في معرض الحاصل لقوةِ أسباب حصوله، فإن قيل: فَلِمَ لا يَجوز أن يُعتبر في هذا الماضي المجازي ما يُعتبر في الحقيقي من الإتيان بـ(قد) لتُقرِّبه من الحال؟ فيكون الكلام حينئذ أبلغَ في ادِّعاء المضيِّ، بتخيُّل أنه قد مضى مضيًّا متقدمًا، فأتى بـ(قد) لتقرِّبه من الحال، فالجواب: أنه لا خفاءَ في أن المقصود من إبراز غير الحاصل في مَعرض الحاصل، إفادةُ تحقيق وقوعِه لا غير، وهذا المقصود يَحصُل بصيغة الماضي من دون ملاحظة لقُرب وقوعه أو بُعده، فالإتيانُ بـ(قد) لتقريبه من الحال ساقطٌ عن درجة الاعتبار، وبهذا التحقيق نُسقط اعتراض الشارح الدماميني على ابن هشام؛ حيث قال في حاشية التسهيل: ولا أَفهَمُ هنا معنى التقريب....."[٣].

المناقشة:

(قد) تأتي على وجهين: حرفية، واسمية، فالحرفيةُ مختصةٌ بالفعل المتصرِّف الخبري المثبتِ المجردِ من جازم وناصبٍ، وحرف تنفيسٍ، وهي معه كالجزء؛ فلا

---

(١) شرح الدماميني على مغني اللبيب، ص٣٥.

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٤٩).

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٤٨)، و(٤٩).

تُفصل منه بشيءٍ، إلا بالقسَم؛ كقول الشاعر:

أَخالِدُ قَدْ واللهِ أَوْطَأتَ عَشـــوَةً وما قائلُ المعروفِ فينا يُعنَّفُ[١]

ولها خمسة معانٍ: التوقع، والتقريب، والتحقيق، والتقليل، والتكثير.

فهي تفيد مع الماضي أحد ثلاثة معانٍ: التوقع، والتقريب، والتحقيق، ومع المضارع أحدَ أربعةِ معانٍ: التوقع، والتقليل، والتحقيق، والتكثير، فأما (قد) الاسميةُ، فلها مَعنيان:

الأول: أن تكون بمعنى حسب، تقول: قدني، بمعنى: حسبي، والياء المتصلة بها مجرورة الموضع بالإضافة، ويجوز فيها إثباتُ نون الوقاية وحذفُها، والياء في الحالين في موضع جرٍّ، هذا مذهبُ سيبويه وأكثر البصريين [٢].

الثاني: أن تكون اسمَ فعلٍ بمعنى كفى، وَيلزمُها نون الوقاية مع ياء المتكلم، كما تَلزَمُ مع سائر أسماء الأفعال، والياءُ المتصلة بها في موضع نصبٍ، وهذا القسمُ نقلَه الكوفيون عن العرب؛ نحو قول الشاعر:

قدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبيْبَيْنِ قَدِي ليس الإمامُ بالشَّحيح المُلحدِ[٣]

وقد أشار الخليل إلى أن (قد) في قول المقيم: "قد قامت الصلاة" تفيد التوقُّع، فقد جاء عنه: "وقال الخليل: إن قولَ القائل: قد فعَل، كلامٌ لقومٍ ينتظرون الخبرَ، ومنه قــولُ المؤذنِ: قد قامت الصلاة؛ لأن الجماعةَ منتظرون"[٤].

أما سيبويه، فقد أشار إلى أنها تفيد التحقيقَ مع الماضي، وتأتي بمعنى رُبَّما مع

---

(١) البيت من الطويل، وهو ملفَّق من بيتين، أولهما للفرزدق، وهو قوله:

وَما حُلَّ منْ جَهْلٍ حُبَى حُلَمائِنا وما قائلُ المعروفِ فينا يُعنَّفُ

والثاني ليزيد بن عبدالله البَجلي وهو قوله:

أخالِدُ قَدْ واللهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً وما العاشقُ المسكينُ فينا بسارقِ

وهو في شرح شواهد المغني، ص ٤٨٨، وبلا نسبة في الجنى الداني للمرادي، ص ٢٦٠.

(٢) شرح الكافية للرضي، ص ٤٧٨.

(٣) البيت من الرجز، وهو لحميد بن الأرقط؛ ينظر: الكتاب، لسيبويه، ج١، ص ٣٣٩، وشرح المفصَّل لابن يعيش، ج١، ص٤٤٢.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني؛ للمرادي، ص ٢٥٦.

المضارع؛ حيث قال: "وأما قد، فجوابٌ لقوله: لَمَّا يفعَل، فتقول: قد فعَل، وزعَم الخليلُ أن الكلامَ لقومٍ يَنتظرون الخبرَ"[١].

وقال: "وتكون قد بمنزلةِ ربما، وقال الشاعرُ الهذلي:

قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُه كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بفِرْصادِ[٢]

كأنه قال: رُبَّما"[٣].

ويرى المبرِّد أن (قد) تُفيد التوقُّع عند دخولها على الماضي، قال: "وأما قد، فأَصلُها أن تكون مخاطبةً لقومٍ يتوقَّعون الخبرَ، فإذا قلت: قد جاء زيدٌ، لم تَضَعْ هذا الكلام ابتداءً على غير أمرٍ كان بينك وبينه، أو أمرٍ تَعلَم أنه لا يتوقَّعه، فإذا أدخلتَ اللام على (قد)، أدخلتَه على هذا الوجه"[٤].

وإلى ذلك ذهَب ابنُ السراج؛ حيث قال: "(قد) هي جواب لقوله: (أَفعَلَ؟) كما كانت (ما فعَل) جوابًا لها (فعَل)، إذا أخبرتَ أنه لم يقَع، ولَمَّا يفعَل، وقد فعَل، إنما هي لقوم ينتظرون شيئًا"[٥].

كما أشار الرضيُّ إلى إفادة (قد) معنى التقريب مع الماضي بقوله: "فيه ثلاثةُ معانٍ مجتمعةِ التحقيق والتوقُّع والتقريب، وقد يكون مع التحقيق التقريبُ فقط، ويجوز أن تكون: قد رَكِبَ زيدٌ، لِمَن لَم يُتَوقَّعْ رُكوبُه"[٦].

وأما ابن مالك، فقد نفى إفادة (قد) معنى التوقع، وأثبَت تقريبَها للماضي من الحال، وإفادتَها التقليلَ مع المضارع، فقال: "تدخُل على فعلٍ ماضٍ متوقَّع الحدوث، لا يُشبه الحرفَ لتقريبه من الحال، أو على مضارع مجرَّد من جازم وناصبٍ وحرفِ تنفيسٍ لتقليل معناه" [٧].

---

(١) الكتاب، لسيبويه، ج٤، ص ٢٢٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو لعبيد بن الأبرص؛ ينظر: ديوانه ص ٤٩، والكتاب، لسيبويه، ج٤، ص ٢٢٤.

(٣) الكتاب، لسيبويه، ج٤، ص ٢٢٤.

(٤) المقتضب؛ للمبرِّد، ج٢، ص ٣٣٤.

(٥) الأصول في النحو؛ لابن السراج، ج٢، ص٢٢٣.

(٦) شرح الكافية؛ للرضي، ج٢، ص ٣٨٨.

(٧) تسهيل الفوائد؛ لابن مالك، ج١، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

وقد ذكَر ابنُ هشام لـ(قد) الحرفية خمسةَ معانٍ أثبتَها النحاةُ، وهي: التوقع، وتقريب الماضي من الحال، والتقليل والتكثير والتحقيق؛ حيث قال: "وَأما الحرفيةُ، فمختصةٌ بِالْفِعْلِ الْمُتَصَرِّف الخبري الْمُثبت الْمُجَرَّد من جازم وناصب، وحرف تَنْفِيسٍ، وهي معه كالجزء، فلا تُفصَل منه بشيءٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا بالقسم.... ولها خمسة معاني..... الثَّانِي: تقريب الْمَاضِي من الْحَال، تَقول: قَامَ زيد، فَيحْتَمل الماضِي القَرِيب والماضي البعيد، فَإِن قلتَ: قد قَامَ، اخْتُصَّ بالقريب، وانبنَى على إفادتها ذَلِك أَحْكَامٌ..."[1]، ولكنه نفَى إفادتَها معنى التوقُّعِ؛ حيث قال: "والذي يَظهَرُ لي قولٌ ثالثٌ، وهو أنها لا تُفيد التوقعَ أصلًا، أما في المضارع، فلأن قولك: يَقدُمُ الغائبُ، يفيد التوقُّع بدون قد.... وأما فِي الماضي، فلأنه لو صحَّ إثباتُ التوقُّع لها - بمعنى أنها تدخُل على ما هو متوقَّع - لصحَّ أن يقال في "لا رجلَ" بالفتح: إن "لا" للاستفهام؛ لأن "لا" لا تدخُل إلا جوابًا..." [2].

وقد أثنى على رأي ابن مالك عند عدمِ قوله بإفادة "قد" معنى التوقع بقوله: "وعبارة ابن مالك في ذلك حسنةٌ، فإنه قال: إنها تدخُل على ماضٍ متوقَّع، ولم يقُل: إنها تفيد التوقُّع، ولم يتعرَّض للتوقع في الداخلة على المضارع البتةَ، وهذا هو الحق" [3].

وذكر لـ"قد" معنًى سادسًا أنكَره؛ حيث لم يَعُدَّه ضمنَ جملة المعاني التي ذكرها؛ قال: "السادس: النفي، حكى ابن سيده: "قد كنت في خيرٍ، فتَعرِفَه" بنصب (تَعرِف)، وهذا غريبٌ، وإليه أشار في التسهيل بقوله: ورُبما نُفِيَ بـ(قد)، فنُصِبَ الجوابُ بعدها؛ ا.هـ، ومَحملُه عندي على خلاف ما ذكَر"[4].

وقد ذكَر الزركشي أن لـ"قد" خمسة معانٍ، هي:

التوقع، والتقريب، والتقليل، والتكثير، والتحقيق، فقال: "قَدْ: تَدْخُلُ على الماضي المتصرِّف وعلى المضارعِ بشَرْطِ تَجَرُّده عن الجازِمِ والناصِبِ وحرفِ التَّنْفِيسِ، وتأتي

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٢٢٧).

(٢) المصدر السابق، ج١، ص ١٨٧.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٢٢٨).

(٤) المصدر السابق ج١، ص ١٩٠.

لِخَمْسِ مَعَانٍ: التَّوَقُّعِ وَالتَّقْرِيبِ وَالتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ وَالتَّحْقِيقِ"[١].

كذلك ذهَب السيوطي إلى ما ذهَب إليه سابقوه من إفادة "قد" معنى التقريب في الماضي القريب؛ حيث قال: "وتكون لتقريب الماضي من الحال، تقول: قام زيدٌ، فيَحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإذا قلت: قد قام، اختُصَّ بالقريب" [٢].

وقد ذهَب الزمخشري إلى ما ذهَب إليه الدمامينيُّ من أن "قد" في قول المقيم: قد قامت الصلاة، تُفيد تقريبَ الماضي من الحال، فقال: "قد تُقرِّب الماضي من الحال إذا قلتَ: قد فعَل، ومنه قولُ المؤذِّنِ: قد قامت الصلاة"[٣].

الترجيح:

ترى الباحثةُ أن اعتراض الصنعاني على الدماميني في محلِّه، فابن هشام لم يَنفِ عن قول المقيم: "قد قامت الصلاة" معنى التقريب مطلقًا، وإنما قصَد من كلامه تقريبَ الماضي حقيقةً؛ لأن قيام الصلاة لم يقَع في ذلك الوقت، ولم يَنفِ تقريبَه لفظًا، وقد أشار إلى هذا المعنى الشُّمُنِّي في حاشيته على شرح الدماميني[٤]، وقد جعَل جميعُ النحويين إفادةَ "قد" معنى التقريب إفادةً خاصةً، وليست مطلقةً، والله أعلم.

---

(١) البرهان في علوم القرآن؛ للزركشي، ج٤، ص ٢٠٥.

(٢) همع الهوامع؛ للسيوطي، ج٤، ص ٣٧٨.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب؛ للزمخشري، ص ٤٣٣.

(٤) تعليقات الشُّمنِّي على شرح الدماميني على مغني اللبيب، ص ٣٥.

٢٠- الاستفهام بـ"كأين"

ذهَب ابنُ عصفور وابنُ مالك إلى جوازِ الاستفهام بـ"كأين"، ثم اعترَضهما الصنعاني، فقال: ".... إلا أن الاستفهامَ بها - كما ذكره ابن هشام - نادرٌ، ولم يُثبته إلا ابنُ قتيبة، وابنُ عصفور، وابن مالك؛ تَمسُّكًا بقول أُبي بن كعب لابن مسعود: "كأين تقرأ سورة الأحزاب آية؟ فقال: ثلاثًا وسبعين" [١].

المناقشة:

كَكَمْ كَأَيِّنْ وكذَا وينْتَصِبْ تَمييزُ ذَينِ أو به صِلْ من تُصِبْ

يعني: أن كأين وكذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير عددٍ مُبهم الجنس والمقدار، إلا أن تمييزَها منصوب بخلاف تمييز كم الخبرية، فتقول: كأين رجلًا رأيت، ورأيت كذا رجلًا، والأكثر بعد كأين جرُّه بمن؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾[٢]، ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾[٣]، وخطَّأ ابنَ عصفور في قوله: إن (من) تَلزَم تمييز كأين.

تنبيهان:

الأول: المشبَّه به في قوله: "ككم" هي الخبرية؛ لأن كأين وكذا لا يُستفهمُ بهما، أما كذا فبالاتفاق، وأما كأين، فذهَب المصنفُ إلى أنها قد يُستفهَمُ بها مستدلًّا بقول أُبي بن كعب لعبدالله بن مسعود رضي الله عنهما: "كأين تقرأ سورة الأحزاب آية"، ونصوصُ النحويين على أنها لا تكون إلا خبرية، فإن قلت: فأي قرينة تُرشِد إلى أن مراده الخبرية؟ قلت: القرينة أنها المذكورة ثانيًا[٤].

الثاني: وجه الشبه إنما هو في الدلالة على تكثير عددٍ مُبهم لا في جميع الأحكام؛ لأن كأين لا يُحفَظُ كونُ مميزِها جمعًا بخلاف "الدلالة على "كم"[٥].

---

(١) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٥١).

(٢) سورة آل عمران الآية ١٤٦.

(٣) سورة يوسف الآية ١٠٥.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك؛ للمرادي، ج٣، ص ١٣٤٢.

(٥) المصدر السابق، ج٣، ص ١٣٤٢.

الترجيح:

تتَّفقُ الباحثةُ في اعتراض الصنعاني على جواز استعمال كأين كاستفهامية، وتتَّفق فيما ذهب إليه جمهورُ النحاة إلى أن "كأين" خبرية تُفيد معنى كثيرٍ - كما سبق - ولا تكون استفهامية؛ إلا أن ابنَ قتيبة وابن عصفور، وابن مالك، خالَفوا جمهورَ النحاة وذهَبوا إلى جواز كونها استفهاميةً؛ كما تكون خبرية، وأما "كم"، فتأتي استفهامية وخبرية باتفاق.

٢١- معنى كلَّا

ذهب النضر بن شُميل [١] والفراء إلى أن "كلا" جواب حرف بمعنى "أي" و"نعم"

أشار إلى ذلك ابن هشام بقوله: " والثالث: للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما، قالوا يكون حرف جواب بمنزلة إي ونعم"[٢].

ثم اعترَضهما الصنعاني، فقال: "الثاني: للنضر بن شُميل والفراء ومَن وافَقهما، قالوا: يكون حرفَ جوابٍ بمنزلة "أي" و"نعم"، وحملوا عليه: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾[٣]، فقالوا: معناه: أي والقمر، ومثل ذلك لا يَصِحُّ في: نحو: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾[٤]؛ "لأنها لو كانت بمعنى "نعم"، لكانت للوعد بالرجوع؛ لأنها بعدَ الطلب له، ولا نحو: ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾[٥]؛ لأن نعم بعد الخبر للتصديق.."[٦].

المناقشة:

ورَدت لـ(كلَّا) معانٍ، ومن ذلك ما يأتي:

---

(١)هو: النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازني التميمي، أبو الحسن: أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب ورواية الحديث وفقه اللغة، وُلِدَ بِمَرْو (من بلاد خراسان)، وانتقل إلى البصرة مع أبيه (سنة ١٢٨)، وأصله منها، فأقام زمنًا، وعاد إلى مرو، فوَلِيَ قضاءَها، واتصل بالمأمون العباسي فأكرَمه وقرَّبه، وتوفِّي بمرو، من كتبه: "الصفات" كبير، في صفات الإنسان والبيوت والجبال، والإبل والغنم والطير، والكواكب والزروع، و"كتاب السلاح"، و"المعاني"، و"غريب الحديث"، و"الأنواء"، توفي: ٢٠٣ هـ (كتاب الأعلام لخير الدين الزركلي، ج٨، ص ٣٣).

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٢٥٠)، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٩.

(٣) سورة المدثر الآية ٣٢.

(٤) سورة المؤمنون، الآيتان، ٩٩ - ١٠٠.

(٥) سورة الشعراء، الآيتان، ٦١ - ٦٢.

(٦) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٥٢).

(أ) معنى (كلَّا) عند البصريين: الردعُ والزجر؛ قال سيبويه: "وأما (كلا)، فردعٌ وزجرٌ"[1]، وإن لم يكُن شيءٌ قبل (كلا)، يُتوجَّه إليه الردعُ والزجرُ، قدَّره الزمخشري[2] وأبو حيان[3] من السياق؛ قالا في قوله تعالى: ﴿عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾[4]: "كلا" ردعٌ لمن كفَر بنعمةِ الله عليه بطُغيانه وإن لم يُذكَرْ لدلالة الكلام عليه».

(ب) زاد الكسائي معنًى آخرَ لـ(كلا)، وهو أن تكون بمعنى حقًّا؛ قال الرضي: "وإذا كانت بمعنى (حقًّا)، جاز أن يقال: إنها اسمٌ بُنيت لكون لفظِها كلفظِ الحرفيَّة، ومناسبةِ معناها لمعناها... لكنَّ النحاةَ حكَموا بحرفيَّتها إذا كانت بمعنى حقًّا، لما فهِموا من أن المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بإن، فلم يُخرجها ذلك عن الحرفية"[5].

(ج) زاد الفراءُ والنضرُ بن شُميل أن تكون (كلا) حرفَ جوابٍ كأي ونعم، وتُستعمل مع القسم[6].

(د) قال أبو حاتم السجستاني[7]: تكون (كلا) على ضربين: على معنى الرد للأول بمعنى (لا)، وعلى معنى (ألا) التي للتنبيه يُستفتَحُ بها الكلامُ[8]، واقتصَر ابن

---

(١) الكتاب، لسيبويه، ج٢، ص ٢١٢.

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل؛ للزمخشري، ج٤، ص ٢٢٤.

(٣) البحر المحيط؛ لأبي حيان الأندلسي، ج٨، ص ٤٩٣.

(٤) سورة العلق الآيتان: ٥- ٦.

(٥) شرح الكافية؛ للرضي، ج٢، ص ٣٧٣.

(٦) البحر المحيط؛ لأبي حيان الأندلسي، ج٦، ص ١٩٧.

(٧)هو: سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني: من كبار العلماء باللغة والشعر، من أهل البصرة، كان المبرِّد يلازمُ القراءة عليه، له نيِّف وثلاثون كتابًا، منها كتاب: (الْمُعمرين - ط)، و(النخلة - ط)، و(ما تلحَن فيه العامة)، و(الشجر والنبات)، و(الطير)، و(الأضداد - ط)، و(الوحوش)، و(الحشرات)، و(الشوق إلى الوطن)، و(العشب والبقل)، و(الفرق بين الآدميين وكل ذي روح)، و(المختصر) في النحو على مذهب الأخفش وسيبويه، وله شعرٌ جيد؛ توفي: ٢٤٨ هـ (كتاب الأعلام لخير الدين الزركلي، ج٣، ص ١٤٣).

(٨) شرح المفصل؛ لابن يعيش، ج٩، ص ١٦.

هشام على الثاني وقال عنه: " لأنه أكثرُ اطرادًا..."[١].

(هـ) قال ثعلب: (كلا) في القرآن بمعنى الردِّ، مُركبة من كاف التشبيه و(لا) النافية[٢].

(و) قال الزجاج: "كلا" حرفُ ردعٍ وزجرٍ وتنبيهٍ، وذلك قولك لمن قال شيئًا تُنكره نحو: فلان يُبغضك، وشَبهه: كلا؛ أي ارتدِع عن هذا، وتنبَّه عن الخطأ فيه[٣].

(ز) قال أحمد بن فارس الرازي: "(كلا) تقع في تصريف الكلام على أربعة أوجه: أولها: الرد، والثاني: الردع، والثالث: صلة اليمين، وافتتاح الكلام بها كـ(ألا)، والوجه الرابع: التحقيق لما بعده من الأخبار"[٤]، وقال: "فإن سأل سائلٌ عن (كلا)، فقل: هي في كتاب الله على أربعة أوجه؛ يَجمعُها وجهان: رَدٌّ ورَدْعٌ، وهما متقاربان، وتَحقيق، وصِلة يمين، وهما متقاربان" [٥].

(ح) قال الراغب الأصفهاني: "(كلا) ردع وزجرٌ، وإبطال لقول القائل، وذلك نقيض (إي) في الإثبات"[٦].

(ط) ومما يقوم مقامَ القسم (كلا) إذا لم يكن ردعًا؛ نحو: ﴿ كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾[٧]، [٨].

الترجيح:

ترى الباحثةُ من خلال قراءاتها لمعاني (كلا) أن لها معانيَ متعددةً، ولا تَقتصر على معنى واحدٍ، وهي تكون حرفَ جوابٍ بمنزلة "أي"، و"نعم"؛ كما قال النضر بن شميل والفراء ومَن وافَقهم، بل يكون معناه حسب السياق الذي ورَد في النص.

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٢٥٠).

(٢) المصدر السابق، ج١، ص ١٦٠.

(٣) شرح المفصل؛ لابن يعيش، ج٩، ص ١٦.

(٤) مقالة: (كلا وما جاء منها في كتاب الله)، لأحمد بن فارس الرازي، رسالة مطبوعة سنة ١٣٤٤هـ؛ بتحقيق العلامة الميمني، ص ٧-٨.

(٥) المصدر السابق، ص١٧.

(٦) المفردات في غريب القرآن؛ للراغب الأصفهاني، ص ٤٥٦.

(٧) سورة الهمزة الآية ٤.

(٨) شرح الكافية؛ للرضي، ج٢، ص ٣١٧.

٢٢ - دخول اللام على الفعل الجامد

اعترَض ابنُ هشام على مَن قال مِن النحاة بجواز تقدير المبتدأ عند دخول "اللام" على الفعل الماضي الجامد؛ كما في قوله تعالى: ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[١] حيث قال: " وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم... والمضارع لشبهه به والظرف...وعلى ثلاثة باختلاف، أحدهما الفعل الجامد... الثاني: الفعل نحو " ليقومُ زيد " فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما، زاد المالقي" الفعل الجامد نحو ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾"[٢].

ثم اعترَضه الصنعاني، فقال: "... الثالث: الماضي الجامد؛ في نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾، جوَّزه المالَقي أيضًا، والمخالفُ؛ إما أن يَمنَع الصحةَ كما في الموضعِ الأول، والثاني: أو يُقدِّر المبتدأ كما في الموضع الثالث، وهو ضعيف...."[٣].

المناقشة:

ورَد الفعل (بئس) في القرآن مرةً مقرونًا بالفاء، في قوله تعالى: ﴿ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾[٤]، وخمس مرات مقرونًا باللام؛ كقوله: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [٥]، [٦]، ومثل: (بئس) (ساء)، فهما فعلان للذمِّ، قال ابن مالك:

واجعَل كبئسَ ساءَ وحيث فَعْلَا مِن ذي ثلاثةٍ كنِعم مُسْجَــلا[٧]

أي: واجعَل كـ(بئس) في معناها وأحكامها (ساء)[٨].

---

(١) سورة المائدة الآية ٧٩.

(٢) المغني ص ٢٥٢

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦٠).

(٤) سورة آل عمران الآية ١٨٧.

(٥) سورة البقرة الآية ١٠٢.

(٦) غاية المريد في علم التجويد؛ تأليف عطية قابل نصر، ص ٢٦١.

(٧) ألفية ابن مالك في النحو، ص ٤٣.

(٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٢، ص ٢٩١.

قال ابن عقيل: تُستعمل (ساء) في الذمِّ استعمالَ (بئس)، فلا يكون فاعلُها إلا ما يكون فاعلًا لبئس... ويُذكَرُ بعدَها المخصوصُ بالذمِّ كما يُذكُر بعد (بئس)، إلا أنَّ (بئس) أبلغُ وألصقُ وأخصُّ بالذم من (ساء)؛ لأن (ساء) تَخرُج عن الذم لأمورٍ أخرى، بعكس (بئس)، فلا يكون حكمُ (ساء) كـ(بئس) إلا إذا قُصِد بها إنشاءُ الذم؛ كأن تقول: ساء الرجلُ زيدٌ، كما تقول: بئسَ الرجلُ زيدٌ، أما إذا قلتُ: ساءَني كذا، أو فلان ضرَب زيدًا فساءَه، فليس من هذا الباب، بل هي فِعلٌ عادي[1].

واللام في قوله: (لبئس) لام قسم، وكأنَّه سبحانه وتعالى قال: أُقسم لبئس ما كانوا يفعلون[2].

ومذهبُ الأخفش والفراء جوازُ دخول اللام على الماضي إذا كان غيرَ متصرِّف؛ نحو: إن زيدًا لنعم الرجل، أو لعسى أن يقومَ؛ لأن الفعلَ الجامدَ كالاسم، والمنقولُ عن سيبويه أنه لا يُجيز ذلك، فإنَّ اقتران الماضي المتصرف بـ(قد)، جازَ دخول اللام عليه كما أشار إليه بقوله:

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَـإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا

لأن قد تُقرِّب الماضي من الحال، فأَشبهَ حينئذ المضارعَ، وليس جواز ذلك مخصوصًا بتقدير اللام للقسم خلافًا لصاحب (الترشيح) خطاب بن يوسف الماردي؛ حيث ذهَب إلى أن لام الابتداء لا تدخُل على الماضي المقترِن بقد، وإذا سُمِعَ دخولُ اللام عليه قدِّرت لام جواب القسم، فالتقديرُ في إن زيدًا لقد قام، إن زيدًا والله لقد قام، لإضمار قد، واللام عندهما لام الابتداء، أما إذا قدِّرت اللام للقسم، فإنه يجوزُ بلا شرطٍ [3].

وقال أبو حيان: "وكما قلنا: فإن الأخفشَ والفراء ذهَبَا إلى إجازة: إن زيدًا لنعم الرجلُ، وحُجَّةُ الأخفش أن (نعم) لا يتصرَّف، فأَشبهَ الأسماءَ، وحُجَّةُ الفراء أن (نعم) في مذهبه اسمٌ، قال الفراءُ: تقول: إن نعم رجلًا زيدٌ، وهذا لا يجوز عند البصريين، ولا عند غير الفراء من الكوفيين إلا أن تأتيَ بالهاء، ويجوزُ أن تقول: إن عبدالله لعسى أن يقوم؛

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص ١٦٨.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز؛ لابن عطية الأندلسي، ج٢، ص ٢١٤.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١، ص ٣١٠.

لأن (عسى) بمنزلة يعسي، ألا ترى أنها تطلُب المستقبل، فلذلك لم يَنطِق العربُ منها بـ(يفعل)؛ إذ كان (فعل) منها و(يفعل) بمعنى واحدٍ، والمنقول عن الكوفيين جوازُ دخول هذه اللام على الفعل الجامد، وهو قولُ كثيرٍ من أصحابنا، وينبغي أن يُرجَعَ عند الاختلاف إلى السماع، فإن وُجِد في كلامهم: إن زيدًا لنعم الرجلُ، ولعسى أن يقومَ، قُلناه، وإلَّا فلا"[1].

الترجيح:

ترى الباحثةُ صحةَ اعتراض الصنعاني على ابن هشام في هذا الموضع؛ فإنه لا يجوز تقديرُ المبتدأ بعد لام الابتداء؛ لأن لام الابتداء لا تدخُل على الفعل الماضي الجامد، وإنما تدخُل على لام القسَم؛ كما ورَدت في الآية الكريمة موطنِ الشاهد، فإن هذه اللام الواردة في الآية هي لام القسم، وحينئذ يجوز التقديرُ بلا شرطٍ.

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل؛ لأبي حيان الأندلسي، ج٥، ص ١١٤.

٢٣- عمل لا النافية

ذهب ابن هشام إلى أن (لا) النافية تكون بمعنى ليس، وأن لها عملًا فيما بعدها كعمل "ليس"، بلا وجوب تَكرار؛ يقول ابن هشام: ".... الثاني: أن تكون عاملة عمل ليس، كقوله:

مَن صَدَّ عن نِيرانِهــا فأَنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ[١]

وإنما لم يُقدِّروها مهملةً والرفعُ بالابتداء؛ لأنها حينئذٍ واجبةُ التكرار، وفيه نظرٌ، لجواز ترْكه في الشعر"[٢].

واعترَضه الصنعاني بقوله: "اعلَم أن بعضهم - كابن هشام - يجعل لـ"لا النافية" وجهًا آخرَ، وهو أنها تكون بمعنى "ليس"، ويُثبت لها أحكامًا غير ثابتة لـ"لا" النافية للجنس، فيقول: "إنها ليست نصًّا في الاستغراق بخلاف الأُولى، ويُثبت لها عملًا فيما بعدها كعمل "ليس" بلا وجوب تَكرار، ويُمثِّل لذلك بقوله:

مَن صَدَّ عن نِيرانِها فأَنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

ونقَل الصنعاني عن الرضي قولَه: "والظاهرُ ما ذهَب إليه الشيخ الرضيُّ، ولفظه: "الظاهر أنه لا تعمَل لا عملَ ليس لا شاذًّا ولا قياسًا، ولم يوجَد في كلامهم خبر لا منصوبًا كخبر ما وليس[٣]"[٤].

تنقسم (لا) النافية في اللغة العربية إلى قسمين:

١- (لا) النافية للجنس أو الاستغراقية، وهي التي تعمَل عملَ (إن)؛ حيث تَنصِب المبتدأ اسمًا لها، وترفَع الخبر خبرًا لها[٥].

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك؛ ينظر: الكتاب، لسيبويه، ج ٢، ص ٢٩٦.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٣١٥).

(٣) شرح الرضي على الكافية، ج١، ص ٢٩٣.

(٤) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦١).

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص ٥.

٢- (لا) العاملة عمل ليس؛ حيث ترفَع المبتدأَ، ويُسمى اسمَها، وتَنصِب الخبرَ، ويُسمى خبرَها.

وقد عرَّف النحاةُ (لا) النافيةَ للجنس بأنها: "لا التي قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفي للجنس كلِّه"؛ أي: إنها دالَّة على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها لتَضمُّنه معنى الاستغراق، بمعنى نفْيه عن جميع أفراد الجنس نصًّا، لا على سبيل الاحتمال؛ نحو: لا رجلَ في الدار، وتُسمى أيضًا (لا) التبرئة؛ لأنها تدلُّ على تَبرئة جِنس اسمها من معنى الخبر، أما (لا) التي تعمَل عملَ (ليس)، فتأتي لنفي الوَحدة، بينما لا تَنفي الحكمَ عن جميع أفراد اسمها؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[١]، ومثل: لا قلمٌ في الحقيبة، فهذا يَعني أن في الحقيبة أكثرَ من قلمٍ، وبهذا يُفرَّق بين لا النافية للجنس، ولا العاملة عملَ ليس أو المهملة؛ نحو: (لا رجلٌ قائمًا)، أو(لا رجلَ قائمٌ)، فإنها ليست نصًّا في نفي الجنس[٢].

آراء النحويين ومذاهبهم في عمل لا النافية:

يرى النحويون أن (لا) تعمَل في النكرات عمل ليس، وتَميم تُهمل إعمالَها، بينما تعمَل عند الحجازيين بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون اسمُها وخبرها نكرتين؛ نحو: لا رجلٌ أفضلَ منك، بينما زعَم بعضُهم أنها تعمَل في المعرفة.

الثاني: ألا يتقدَّم خبرُها على اسمها؛ نحو: لا قائمًا رجلٌ.

الثالث: ألا يُنتقض النفيُ بإلا، فلا نقول: لا رجلٌ إلا أفضل من زيدٍ.

كما تعمَل لا النافية للجنس عملَ "إن"، فتَنصِب المبتدأ اسمًا لها، وترفَع الخبر خبرًا لها، ولا يرى ابنُ مالك فرقًا في العمل بين "لا" النافية المفردة التي لم تتكرَّر؛ نحو: لا غلام رجل قائم، و"لا" المكررة؛ نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله[٣].

---

(١) سورة يونس الآية ٦٢.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص ٥.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١ ص ٣١١، تيسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمّد علي سلطاني (١/ ٢٧٥)، شرح ألفية ابن مالك للحازمي (٣٥/ ١٦).

وقد اشتُرِطَ في عملِها أن يكون اسمُها وخبرها نكرةً، فلا تعمَل في النكرة، وأيضًا يُشترط عدمُ الفصلِ بينها وبين اسمها، فإن فُصل بينهما، أُلغي عملُ "لا"، كما يرى بعضُ النحويين أن "لا" تعمَل عملَ "إن" إلحاقًا بها، لِمُشابهتها لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر، وإلحاقَها بـ"ليس" قياسُ نظيرٍ؛ لأنها نافيةٌ مثلها، وأن عملَها عملَ "إن" مقيَّدٌ بشروطٍ هي:

الأول: ألا تتكرَّر، فإن كُرِّرت أُلغي عملُها.

الثاني: أن يُقصَدَ بها النفيُ العام؛ لأنها حينئذ تَختص بالاسم، فإن لم يُقصَد بها العمومُ تارةً تُلغى، وتارة تُعمَل عملَ ليس.

الثالث: أن يكون اسمُها نكرةً[1].

وقد ذكر السيوطي أن هذا مذهبُ البصريين في إعمالها، فقد أجمعوا على عدم عملها في المعرفة؛ لأن عمومَ النفي لا يُتصوَّر فيها، بينما للكوفيين في ذلك مذهبٌ آخرُ؛ حيث أجازَ شيخُهم الكسائيُّ إعمالَها في الاسم العلَم المفرد؛ نحو: لا زيد، والمضاف إلى كنية؛ نحو: يا أبا عبدالله، وجوَّز الفراء إعمالَها في ضمير الغائب واسم الإشارة؛ نحو: لا هو، ويرى سيبويه وجوبَ تَكرارها عند الفصل بينها وبين اسمها، أو عند دخولها على معرفة؛ ليكون التكرارُ عِوضًا لها عما فاتَها من مصاحبةِ ذي العموم، أو لأن العربَ جعَلتها في جواب مَن سأل بالهمزة وأم، والسؤال بهما لا بد فيه من العطف، في حين نرى أن المبرِّد وابن كيسان قد جوَّزَا إعمالَ "لا" بدون تَكرار، وإن جاءت مفصولةً عن اسمها، أو دلَّت على معرفة؛ أي: إنهما لم يُقيِّدَا عملَها بشروط كما فعَل بقيَّةُ النحاة[2].

ومن خلال هذا التحليل يتبيَّن أن للنحاة آراءً متباينةً ومذاهبَ شتى في "لا" النافية للجنس، وشروط إعمالِها، ومواضع إهمالِها، كما هو الحال في غيرها من المسائل النحوية؛ حيث نجد النحاةَ في سِجال متواصلٍ حول المنع والجواز، وكلٌّ له حُجَّتُه وأدلتُه.

المناقشة:

يرى الصنعانيُّ أن (لا) النافية تعمَل عملَ (إن)؛ حيث تَنصِب المبتدأَ ويكون اسمًا

---

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع؛ السيوطي، ج١، ص ٥٢٢.

(٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع؛ السيوطي، ج١، ص ٥٢٢، ٥٢٣.

لها، وترفع الخبرَ ويكون خبرًا لها، ولكن لا تعمَل عملَ (إن) إلا بشرطين؛ هما:

١- ألا يُفصل بينها وبين اسمها بفاصلٍ؛ أي: أنه يَلزَم أن يَلِيَها اسمُها مباشرةً.

٢- أن يكون اسمُها نكرةً مضافةً، أو شبيهةً بالمضاف؛ نحو لا طالعًا جبلًا.

قال:

وحُكمُ ما أُفرِدَ غيرَ مُشتبهٍ بل ابْنِه على الذي يُنصَب به

يُريد بذلك أن الاسم الذي بعدها إذا جاء مفردًا غير مضافٍ ولا شبيهٍ بالمضاف، فإن حُكمَه في هذه الحالة البناءُ على ما يُنصَب به؛ نحو: لا رجلَ في الدارِ.

ونقَل الصنعاني عن الرَّضيِّ قولَه: "والحق أن تقول: إنه مبنيٌّ لتضمُّنه لـ"من" الاستغراقية؛ لأن قولك: لا رجلَ، نصٌّ في نفي الجنس بمنزلة: لا مِن رجل، بخلاف: لا رجل في الدار ولا امرأة، فإنه - وإن كانت النكرة في سياق النفي تُفيد العمومَ - لكن لا نصًّا، بل هو الظاهر، أما المضاف والمضارع له، فلم يُبْنَيا؛ لأن الإضافة ترجِّح جانبَ الاسمية، فيَصير الاسمُ بها إلى ما يَستحقه في الأصل مِن حُكمٍ، وهو الإعراب، لذلك يُعرَبُ الاسمُ بعد لا النافية للجنس بالنصب إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف "[1].

قال الصنعاني:

وإن تكُن عن اسمِها قد فُصِلتْ أو عُرف الاسم الذي قد دَخلَت

فالرفعُ والتكريرُ حـــقٌّ لازمُ فافهَم هُديتَ ما حكاه الناظـــمُ

وإن تُرِد تكريرَها في مَوضعِ لا يجبُ التكريرُ فيه فاصنَـــعِ

و(إنَّ) في مدخولهـــا وجـوهًا حينئذٍ معـــدودةً فَعُوهـــــــا

فتحُهما، ونصب الثاني، ورفعه، ورفعهما، ورفع الأول على ضعف، وتكون "لا" بمعنى ليس، وفتح الثاني.

يوضِّح الصنعاني في نظْمه السابق حُكمَ الاسم الواقع بعد "لا" النافية عند تعريف اسمها، أو وجود فاصلٍ بينها وبين اسمها، فيرى أن حقَّه الرفعُ وحقَّها التَّكرارُ، أما في حالة تَكرارها في موضوع لا يَلزَمُ التكرارُ فيه، ففي هذه الحالة يجوزُ فيها خمسة أوجه:

١- بناء اسمها وخبرها على ما يُنصبان به؛ نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

---

(١) شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص ١٥٦، وشرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦١).

٢- بناء الاسم على ما يُنصب به، وإعراب الخبر بالنصب؛ نحو: لا حولَ ولا قوةً إلا بالله.

٣- بناء الاسم على ما يُنصب به، وإعراب الخبر بالرفع؛ نحو: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله.

٤- إعراب الاسم بالرفع، وبناء الخبر على ما يُنصب به، نحو لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله.

٥- رفْع اسمها وخبرِها، وفي هذه الحالة أُبطل عملُها؛ نحو: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله.

أما ما جاء في قول الشاعر:

فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

وقد وافَق الصنعاني ما ذهَب إليه الشيخُ الرضي في أن الأَولى أن تكون هنا بمنزلةِ التي في نحو: لا إله إلا الله، وأن "لا" التبرئية يجوز إبطالُ عمل (لا) فيها؛ نحو: لا حولٌ ولا قوةٌ، ويجب ذلك مع الفصلِ بينها وبين اسمها، ومع المعرفة، ويَشذُّ في غير ذلك؛ نحو:

فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

لضَعْفها في العمل، والظاهرُ فيها الاستغراقُ مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها[١].

لا النافية للجنس عند ابن هشام[٢]:

يرى ابنُ هشام أن (لا) تأتي على ثلاثة أوجهٍ: نافية، عاملة عمل ليس، عاطفة.

الوجه الأول: أن تكون نافية، وذلك على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون عاملةً عملَ (إن)، فتنصب المبتدأَ وترفَع الخبرَ، ويظهَر نصبُ اسمها إذا كان خافضًا؛ أي: متضمنًا معنى الاستغراق، وذلك إذا كان الغرضُ منها نفيَ الجنس على سبيل التنصيص؛ نحو: لا صاحبَ جودٍ مَمقوتٌ، بنصب (صاحب)، وكقول الشاعر:

فلا ثوبَ مَجدٍ غيرُ ثوبِ ابنِ أحمد على أحدٍ إلَّا بلُؤمٍ مُرقَّعُ[٣]

أو رافعًا؛ نحو: لا حسنًا فعلُه مذموم، أو ناصبًا؛ نحو: لا طالعًا جبلًا حاضرٌ، ويرى أن "لا" هذه تُخالف "إن" من سبعة أوجه:

١- أن "لا" لا تعمَل إلا في النكرات، بينما "إن" لا تَختص بالنكرات فقط.

---

(١) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦١).

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٣١٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو للمتنبي؛ ينظر: ديوانه، ج١، ص ٤١٢.

٢- أن اسمها يُبنى إذا لم يكن عاملًا؛ لتضمُّنه معنى "من" الاستغراقية، أو لتركيبه مع "لا" تركيب: خمسة عشر.

٣- أن ارتفاع خبرِها عند إفراد اسمها، يكون بما كان به مرفوعًا قبل دخولها، لا بها؛ نحو: "لا رجلَ قائمٌ".

٤- أن خبرَها لا يتقدَّم على اسمها ولو كان ظرفًا أو مجرورًا.

٥- جواز مراعاة محلِّها مع اسمه قبل مُضي الخبر وبعدها.

٦- جواز إلغاء عملِ "لا" عند تَكرارها؛ نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله.

٧- كثرة حذف خبر "لا" عند العلم به؛ نحو: قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾[1].

الوجه الثاني: أن تكون عاملةً عملَ "ليس":

كقول الشاعر:

مَن صَدَّ عن نيرانِهـــا فأنا ابنُ قيسٍ لا بَـــراحُ

علَّل ابنُ هشام عدمَ إهمالِ "لا" في هذا الموضع بقوله[2]: "وإنما لم يُقدِّروها مهملةً، والرفعُ بالابتداء؛ لأنها حينئذٍ واجبةُ التكرار، وفيه نظرٌ، لجواز تركه في الشعر"، فالمقصودُ بذلك جوازُ عمل "لا" عملَ "ليس" بدون تَكرار في الشعر، و"لا" في هذه الحالة تُخالف "ليس" من ثلاث جهات:

١ - أن عملها قليلٌ حتى ادْعِيَ أنه غيرُ موجود.

٢ - أن ذِكرَ خبرِها قليلٌ، حتى إن الأخفشَ زعَم أنها تعمَل في الاسم فقط، بينما يأتي الخبر مرفوعًا.

٣ - أنها لا تعمَل إلا في النكرات خلافًا لابن جني وابن الشجري، وعلى ظاهرِ قولِهما جاء قولُ النابغة:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيًا سِوْاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[3]

---

(١) سورة الشعراء، الآية ٥٠.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٣١٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي؛ ينظر: ديوانه، ص ١٧١.

حيث جاء اسمُ "لا" معرفةً، وهو الضمير المنفصل أنا.

وبذلك أكونُ قد بَسطتُ القول في رأي الصنعاني وابن هشام حول "لا" النافية للجنس، ووجه الشَّبه بينها وبين "إنَّ" و"ليس" من منظور كلٍّ منهما.

الترجيح:

الذي تراه الباحثةُ بعد تحليل ومناقشةِ ما ذهَب إليه كلٌّ من ابن هشام والصنعاني - رحمهما الله - أنه لا وجهَ لاعتراض الصنعاني على ما ذهَب إليه ابنُ هشام، فهو لم يقُل بجواز عملِ "لا" النافية عملَ "ليس" بدون تَكرار مطلقًا، وإنما قصَد بذلك في الشعر فقط، لِما تَستوجبه الضرورةُ الشعرية من حذف وشذوذٍ عن القواعد النحوية أحيانًا، ولكن ذلك لا يَعني جوازَ عملها عملَ "ليس" مطلقًا بلا تَكرار، والذي جعَلني أنحو هذا المنحى هو ذِكرُ ابنِ هشام مواضعَ الاختلاف بين "لا" النافية و"ليس"، والله أعلم.

٢٤- مجيء "مهما" ظرف زمان

ذهب ابن هشام ومَن سبَقه[١] إلى أن مهما تَجيء ظرفَ زمانٍ؛ حيث قال ابن هشام: "ولها ثلاثة معانٍ:

أحدها: ما لا يَعقِلُ غير الزمان مع تضمُّن معنى الشرط، ومنه الآية، ولهذا فسرت بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[٢]، وهي فيها مبتدأٌ أو منصوبةٌ على الاشتغال، فيقدَّر لها عاملٌ مُتعدٍّ.

الثاني: الزمان والشرط، فتكون ظرفًا لفعلِ الشرط، ذكَره ابن مالك، وزعَم أن النحويين أهمَلوه..."[٣].

ثم اعترَضه الصنعاني، فقال[٤]:

هذا و"مهما" اسم لِما لا يَعقِلُ غير الزمان هكذا قد نقَلوا

مضمَّنٌ للشرط في الكلامِ قيل: وقد جاءَتْ للاستفهامِ

ودليلُ اسميتها عودُ الضمير إليها، وقوله: غير الزمان: إشارةٌ إلى خلاف ما ذكَره ابن هشام، وسبَقه إليه غيرُه من أنها تَجيء ظرفَ زمانٍ، وأنشد لحاتم:

وَإِنَّك مَهْمَا تُعطِ بَطْنك سُؤلَه وفَرْجَكَ نالَا مُنْتَهى الذَّمِّ أجْمعَا [٥]

المناقشة:

المشهورُ أنها اسمٌ من أسماء الشرط، مجرَّدٌ عن الظرفية؛ مثل (مَن)، وذكَر ابن مالك أنها قد تَرِدُ ظرفًا، وأن جميعَ النحويين يَجعلون (ما ومهما) مثل (مَن)، في لزوم التجرُّد عن الظرفية، مع أن استعمالَهما ظرفين ثابتٌ في أشعار الفُصحاء من العرب [٦].

---

(١) شرح الكافية؛ للرضي، ج٢، ص ١٥٥.

(٢) سورة الأعراف الآية ١٣٢.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٤٣٦ إلى ٤٣٧).

(٤) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦٩).

(٥) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي؛ ينظر: ديوانه، ص ١٧٤.

(٦) شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك، ج٣، ص ١٦٢٥، وشرح التسهيل؛ لابن مالك، ج٤، ص ٦٩.

وقد ردَّ ابنُه بدرُ الدين ما ذكَره أبوه، فقال: "لا أرى في هذه الأبيات حُجةً؛ لأنه يَصِحُّ تقديرُها بالمصدر، وقد ذكرتُ ذلك في شرح التسهيل"[١].

وقال الزمخشري: "وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرِّفها مَن لا يد له في علم العربية، فيَضعُها في غيرِ مَوضعها، ويَحسَب (مهما) بمعنى (متى ما)، ويقول: مهما جئتني أَعطيتك، وهذا مِن وضْعه، وليس من كلام واضعِ العربية في شيءٍ، ثم يذهَب فيفسِّر: ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ﴾، بمعنى الوقت، فيُلحد في آيات الله، وهو لا يشعُر، وهذا وأمثاله مما يوجِب الجُثُوَّ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه؛ انتهى كلامه"[٢].

وذكَر ابنُ مالك أن مهما قد يُستفهمُ بها، والمشهورُ أنها لا تخرُج عن الشرطية واستدلَّ بقول الشاعر:

مَهْما ليَ الليلةَ مَهْما لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وسِرْبالِيَهْ[٣]، [٤]

وقد ردَّ المرادي قولَ ابن مالك هذا، فقال: "لا حجةَ فيه لاحتمالِ أن تكون (مه) بمعنى: اكفُف، وما هي الاستفهامية، وزعَم السهيلي أن مهما قد تَخرُج عن الاسمية، وتكون حرفًا إذا لم يَعُد عليها من الجملة ضميرٌ؛ كقول الشاعر:

ومهما تَكن عِندَ امرئٍ مِن خَليقةٍ وإن خَالها تَخفَى على الناسِ تُعلَمِ[٥]

وهو قولٌ غريبٌ، وقد حكى خطاب الماردي عن بعضهم أنها تكون حرفًا[٦].

الترجيح:

تَميل الباحثةُ إلى ما ذهَب إليه ابن مالك والمرادي من أن مهما اسمُ شرطٍ، مجرَّدةٌ عن الظرفية، ولا تأتي لظرف زمانٍ أو لغيره، وأن الاستدلال بها في الآية جاء في غير مَحلِّه، وأن اعتراضَ الصنعاني كان في مَحلِّه، والله أعلم.

---

(١) شرح التسهيل؛ لابن مالك، ج٤، ص٦٩.

(٢) الكشاف؛ للزمخشري، ج ٢، ص١٤٦.

(٣) البيت من السريع، وهو لعمرو بن مِلْقَطٍ الطائي؛ ينظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك، ج٤، ص ٦٩.

(٤) التسهيل، ص ٢٣٦، وشرحه؛ لابن مالك، ج٤، ص٦٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سُلمى؛ ينظر: ديوانه، ص٢٨.

(٦) الجنى الداني في حروف المعاني؛ لابن قاسم المرادي، ص٦٠٩-٦١٢.

القسم الثاني

دراسة منهج المؤلف من خلال اعتراضاته

١- أساليب الصنعاني في الاعتراض.

٢- الأصول النحوية عنده وأثرها في الاعتراضات.

٣- مذهبه النحوي وأثره في الاعتراضات.

٤- مصادره النحوية.

١ ـ أساليب الصنعاني في الاعتراض

لكل عالم من العلماء منهجٌ معينٌ يَعرِضُ من خلاله مادته العلمية، ومِن ثَمَّ يكون هذه المنهج بمنزلة السياج أو الإطار الذي يؤطِّر مادةَ الكتاب، وعليه فإن هذا المنهج يتنوَّع ويختلف من جزئية لأخرى، فتجد العالِمَ يستخدم أسلوبًا معينًا، ويَعدِل عنه إلى أسلوب آخرَ، وكذلك يشرَح جزئيةً معينة بطريقة معينة، بينما يشرَح جزئية أخرى بطريقة مختلفة؛ كما هو الحال عند الصنعاني الذي تعدَّد منهجُه في اعتراضاته وتنوَّع، وقد أخَذ منهج الصنعاني في اعتراضاته صورا عدة؛ منها:

١ ـ أحيانًا يبدأ المسألة بتقرير رأيه فيها عن طريق النظم، ثم يبدأ الشرح بذِكر رأي ابن هشام، مع مناقشته وإبداء اعتراضه عليه، ومن ذلك قوله في مسألة: ألف الاستفهام المفردة:

الألفُ المفردُ يأتي للنِّـدا كذا إذا استَفْهَمْتَ لُقِّنْتَ الهُدَى

حقيقةٌ مِن طالبِ الفَهْمِ لَهُ فاصْغِ لذا التَّقييد وافْهَمْ أَصْلَه

فإن قيل: إن ابنَ هشام رسَم الاستفهام الحقيقي بأنه "طلبُ الفَهم"، فما هذه الزيادة؟ قلت: لا شكَّ أن الاستفهام طلبُ الفَهْم، ولكن هل هو طلبُ فَهم المستفهم، أو وقوع فَهمٌ لمن لم يَفهَم كائنًا مَن كان؟[(١)].

فهو هنا قد قرَّر رأيه في النظم، ثم بدأ الشرحَ بذكر رأي ابن هشام، ثم اعترَض عليه وذكَر رأيه هو في المسألة، وقد استخدَم أسلوبَ الاستفهام الإنكاري في اعتراضه.

٢ ـ أحيانًا يبدأ المسألة بذكر المثال أو الشاهد الذي ذكَره ابن هشام، ويقول: هكذا ذكره ابن هشام، ثم يبدأ في اعتراضه، وذِكر الرأي الذي يراه صوابًا، ومن ذلك قوله في المسألة: ورود همزة الاستفهام بمعنى التعجب: "ومثال التعجب: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾، هكذا ذكَره ابنُ هشام، والظاهرُ أنها في الآية للإنكار الإبطالي"[(٢)].

---

(١) شرح المفردات، للنعاني، لوحة (٢).

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٣).

فهو هنا بدأ بذِكر رأي ابن هشام، وذكَر خلافَه؛ إذ يرى أن همزة الاستفهام في الآية للإنكار الإبطالي، وليست للتعجب كما ذكر ابنُ هشام.

٣- في بعض المواضع لم يكُن اعتراضُه على قولٍ لابن هشام ببسطه في كتابه والتفصيل منه، وإنما بإيراد رأي ابن هشام في معرض التعقب والاعتراض على رأي نحوي آخرَ، ومن ذلك: قوله في مسألة: كسر همزة إن الخفيفة بعد (لَمَّا): يقول الصنعاني: "ولشُهرته زعَم ابن هشام أن إثبات ابن الحاجب لكسر "إن" بعدها سَهوٌ، وليس كذلك، فإن شُرَّاحه الأئمة الثِّقات لم يتعقَّبوه، بل أقرُّوه"(١).

فهو هنا يعترَّض على زعْمِ ابن هشام أن إثبات ابن الحاجب لكسر "إن" بعدها سَهوٌ، ويُنكر على ابن هشام اتهامَه ابنَ الحاجب بالسَّهو هنا، ذاكرًا أن كثيرًا ممن جاء بعد ابن الحاجب أقرُّوه على قوله، ولم يُنكروه عليه.

٤- لم تكن اعتراضاته كلُّها مُنصبَّةً على آراء ابن هشام فحسبُ، بل تعدَّتها إلى غيره من النحاة السابقين؛ من أمثال الأخفش، ودليلُ ذلك قوله في مسألة: مجيء فعل غير ناسخ بعد (إنْ) المخففة: "والأكثرُ كونُ الفعل ماضيًا ناسخًا؛ نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾، ودونَه أن يكون مضارعًا ناسخًا؛ نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾، ودون هذا أن يكون ماضيًا غير ناسخٍ؛ نحو: قول الشاعر:

شَلَّتْ يَمينُك إن قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبةُ المُتَعَمِّدِ(٢)

ولا يُقاس عليه خلافًا للأخفش، فإنه أجاز: إن قام لأنا وإن قعَد لأنت..."(٣).

الناظر يجد أنه يَعترض قولَ الأخفش الذي يرى جواز مجيء فعلٍ ماضٍ غير ناسخ بعد (إن) المخففة، ومثل لذلك بـ: إن قام لأنا وإن قعَد لأنت، لكن الصنعاني رأى أن الأكثر أن يكون الفعل ماضيًا ناسخًا، أو مضارعًا ناسخًا، وجعَل قول الأخفش في المرتبة الأخيرة، وذكر أنه لا يُقاس عليه.

ومن ذلك أيضًا اعتراضه قولَ الرَّضي، وذلك في مسألة: معنى التحقيق في الفعل

---

(١) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٨).

(٢) سبق تخريجه ص٣٩.

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦).

الذي يدخل على أن المفتوحة، وتفصيل ذلك يتمثل في ذَهابِ الزمخشري إلى أن الفعل الذي يدخُل على المفتوحة - مشددة أو مخفَّفة - يجب أن يُشاكلها في معنى التحقيق، وتوقُّفِ الرضي عند قول الزمخشري، وقد ردَّه بقوله: "وفيه نظرٌ؛ وذلك لأنَّا لا نُسلِّم أن "أن" دالَّة على ثبوت خبره وتحقيقه، بل على أن خبرَه مبالَغٌ فيه مؤكَّدٌ، فيَصح أن يُثْبَتَ هذا المؤكَّدُ؛ نحو قولك: تحقَّق أن زيدًا قائمٌ، وأنا شاكٌّ أنه قائمٌ"، ثم جاء الصنعاني فاعتَرَض قولَ الرضي بقوله: "والشيخ الرَّضي فَهِمَ من هذه العبارة أن مدلولَ الجملة المؤكدة بهما، معلومٌ الوقوع والتحقق خارجٌ، فاعترَض بأنه لو كان كذلك، لَمَا جاز تعلُّق الشك به، وليس مرادُ جار الله إلا أن لـ"إن" دلالة على تحقُّق مضمون الجملة ووقوعه خارجًا..... والأَولَى أن يُوجَّه الاعتراضُ عليه بأن يقال: لا نُسلِّم ببقاء معنى التوكيد عند دخولِ فعل الشك وحرف النهي مثلًا..."[1].

فهو هنا يَرُدُّ اعتراض الرضي على الزمخشري، ويرى أن الاعتراض كان يجب أن يكون في قول الزمخشري ببقاء معنى التوكيد عند دخولِ فعل الشك وحرف النهي مثلًا.

ومن ذلك أيضًا اعتراضه على ابن الشجري الذي ذهَب إلى أن من معاني "أم" أن تكون عاطفة بعد ألف التسوية؛ كقولك: سواء علي أقمت أم قعدت، وقد ردَّ قوله الصنعاني فقال: "وقد غلِط ابن الشجري، فجعَله من النوع الأول، والذي غلَّطَه توهُّمُ أن معنى الاستفهام غير مقصودٍ هنا" [2].

هنا يذكُر الصنعانيُّ خطأَ ابن الشجري في توهُّم أن معنى الاستفهام غير مقصودٍ في قولك: سواء عليَّ أقمت أم قعدت، وأن الظاهر أن (أم) عاطفة.

٥- أحيانًا يكون اعتراضُه على ابن هشام جزئيًّا؛ أي: في جزءٍ من رأيه وليس في الرأي كلِّه، ومن ذلك قوله في مسألة: أقسام "أل" الجنسية: "إنه أخلَّ بقسمٍ من أقسام "أل" الجنسية؛ أعني: اللام المشار بها إلى الجنس؛ من حيث وجودُه في ضمن فردٍ لا أصلًا، ومن ذلك: قوله في مسألة: عمل الفاء:

---

(١) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٨).

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١٠).

والفاء حرفٌ في الصحيح مهملٌ وقيل نصبًا وخفضًا يعمَل

وعملُها النصب وهو مُختار الكوفيين[١] في نحو: ما تأتينا فتُحدثَنا، والصحيحُ أنه هنا بـ"أن مقدَّرة"، وأما الجرُّ، فقاله المبرِّد في نحو:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

والصحيح أنه بـ"رُبَّ" مقدرة[٢].

فهو هنا يعترض قولَ المبرِّد الذي يرى أن عامل الجر في قول الشاعر:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[٣]

الفاء؛ أي: إن الذي جرَّ (مثلك) هو الفاء، لكنه يرى أن الصواب أن عامل الجر هو "رب" المقدَّرة.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف؛ لأبي البركات الأنباري، ج٢، ص ٥٥٧.

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٤٥).

(٣) سبق تخريجه، ص٨٨.

٢- الأصول النحوية عند الصنعاني وأثرها في الاعتراضات

عرَّف السيوطي علمَ أصول النحو بأنه: "أصول النحو: علمٌ يُبْحَثُ فيه عن أدلةِ النحو الإجمالية؛ من حيث هي أدلتُه، وكيفيةُ الاستدلال بها، وحالُ المستدل"[١].

وتنقسم أصول النحو إلى أصول نقلية سماعية؛ مثل القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، وأصول عقلية؛ مثل: القياس والاستحسان والاستصحاب.

القراءات القرآنية:

القرآن الكريم هو أولُ الأصول التي يُحتجُّ بها في العربيَّة، وأعلاها وأجلُّها؛ إذ هو كلام ربِّ البَشر، الذي أعجز فصحاءَ البشر جميعًا؛ فهو فوق كلام البشر، وقد أجمع النُّحاة على الاحتجاج بكلِّ ما ورَد أنه قُرئ به؛ حتى القراءات الشاذَّة، يقول السُّيوطي: "أما القرآن الكريم، فكلُّ ما ورد أنه قُرئ به؛ جازَ الاحتجاجُ به في العربية، سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا..."[٢].

وقد سار الصنعاني على ما سار عليه النحاةُ، فاستشهَد بالقرآن الكريم محتجًّا به في كتابه على تقرير المسائل النحويَّة، بل يردُّ على النحاة بما في ورد في القرآن، فقد استشهد في كتابه بمئتين وإحدى وخمسين آية قرآنية، وخمس عشرة قراءة.

ولعلَّ أولَ ما يَلقى الباحثةَ من أصول النحو عند الصنعاني، هو إيرادُه بعضَ القراءات القرآنية في أثناء شرحه مسألةً معينة؛ ومن ذلك حديثه عن شروط نصب المضارع بـ(إذن)، وأنها متى ما عُطفت هي والفعل بعدها بالواو أو الفاء، انتُقِضَ النصبُ بها، وصار الفعل مرفوعًا، ذلك أن حرف العطف يقتضي التعلق بالعاطف

---

(١) الاقتراح في أصول النحو؛ للسيوطي، ص٢٥.

(٢) السابق نفسه، ص ٧٥ - ٧٨.

السابق، وذلك يُضعف التصدُّر، فيختل شرط النصب، ومثل ذلك: قراءة ابن مسعود وأُبَي بن كعب قولَه تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [1]. بإعمال (إذن) النصب في المضارع بعدها وهي معطوفة، والواجب الرفع[2].

ومِن ثَمَّ فقد أورَد الصنعاني هذه القراءة ووصفها بالشذوذ؛ ليردَّ بها نصب (إذن) المضارع وهي معطوفة، وليؤكد من خلالها أن الرفع هو الوجه الجائز هنا.

ومن ذلك أيضًا ما جاء في مسألة: مجيء فعل غير ناسخ بعد (إنْ) المخففة:

أجاز الأخفشُ مجيءَ فعلٍ ماضٍ غير ناسخ بعد (إن) المخففة؛ حيث أجاز قول: "إن قام لأنا وإن قعَد لأنت، واستدلَّ لمذهبه هذا بقراءة ابن مسعود قوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ۝٥٢﴾ [3]: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ۝٥٢﴾، فالفعل (لَبِثَ) فعل ماضٍ غيرُ ناسخٍ، جاء بعد(إن) المخففة، فاعترَضه الصنعاني، واعترَض ابن مالك الذي تابَع الأخفشَ [4].

وقد أثَّر ذلك في اعتراضه؛ إذ جعله يَرُدُّ قول الأخفش، ويرى أن الواجب أن يكون الفعلُ الذي يلي "إنْ" المخففة فعلًا ماضيًا ناسخًا، ويلي ذلك أن يكون مضارعًا ناسخًا، ويُقاس عليهما إجماعًا، وأقلُّ من ذلك أن يكون الفعل ماضيًا غير ناسخٍ؛ نحو: شَلَّتْ يمينُك إن قتَلت لَمسلمًا، لذا يرى الصنعاني عدمَ القياس على مذهبِ الأخفش.

ومن ذلك ما جاء في (حاشا) في باب الاستثناء:

قرأ أبو السَّمَّال: (حاشًا لله) بالتنوين، وقد حكى الرضي أن هذه القراءة تُعد دليلًا على اسميَّتها؛ لأن التنوين لا يدخُل إلا الأسماء، وكذلك قراءة ابن مسعود وأُبَي بن كعب: (حاشا الله)، وقد نقل الصنعاني قول الرضي هذا، لكنه لم يذكُر رأيًا فيها، ومن ثم لم يكن لهذه القراءة تأثيرٌ في اعتراضاته[5].

---

(١) سورة الإسراء، الآية ٧٦.

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦).

(٣) سورة المؤمنون، الآية ١١٤.

(٤) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦).

(٥) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٣١).

- الحديث النبوي:

كثُر الخِلاف بين النحويين في الاحتجاج بالحديث النبويِّ في اللُّغة، فمنع أكثرُهم الاحتجاج به إلا ما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله على اللفظ المروي، وذلك قليل جدًّا؛ معللين أنَّ غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى، كما توسَّط البعضُ واحتجَّ بما اعتنى ناقلُه بلفظه لمقصود خاصٍّ، كالأحاديث التي قُصِدَ بها بيانُ فصاحة، ككتابه لهَمْدان، وكتابه لوائل بن حُجر، والأمثال النبويَّة؛ فهذا يصحُّ الاستشهاد به في العربية، ومنهم مَن احتجَّ بالحديث مُطلقًا، على تفصيل في ذلك(١).

ولم يخل كتاب الصنعاني من الاستشهاد بالحديث النبوي، فقد أورد فيه ثمانية وعشرين حديثا، وأول ما يَلقى الباحثةَ من الاستشهاد والاستدلال بالحديث النبوي على بعض الأحكام النحوية عند الصنعاني - ما جاء في مسألة: إفادة سوف معنى التوكيد:

حكى الصنعاني أن الإمام الدوَّاني ذهب إلى أن سوف تفيد التوكيد في دخولها على الفعل؛ قياسًا على إفادة السين التوكيد كما في قوله عليه الصلاة والسلام: "ستَفترق أمتي"(٢)، ومِن ثم فالصنعاني يرى أن الحديث صار أصلًا يُقاس عليه وتتولَّد منه القواعد(٣).

وقد أثَّر ذلك في اعتراضه على ابن هشام، وشراح الحاجبية، ذلك أنه ذكَر أنهم لم يتنبهوا إلى إفادة سوف التوكيد كالسين.

ومن ذلك أيضًا ما جاء في مسألة: (بيد) وملازمتها للإضافة إلى (أنَّ)، أورد الصنعاني قولًا لابن مالك يذهَب فيه إلى أن (بيد) قد تُحذف بعدها (أنَّ)، وتُضاف إلى جملة اسمية، واستدل لذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم: (نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا)(٤)، لكن الصنعاني لم يُبدِ أي اعتراضٍ على قول ابن مالك هذا؛ مما يعني أنه موافِقٌ له في ذلك، وقد ذهب الصنعاني نفسه إلى أن (بيد)

---

(١) الاقتراح، للسيوطي، ص٨٩ - ٩٩.

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، رقم الحديث ٣٩٩٣، ج٢، ص ١٢٦١.

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة(٣٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، ٣/ ١٢٨٥، كتاب الأنبياء، باب﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ﴾ [الكهف: ٩].

تأتي بمعنى (مِن أجْل)، واستدلَّ لذلك بقوله النبي صلى الله عليه وسلم: (أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ)[١]، [٢].

فالصنعاني يرى أن المعنى هنا: أنا أفصحُ العرب من أجْل أني مِن قريش، وقد حكى الصنعاني أن ابن مالك ذهب إلى أن معناها في هذا الحديث: غير أني من قريش، ومن هنا يتَّضَح أن الاستدلال بالأحاديث قد ولَّد معانيَ جديدة لـ(بيد).

ومنه أيضًا ما جاء في مسألة مجيء عند لزمان القرب؛ يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (إنما الصبرُ عند الصدمة الأولى)[٣]، ففي هذا الحديث جاءت (عند) مفعولًا فيه يُفيد الحضور الزماني للصبر عند الصدمة الأولى[٤].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في مسألة: معاني (عن)، فقد أورَد الصنعاني قولَ النبي صلى الله عليه وسلم: (صُومي عنْ أُمِّك)[٥]، فهذا الحديث جاء دليلًا على مجيء (عن) مُفيدةً البدليةَ، وهي هنا اسميَّة بمعنى بدل[٦].

ومنه أيضًا ما جاء في (زيادة الباء)، فقد أورَد الصنعاني قولَ النبي صلى الله عليه وسلم: (كفى بالمرء كذبًا أن يُحدِّثَ بكل ما سَمِعَ)[٧]، استدل الصنعاني هنا بهذا الحديث على زيادة الباء في مفعول كفى المتعدية إلى واحدٍ[٨].

وقد اتَّضح مما سبَق أن الصنعاني قد راعى الاستدلالَ بالحديث النبوي، ولم يُهمله وكان عند أصلًا مهمًّا، وإن كان عدد الأحاديث المستشهد بها قليلا إذا ما قورن بالآيات القرآنية والشعر.

---

(١) شرح السنة للبغوي، ٤ / ٢٠٢.

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٢٧).

(٣) سنن النسائي، كتاب الجنائز، الأمر بالاحتساب والصبر عند نزول المصيبة، رقم الحديث ١٨٦٩، ج٤، ص ٢٢.

(٤) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٤٣).

(٥) صحيح مسلم، ج٢، ص ٨٠٤، حديث رقم (١١٤٨).

(٦) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٤٠).

(٧) مسند ابن الجعد، ج١، ص ١٠٩، حديث رقم (٦٢٧).

(٨) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٢٦).

- كلام العرب:

احتج النحاة بما ثبَت من كلام فُصحاء العرب الموثوق بعربيَّتهم شعرًا ونثرًا، ويبدأ عصرُ الاحتجاج من العصر الجاهلي، وينتهي عام (١٧٦هـ)، وهي سَنَة وفاة إبراهيم بن هرمة الذي قال عنه الأصمعي: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخرُ الحجج، ومنعوا الاحتجاجَ بشعر المولَّدين والمحدَثين بعد ذلك، وقيَّده بعضُهم بما إذا لم يكن من علماء العربية[١]، وقد سار الصنعاني على ما سار عليه النُّحاة؛ فاحتجَّ بكلام العرب، شِعره ونثره.

أولًا: الشعر:

استشهَد الصنعاني بالشِّعر العربي الفَصيح، وعوَّل عليه في إثبات القواعد النحويَّة ووجوه الإعراب، حيث بلغ عدد الأبيات الشعرية تسعة وسبعين بيتا، كما استشهد بأنصاف الأبيات في تسعة وثمانين موضعا، وبالأراجيز في ستة عشر موضعا.

وقد كان للشعر عند الصنعاني نمطان: الأول: صورة التمثيل، والآخر: صورة الاستدلال، وما يَخُصُّ أصولَ النحو هنا ما جاء في صورة الاستدلال؛ أي: إنه كان دليلًا على حُكم نحوي معين.

ومن أمثلة ذلك: ما جاء في مسألة: مجيء فعل غير ناسخ بعد (إنْ) المخففة، فقد استدل الصنعاني بقول الشاعر:

شَلَّتْ يَمينُك إن قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبةُ المُتَعَمِّدِ[٢]

على قلة مجيء فعلٍ ماضٍ غير ناسخ بعد (إن) المخففة، وذكر أن الأكثرَ كونُ الفعل ماضيًا ناسخًا؛ نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [٣]، ودونه أن يكون مضارعًا ناسخًا؛ نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [٤].

وما جاء في (أمَّا) المفتوحة المشددة؛ إذ ذكر أنه لا تُحذف الفاء الواقعة في جواب (أمَّا) إلا لضرورة، واستدل لذلك بقول الشاعر:

---

(١) الاقتراح، للسيوطي، ص ١٠٠ وما بعدها.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٩.

(٣) سورة البقرة الآية ١٤٣.

(٤) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦).

فأمَّا القتالُ لا قتالَ لدَيكمُ وَلَكنَّ سَيْرًا في عِراضِ المراكبِ[١]

فهنا أتى بهذا البيت الذي حُذفت فيه الفاء من جواب أمَّا، وحكَم عليه بالضرورة التي لا يُقاس عليها؛ إي: إنها خاصة بالشعر[٢].

وما جاء في (أو)، فقد ذكر أن الكوفيين وأبا علي الفارسي، وابن جني، وابن بَرْهان - ذهبوا إلى أن (أو) تأتي بمعنى (بل)؛ أي: تفيد الإضراب، واستدلوا لذلك بقول الشاعر:

كَانُوا ثَمَانِينَ أَو زادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رجاؤك قد قتَّلتُ أَوْلَادِي[٣]

فهو هنا يذكُر رأي فريقٍ من النحاة ويذكُر استدلالهم، فيجعل من البيت دليلًا على مجيء (أو) بمعنى (بل)[٤].

وفي المسألة نفسها حكى قول الكوفيين والجَرْمي أن (أو) تأتي لمطلق الجمع، وراح يَسوق ما استدلوا به من شعر، ومنه قول الشاعر توبة:

وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسي تُقَاها أَوْ عَلَيْهَا فجورها[٥]

وقول النابغة:

قَالَتْ ألا لَيْتَمَا هَذا الحَمَامَ لَنَا إلى حمامتنا أو نِصفه فَقَد[٦]

فهو هنا يَسوق هذه الأبيات للتدليل على أن (أو) تأتي لمطلق الجمع[٧].

وما جاء في (إلا) المشددة المكسورة، فقد حكى مذهبًا لسيبويه مُفاده: جواز وقوع (إلا) صفة مع صحة الاستثناء من دون اشتراط، مستدلًّا بقول الشاعر:

---

(١) البيت من الطويل، وهو الحارث بن خالد المخزومي؛ ينظر: ديوانه، ص٤٥، وخزانة الأدب، ج١، ص٤٥٢.

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة(١٢).

(٣) البيت من البسيط، وهو لجرير بن عطية؛ ينظر: ديوانه، ص٧٤٥، وشرح الأشموني على الألفية، ج٢، ص٣٧٨.

(٤) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١٥).

(٥) البيت من الطويل، وهو لتوبة بن الحمير؛ ينظر: همع الهوامع للسيوطي، ج٢، ص ١٣٤.

(٦) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني؛ ينظر: ديوانه، ص ٤٥، والكتاب، لسيبويه، ج ٢، ص ١٣٧.

(٧) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١٦).

وكُلُّ أخٍ مُفَارِقَهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَان[١]

وذكر الصنعاني أن هذا البيت محمولٌ على الشذوذ الذي لا يُقاس عليه[٢].

وما جاء في (زيادة الباء)، فقد ذكر الصنعاني أن الباء قد تُزاد في مفعول ما يتعدَّى إلى اثنين، واستدلَّ لذلك بقول الشاعر:

تَبَلَتْ فؤادَكَ في المَنامِ خَريدَةٌ تَسْقِي الضَّجيعَ بَبارِدٍ بَسَّامِ[٣]

وذكر الصنعاني أن هذا قليلٌ؛ أي: إن ورودَ زيادة الباء في المفعول الثاني للفعل المتعدي إلى مفعولين - يُعد من قَبيل القليل[٤].

وفي مسألة (جير)، أورَد الصنعاني بيتًا يستدل به على مجيء (جير) مؤكدةً الحرفَ الذي قبلها، وهو قول الشاعر:

وقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ أنْ كَانَتْ أبِيحتْ دَعَاثِرُهُ [٥]

فجير هنا جاءت مؤكدة لـ(أجل)[٦].

واستدل أيضًا بقول الشاعر:

إِذَا تَقُولُ (لا) ابْنَةُ العُجَيْر تَصْدُقُ لاَ إِذَا تَقُولُ جَيْرِ[٧]

على مجيء (جير) مقابلة لـ(لا)[٨].

ثانيًا: النثر:

مضى الصنعاني في كتابه يَحتجُّ بمنثور العرب الموثوق في عربيَّتهم، حيث استشهد

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب؛ ينظر: المقتضب للمبرد، ج٤، ص ٤٠٩.

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١٨).

(٣) البيت من الكامل، وهو حسان بن ثابت؛ ينظر: ديوانه، ص ١٠٧، وشرح الأشموني على الألفية، ج١، ص ٤٤٧.

(٤) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٢٦).

(٥) البيت من الطويل، وهو مُضرس بن رَبعي؛ ينظر: ديوانه، ص ٧٦، وخزانة الأدب، ج١٠، ص ١٠٣.

(٦) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٣١).

(٧) البيت من الرجز، وهو مجهول القائل؛ ينظر: شرح الكافية الشافية، ج ٢، ص ٨٨٤.

(٨) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٣١).

بما جاء عن العرب من أمثال وأقوال في تسعة مواضع، ولعلَّ أول ما يَلقى الباحثةَ من ذلك: ما جاء في مسألة: مجيء فعل غير ناسخ بعد (إنْ) المخففة:

استدل الأخفشُ بقول بعض العرب: إن يَزينك لنفسُك، وإن يَشينك لهيه، على جواز مجيء فعلٍ ماضٍ غيرِ ناسخٍ بعد (إنْ) المخففة، لكنه ذكَر أن ذلك لا يُقاس عليه؛ أي: إن الصنعاني ردَّ الاستدلالَ بهذا القول، والأمر نفسه طبَّقه على قول امرأة: والذي يُحْلَفُ به إنْ جاء خاطبًا[١].

وفي هذه المسألة نفسها ورَدَتْ حكايةُ سيبويه قولَ بعضِ العرب: أما إنْ جزَاك الله خيرًا، لكن سيبويه جعل تقديره: أما إنَّك جزاك الله خيرًا، والفتح أشهرُ[٢].

وفي هذه المسألة نفسها ورَد قولُ بعض العرب: إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالتقوى، وقد ذكر الصنعاني أن هذا القول ساقه الكسائي والمبرد دليلًا على إعمال (إن) عمل ليس، ولم يُعلِّق على رأيهما مما يعني أنه قد تابَعهما[٣].

ساق الصنعاني في أثناء حديثه عن مجيء (أنَّ) بمعنى (لعلَّ) قول بعض العرب: ائتِ السوقَ أنَّك تَشتري لنا شيئًا، وذكر أن الخليل قد حكى هذا القول، لكنه عاد واستدرك فقال: قيل: ولا يَثبُتُ الاستدلالُ بهذا إلا مع معرفة قصد المتكلم الترجي، ولا مانعَ من إرادة التعليل على حذف اللام[٤].

فهنا يَشترط الصنعاني لمجيء أن بمعنى لعل أن يكون قصدُ المتكلم الترجي، ويرى أنه لا مانع من أن يكون المعنى التعليل بأن تكون (أنَّك) بمعنى (لأنك)، حُذِفت منها اللام.

كان هذا حديثًا خاصًّا بالأصول السماعية النقلية، أما الأصول العقلية - مثل القياس العقلي الْمَحْض، والاستحسان والاستصحاب - فلا تكاد الباحثةُ تقفُ منه على شيءٍ.

---

(١) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦).

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦).

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦).

(٤) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٨).

٣- مذهبه النحوي وأثره في الاعتراضات

ذهب كثيرٌ من المحدثين إلى القول بأن هذا النحوي بصري، وهذا كوفي، قد انتهى بموت ابن السراج صاحب (الأصول في النحو)، وبعد ذلك نشأَ المذهبُ البغدادي على أيدي تلاميذ المبرِّد وثعلب، وقد قام هذا المذهبُ على أساس تقريبِ وِجهات النظر بين البصريين والكوفيين، ومحاولةِ الجمع بين آراء المدرستين، بعد أن اشتدَّ التعصبُ وحَمِيَ وطيسُ المنافسة؛ لذا يرى كثيرٌ من المحدثين أن وصفَ أيِّ نحويٍّ - بعد ابن السراج - بأنه بصري أو كوفي، ليس راجحًا؛ إذ الراجحُ أن يقال: فلان يَميل إلى رأي البصريين أو الكوفيين، أو يُتابع البصريين أو الكوفيين في بعض آرائهم؛ ذلك أن كل النحاة الذين جاؤوا بعد ابن السراج لم يُتابعوا البصريين أو الكوفيين في كل ما ذهبوا إليه؛ لكنَّهم خلَطوا وجمَعوا بين المذهبين، ثم إن ابن السراج نفسَه - وهو آخر النحاة البصريين - قد خالَف البصريين في بعض المسائل[١].

وبناءً على ذلك ترى الباحثةُ أن الصنعاني كان يَميل إلى بعض آراء نحاة البصرة، وفيما يلي نماذجُ تؤكِّد ذلك، ومن هذه النماذج:

- مسألة: أما المفتوحة الخفيفة:

يقول الصنعاني: "وهذه تفتح بعدها (إنَّ) كما تفتح بعد (حقًّا)، والصواب أن تكون الهمزة للاستفهام، وما اسم بمعنى "شيء"، ذلك الشيء حقٌّ، وموضع (ما) النصب على الظرفية؛ كما انتصب (حقًّا) على ذلك... وهو قول سيبويه"[٢].

فهو هنا يتابع سيبويه في رأيه القائل بأن (أمَا) الهمزة فيها للاستفهام، وما اسم بمعنى شيءٍ، ويَصِفُه بالصحيح.

---

(١) للمزيد ينظر: المدارس النحوية؛ للدكتور شوقي ضيف، والمدارس النحوية؛ للدكتور إبراهيم السامرائي، والمدارس النحوية؛ للدكتور صلاح محمد روَّاي.

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١١).

- مسألة: إلا المشددة المكسورة:

تحدَّث الصنعاني هنا عن النصب بعد (إلا) المشددة المكسورة، وأن هناك ثلاثة أقوال في المنصوب بعد (إلا)، وذكر أن أول هذه الأقوال هو الصواب [1]، وهو القول الذي يرى أن الناصب لما بعد (إلَّا) هو (إلَّا) نفسها، وهو مذهبُ سيبويه والمبرد، ومِن ثم فالصنعاني هنا يتابع رأي سيبويه والمبرد؛ وهما من شيوخ البصريين.

- مسألة: (إلى):

تعرَّض الصنعاني في هذه المسألة لقول النحاة بأن حروف الجر موضوعةٌ للإفضاء بفعلٍ أو شَبهه، وأن معاني الاستعلاء والظرفية والابتداء والانتهاء، ونحو ذلك، قد وُضِع بإزاء كل معنى منها حرفٌ معينٌ يدل عليه، وقد تضمَّنت بعضُ الحروف والأفعال معنى بعضٍ، وكان ذلك موضعَ خلاف بين النحاة، وقد عرَض الصنعاني لهذا الخلاف، فذكَر رأي الكوفيين، ورأي البصريين، ومِن ثَمَّ رجَّح رأي البصريين، وذكر أنه الأَولَى بالقبول، فقال: "والثاني ما ذهَب إليه البصريون من التصرف في الفعل الْمُفْضَى به إما بتضمينه معنى فعل يَصح أن يُفضَى به على معنى ذلك الحرف، ويكون ذلك الحرف صلةً للفعل المضمَّن غير خارجٍ عن معناه الأصلي... وما ذهبوا إليه هو الأَولَى[2]، فهو هنا قد رجَّح رأي البصريين.

- مسألة: حرف الفاء:

تعرَّض الصنعاني لمسألة الفاء وذكَر فيها رأي الكوفيين الذين يرون أنها إذا دخلت على المضارع فإنها تنصِبه بنفسها، لكنه اعترَض هذا الرأي وذكَر أنه الناصب للمضارع بعدها هو (أن) المضمرة بعد الفاء، وهذا هو مذهبُ البصريين[3]، ومِن ثَمَّ فالصنعاني هنا يُتابع البصريين ويذهَب مذهبهم.

ومما يؤكِّد أن الصنعاني كان يَميل إلى بعض آراء البصريين وليس في كل آرائهم -

---

(١) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١٧) .

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١٩).

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٤٥).

أنه عارَضهم في أكثر من مسألة، ومن أمثلة ذلك:

- مسألة: كلَّا:

ذكر الصنعاني أن سيبويه والخليل وأكثر البصريين، ذهبوا إلى أن (كلَّا) لا معنى لها سوى الردع والزجر، ومن ثم فهم يُجيزون الوقفَ عليها والابتداء بما بعدها، لكن الصنعاني عارَضهم وذكر أن لـ(كلَّا) معنى آخر سوى الردع والزجر[١].

- مسألة: مِن:

ذكر الصنعاني أن البصريين - باستثناء المبرد - ذهبوا إلى أن (مِن) إذا كانت لابتداء الغاية، خُصِّصت بما عدا الزمان، لكن الصنعاني ردَّ ذلك، فقال: "ولا وجهَ لصحة ابتداء الغاية في الزمان"[٢].

فهو هنا يَردُّ قولَ البصريين، وهذا إن دلَّ فإنما يدلُّ على أن الصنعاني لم يكُن بصريًّا صِرْفًا، وإنما كان يَميل إلى بعض آراء البصريين، ويُعارض بعضَها الآخر.

وفيما يتعلق بمدى تأثير مذهبه النحوي في اعتراضاته، فإنه يتمثَّل في أنه يستخدم مذهبَه الذي تابَع فيه البصريين مثلًا في ردِّه واعتراضه على الكوفيين أو غيرهم، ومِن ثم فإن الرأي الذي يتابع فيه البصريين يُمثل عنده أداةً للاعتراض.

وبعبارة أخرى يمكن القول إن الصنعاني كان يتكئ على البصريين في اعتراضاته ويقوي بآرائهم ما يذهب إليه على وجه العموم.

---

(١) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٥٣).

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦٨).

٤ـ مصادره النحوية

لا شكَّ أن كل عالم أو مؤلف أو باحث، لا بد له من مصادرَ مختصة في العلم الذي يؤلِّف فيه، هذه المصادر تكون بمنزلةِ الأساس والْمَعِين الذي يَمتاح منه المؤلفُ، ويبني عليها ويوظِّفها بما يَخدمُ كتابَه.

وقد اعتمد الصنعاني –رحمه الله– على مصادر متنوعة يمكن إجمالها في نوعين رئيسين:

الأول: الكتب:

تنوعت الكتب التي اعتمد عليها الصنعاني وضمَّنها في كتابه، ناقلا عنها، ومناقشا بعض الآراء التي وردت فيها، ومعترضا على بعض آراء مؤلفيها، وقد بلغت تسعة وعشرين كتابا، وسأكتفي بمثال واحد لبعض الكتب الواردة في شرحه:

ـ الإتقان للسيوطي:

قال الصنعاني في باب "ما": "ونقل السيوطي في الإتقان تفسيرها به، فإن قلت: هذا التفسير يقتضي صحة وضع أي شيء موضع "ما " والجواب عن احدهما بما يجاب به عن الآخر، وأنه يخالف تقرير أرباب العقول من أن لكل منها موقعا يخصه"[١]

ـ الإيضاح لابن هشام الخضراوي: [٢]

قال الصنعاني في باب "حتى": " قال ابن هشام في الإيضاح: " اتفقوا على أنها لا يُعطف بها إلا حيث تَجُر، ولا يلزم العكس" انتهى كلامه، وهو خلاف كلام ابن مالك"[٣]

---

(١) شرح المفردات، للصنعاني ، لوحة (٦٧)

(٢) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ، ويعرف بابن البرذعي، كان رأسا في العربية توفي في تونس عام ٦٤٦هـ ، ينظر ترجمته في بغية الوعاة، للسيوطي، ص١١٥.

(٣) شرح المفردات، للصنعاني ، لوحة (٣٢)

- البسيط لابن العلج: [١]

قال الصنعاني في باب "رب": " قد حقق ابن أم قاسم هذه المسألة في الجني الداني، ولفظه: "اختلف النحويون في معنى "رب " على أقوال: الأول: أنها للتقليل وهو مذهب أكثر النحويين، ونسبه صاحب البسيط إلى سيبويه ونسبه الأندلسي في شرح المفصل[٢]. إلى الخليل"[٣].

- التسهيل لابن مالك:

قال الصنعاني في باب "حيث":

ولتذكر الخافض بالتكريـــر يا صاح إن تعطف على مجرور

وقيل: إن تعينت للعطـــف فلا يعاد فاستمع ما يكفـــي

والقائل بذلك ابن مالك في التسهيل ومثَّل لتعيُّنها بقوله: عجبت من القوم حتى بينهم "[٤].

- تلخيص الجامع الكبير :

قال الصنعاني في باب "سيَّ ": "وأما حذف " لا " ففي الحواشي الحلبية ما لفظه: " وقد تُحذف منه كلمة " لا " تخفيفا مع أنها مُرادةٌ، ولهذا لا يتفاوت المعنى ولكن ذكر البلباليُّ في شرح الجامع الكبير أن استعمال " سيَّما "، " بلى "، " لا " لا نظير له في كلام العرب "[٥].

- التَّمام لأبي الفتح:

قال الصنعاني في باب "حيث": " قال أبو الفتح في " كتاب التَّمام"[٦]: " ومن أضاف "حيث" إلى المفرد أعربها "انتهي"[٧].

---

(١) هو: ضياء الدين ابن العلج والكتاب مفقود ، ينظر الهمع٢/٢٥

(٢) ينظر شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي ٤/٢٠

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٣٤)

(٤) المرجع السابق ، لوحة (٣١)، (٣٢)

(٥) المرجع السابق ، لوحة (٣٧)

(٦) ينظر المغني، ٢/ ٣٠٦

(٧) شرح المفردات، للصنعاني ، لوحة (٣٣)

- الجني الداني لأبي محمد المرادي:

قال الصنعاني في باب حتى: " قال ابن أم القاسم في الجني الداني إن الجارة أعم، لأن كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجار، ولا عكس، لجواز الجر في مواضع لا تصلح للعطف"[١]

- حاشية جد زادة[٢]:

قال الصنعاني في باب السين: " فإذا كان فيه ما يدل على التراخي والتبعيد صُرِف عن معناه إلى معنى الإنجاز والتحقيق كما يُحمل النقيض على النقيض، وقد أشار إلى هذا الوجه جد زادة في حاشيته على شرح السَّعد لتصريف الزنجاني وهو كما تراه وجه وجيه لا غبار عليه"[٣].

- حاشية شرح العقائد:

قال الصنعاني في باب "سوف": "وقد نُقِل في حواشي شرح العقائد العضديَّة للدوَّاني[٤]. في قوله - صلى الله عليه وسلم -: " ستفترق أمتي"[٥]. الحديث....، أنها تفيد التوكيد كالسين، ونسب إلى الفاضل الاسفراييني[٦]. في شرح الفريد"[٧].

---

(١) المرجع السابق ، لوحة (٣٢)

(٢) هو: عز الدين أبو المعالي بن عبدالوهاب الشامي توفي ٦٥٥هـ ينظر : كشف الظنون ٢/ ١١٣٨-١١٣٩

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٣٧)

(٤) هو: جلال الدين بن أسعد الصديقي الدواني توفي ٩٠٨هـ والعقائد العضدية للقاضي عضد الدين عبدالرحمن الإنجي المتوفى سنة٧٥٦هـ ينظر: كشف الظنون ١١٤٤/٢

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك ٤٧٧/٤

(٦) هو: أبو العلاء محمد بن أحمد البهشي الاسفراييني المعروف بفخر خراسان المتوفى سنة ٧٤٩ ه ينظر كشف الظنون ٤٠/١

(٧) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٣٧)

- **حواشي الكردي**[1]:

قال الصنعاني في باب " غير ": " وفي حواشي المرحوم الكردي على تفسير سورة الفاتحة ما لفظه: " ومن قواعدهم أن لفظ " غير " إذا أضيف إلى المعرفة الذي ليس له إلا ضدٌ واحد تعرَّف، لانحصار الضد الواحد كقولك: عليك بالحركة غير السكون "[2].

- **شرح الإيجاز:**

قال الصنعاني في باب " لو": " قال الشيخ العلامة لطف الله به، في شرح الإيجاز ما لفظه: "فإذا قلت مثلا لو جئتني أكرمتك، فقد علقت حصول الإكرام في الماضي بحصول مجيءٍ مقدرٍ فيه، فيلزم انتفاؤهما معا أما الشرط فإن حصوله مقدرٌ في الماضي"[3].

- **شرح الكافية:**

قال الصنعاني في باب " رب ": " مما تختص به "رب" وجوب نعت مجرورها قال العلامة الجلال في شرح الكافية[4].: وأما اشتراط أن تكون النكرة موصوفة فإنما يتّجه على القول بأنها مبتدأ لا خبر له، لتكون الصفة نائبة عن الخبر كما ينوب الحال

---

(١) هو: محمد بن سليمان الكردي: فقيه الشافعية بالديار الحجازية في عصره، ولد بدمشق، ونشأ في المدينة، وتولى إفتاء الشافعية فيها إلى أن توفي. من كتبه: (الفتاوى) و(جالية الهم والتوان عن الساعي لقضاء حوائج الإنسان)، و(فتح القدير باختصار متعلقات نسك الأجير)، توفي: سنة ١١٩٤هـ، ينظر: الأعلام للزركلي (٦/ ١٥٢).

(٢) المرجع السابق لوحة (٤٥)

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦٣)

(٤) شرح الكافية، للرضي، ٢٩٢/٤

عنه في: ضربي زيدا قائما... "[1].

- **شرح المفصل:**

قال الصنعاني في باب "ربّ": "وقرره أيضا الأندلسي في شرحه للمفصّل[2]. ولفظه: "واعلم أن أصل "رب" على التقليل، ثم يعرض لها المجاز للمبالغة وغيرها، فتحمل على "كم" في التكثير" وتحمل عليها "كم " في التقليل"[3].

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:**

قال الصنعاني في باب(أنْ): "و" أنْ " هذه أثبتها النحاة إلا الكوفيين، ووافقهم ابن هشام في المغني[4] فقال " وهو عندي متجهٌ "قال: "لأنك إذا قلت: كتبت إليه أن قم، فليس قم نفس كتبت كما أنّ الذهب نفس العسجد، وهذا وهمٌ فاسد فإن المراد أنها تفسّر متعلّق ما تقدمها لا نفسه، فهي في المثال مفسّرة للمكتوب"[5].

الثاني: العلماء:

نقَل الصنعاني عن نحويين كثيرين؛ بصريين وكوفيين، وقد اختلف النقل عن النحويين حيث كان ينقل عن بعضهم بكثرة مثل سيبويه وابن مالك، فقد نقل عن كل منهما أكثر من ثلاثين مرة، كما نقل عن المبرد والرضي أكثر من عشرين مرة، بينما ينقل عن بعض النحويين بقلة لا تزيد عن مرة واحدة مثل نقله عن السيرافي مثلًا، ومن هؤلاء العلماء:

- سيبويه (ت ١٨٠هـ):

قال الصنعاني: "قال سيبويه: يَجبُ رفعُه عند بني تميم"[6].

يتحدَّث الصنعاني هنا حُكم المنكَّر في المصدر والوصف، وأن الحجازيين

---

(١) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٣٥)

(٢) شرح المفصل للخوارزمي ٢٠/٤

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٣٤)

(٤) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٤٧).

(٥) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٧).

(٦) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١٤).

ينصِبوه، ونقل قول سيبويه: يَجبُ رفعُه عند بني تميم.

وقال أيضًا: "قال سيبويه: لا يجوز النصب إلا إذا لم يكُن معيَّنًا؛ ليصبح جعله حالًا في الجماء الغفير"[١].

فهو هنا يتحدث عن المصدر المعرَّف وكونه مفعولًا مطلقًا، وأن ما سُمع منصوبًا يكون حالًا، ويستدل على ذلك بقول سيبويه.

- الأخفش (ت ٢١٥هـ):

قال الصنعاني: "قال الأخفش: (أجَل) بعد الخبر أحسنُ من (نَعَم)، و(نعم) بعد الاستفهام أحسنُ منها"[٢].

ينقل الصنعاني هنا مذهب الأخفش الذي يرى أن مَجيء (أجَل) بعد الخبر أحسنُ من (نَعَم)، ومجيء (نعم) بعد الاستفهام أحسنُ من(أجل).

وقال أيضًا: "قال الأخفش الأوسط: أي لأجل إرسالي فيكم رسولًا منكم فاذكروني، وهو ظاهر في قوله: ﴿ وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ ﴾ [٣]" [٤].

ينقل الصنعاني هنا قول الأخفش الذي يذكُر فيه مجيء الكاف حرف جرٍّ يُفيد التعليل.

- أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ):

قال الصنعاني: "قال أبو علي الفارسي: إنها باقية على عملها عمل كان، ولكن قلب الكلام، فجعل المخبر عنه خبرًا، وبالعكس" [٥]، هنا يتحدَّث الصنعاني عن (عسى)، وعملها عملَ كان، فجاء برأي أبي علي الفارسي في هذا الأمر، وجعَله من مصادره.

---

(١) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١٥).

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٤).

(٣) سورة البقرة، الآية ١٩٨.

(٤) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٥٠).

(٥) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٤٣).

- ابن جني (ت ٣٩٢هـ):

قال الصنعاني: "قال أبو الفتح: ومن أضافَ (حيث) أعرَبَها" [١]، فهو هنا يذكر أن ابن جني يرى أن (حيث) إذا أُضيفت صارت معربةً لا مبنيَّة.

- الزمخشري (ت ٥٣٨هـ):

قال الصنعاني: "قال جار الله: أنَّ وإنَّ: هما يؤكِّدان مضمون الجملة ويحقِّقانه، إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تَقلِبُها إلى حُكم المفرد"[٢]، فالصنعاني هنا ينقل قول الزمخشري الذي يرى أنَّ (أنَّ، وإنَّ) يؤكِّدان مضمون الجملة.

وقال أيضًا: "قال جار الله: والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق"[٣].

وينقل هنا أيضًا قول الزمخشري الذي يرى أن الفعل الذي يدخل على (أن) المفتوحة مشددة أو مخففة، يجب أن يكون مثلها في إفادة التحقيق.

- ابن الحاجب (٦٤٦هـ):

قال الصنعاني: "و(غير) صفة حُملت على (إلا) في الاستثناء، كما حُملت(إلا) عليها في الصفة، إذا كانت تابعةً لجمْعٍ منكور غير محصورٍ؛ لتعذُّر الاستثناء" [٤].

يذكُر الصنعاني مذهب ابن الحاجب الذي يرى قياس (غير) على (إلا)، كما قيستْ (إلا) عليها في الصفة.

وقال أيضًا: "واختار هذا ابن الحاجب، وقال: يؤيد ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما التحقيق فيها"[٥]، يتحدث الصنعاني هنا عن (على)

---

(١) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٣٤).

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٨).

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٨).

(٤) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١٧).

(٥) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٤١).

وكونها تأتي حرفا للجر وتأتي اسمًا، وينقل قول ابن الحاجب في هذا الأمر.

- ابن مالك (ت٦٧٢هـ):

قال الصنعاني: "قال ابن مالك: وبيد بمعنى غير"[١]، هنا يذكر الصنعاني أن ابن مالك يرى أن بيد أن تكون بمعنى غير أن.

وقال أيضًا: "قال ابن مالك: لم يقُل أحدٌ: إن كيف ظرف؛ إذ ليست زمانًا ولا مكانًا، لكنها لَمَّا كانت تفسَّر بقولك: على أي حال، بكونها سؤالًا عن الأحوال العامة، سُميت ظرفًا؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يُطلق عليه مجازًا"[٢].

فالصنعاني هنا نقَل قول ابن مالك الذي يَعرِضُ فيه رأيَه في ظرفية (كيف)، وأنها سُميت ظرفًا؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور.

- الأُبَّذي (ت٦٨٠هـ):

قال الصنعاني: "قال الأُبَّذي: لا يُعطَف بـ(لا) إلا بشرط أن يتضمن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفي الفعل، فيكون الأول لا يتناول الثاني؛ نحو: جاء رجلٌ لا امرأة، وعالِمٌ لا جاهل، فلو قلت: مررت برجل لا جاهل، لم يجز؛ إذ ليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل من الثاني، وهو لا يدخل إلا لتوكيد النفي...." [٣].

ينقل الصنعاني هنا قولَ الأُبَّذي الذي يذكُر فيه شرطَ مَجيء (لا) عاطفة، وهو أن يتضمَّن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفي الفعل، فيكون الأول لا يتناول الثاني؛ نحو: جاء رجلٌ لا امرأة.

- الرضي (ت٦٨٦هـ):

قال الصنعاني: "قال الرضي: وفيه نظر؛ لأنَّا لا نُسلم أن (أن) دالٌّ على ثبوت خبره وتحقُّقه، بل على أن خبره مبالغٌ فيه مؤكدٌ، فيَصِح أن يثبُتَ هذا المؤكد؛ نحو قولك: تحقَّق

---

(١) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٢٨).

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦٠).

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٦٢).

أنك قائمٌ، وأن يُنفى؛ نحو قولك: لم يثبت أن زيدًا قائمٌ، وأنا شاكٌّ أنه قائمٌ"[١].

هنا ينقل الصنعاني قول الرضي الذي يرى فيه أن (أن) دالة على أن خبره مبالغ فيه مؤكد، ومِن ثَمَّ يَصِحُّ أن يُثبتَ وأن يُنفى.

وقال أيضًا: "قال الرضي: وإنما غلَب في سواء وما أبالي: الهمزة وأم المتصلة"[٢]، وهنا يذكُر أن الرضي يرى أن الغالب في سواء وما أبالي، مجيء الهمزة وأم المتصلة.

- أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ):

قال الصنعاني: "قال أبو حيان: والذي أذهَب إليه أن استعمال إذ مفعولًا بها لا يجوز؛ إذ لا يوجد من كلامهم نحو: أحببتُ إذ قدِم زيدٌ، ولا: كرهتُ إذ قدم، وإنما ذكروا ذلك مع (اذكر) لما اعتاص عليهم ما ورد من ذلك في القرآن، وتخريجه سهلٌ، وهو أن تكون إذ معمولة لمحذوف يدل عليه المعنى؛ أي: واذكروا حالَكم أو قصتكم أو أمركم" [٣].

نقل الصنعاني هنا معرضة أبي حيان للنحاة في تقدير فعل (اذكر) لنصب الظرف (إذ) على المفعولية، وأنه رأى رأيًا آخر هو وهو أن تكون (إذ) معمولة لمحذوف يدل عليه المعنى؛ أي: واذكروا حالَكم أو قصتكم أو أمرَكم.

- ابن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ):

قال الصنعاني: "قال ابنُ أُمِّ قاسم: قد ظهر، بما ذكرتُه أن الجارة أعمُّ؛ لأن كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجرُّ، ولا عكسَ؛ لأن الجر يكون في مواضعَ لا يجوز فيها العطف؛ منها: أن يقترن بالكلام ما يدلُّ على أن ما بعدها غير شريك لِما قبلها؛ نحو: صمتُ الأيام حتى يوم الفطر، فهذا يجب فيه الجرُّ، ومنها ألا يكون قبلَها ما يُعطَف عليه؛ نحو: ﴿ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[٤]، و﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[٥]، فيجب الجرُّ أيضًا..."[١].

---

(١) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٨).

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٩).

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٢٢).

(٤) سورة القدر، الآية ٥.

(٥) سورة الصافات، الآية ١٧٨.

ينقل الصنعاني هنا حديثَ المرادي عن حتى الجارة، ومواضع اعتبارها عاطفةً، ومواضع اعتبارها جارةً.

- الدماميني (ت ٨٢٧هـ):

قال الصنعاني: "قال الدماميني: فأي عهدة على المخاطب، مع أن الأمر للإباحة لا إلزام فيه بالفعل، ولا حرج بالترك"[٢]، يتحدث الصنعاني هنا عن معنى (أو)، ويذكُر رأي الدماميني في ذلك.

وقال أيضًا: "قال الدماميني: لا نسلِّم أن معنى التعدية ما ذُكر، وإنما معناها جعْلُ المجرور مفعولًا لذلك الفعل، ولا يلزم منه إثبات ذلك المعنى للفعل، بل إيصاله إليه على

الوجه الذي يقتضيه الحرف..."[٣].

نقل الصنعاني هنا قولَ الدماميني التي يعترضُ فيه على ابن هشام في ذَهابه إلى أن (خلا) لا تُعدِّي الأفعال إلى الأسماء؛ أي: لا توصِّل معناها إليها، بل تُزيل معناها عنها.

وغير ذلك من مصادر العلماء الكبار، وقد تَمثَّل تأثيرُ هذه المصادر في اعتراضاته بأنه أصبَح يقف على أرض صُلبة في اعتراضاته؛ لأنه متسلحٌ بمادة علمية ضخمة مكَّنته مِن دقة الاعتراض، وعُمق تناول المادة العلمية عند ابن هشام وغيره من النحاة، والاستعانة بأقوال هؤلاء العلماء عند الحاجة.

---

(١) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٣٢).

(٢) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (١٦).

(٣) شرح المفردات، للصنعاني، لوحة (٣٥).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعدُ:

فقد أفضت هذه الدراسة المتواضعة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أجملها فيما يلي:

أولًا: النتائج:

١- تبيَّن معنى الخلاف لغةً واصطلاحًا، وتحرَّر مفهومُه.

٢- ارتبط مفهومُ الاعتراضات بمفهومات متعدِّدةٍ كان له حضورٌ متميِّزٌ فيها، وشكَّل اللبنة المهمة فيها؛ مثل: الاستدراكات والتعقبات والمؤاخذات.

٣- تبيَّن من خلال ترجمة الصنعاني مدى شَغفه وحُبه للعلم.

٤- قوة اعتراضاته ودقتها على ابن هشام.

٥- سَعة اطلاعه وموسوعيَّته التي دلَّت عليها مادتُه العلمية وآراؤُه.

٦- تخطَّت اعتراضاتُه ابنَ هشام إلى علماء آخرين تتبَّع أقوالَهم واعترضَها، وأظهَر فيها القولَ الفصْلَ.

٧- بسطُ القول والآراء في تناول المسألة النحوية، وعدم الاعتماد على كتابٍ بعينه.

٨- تبيَّن ميلُه إلى مذهب البصريين، وذلك عن طريق متابعته بعضَ آرائهم.

٩- استناده إلى آراء بعض النحويين بشكلٍ كبيرٍ، وإيرادها كثيرًا في اعتراضاته؛ مثل: سيبويه، والرضي.

ثانيًا: التوصيات:

تُوصي الباحثةُ بمجموعة من التوصيات؛ أهمها:

١- ضرورة تشجيع الطلاب والباحثين على الاهتمام بدراسة العلماء المغمورين الذين لم يُدْرسوا من قبل.

٢- من خلال دراستي لاعتراضات الصنعاني في كتاب شرح المفردات، تبيَّن لي ثلاثة أبحاث يُمكن تناولُها في كتاب شرح المفردات؛ هي:

- الخلاف النحوي في كتاب شرح المفردات للصنعاني: دراسة تحليلية.
- الآراء النحوية البصرية في شرح المفردات للصنعاني: دراسة وصفية تحليلية.
- الآراء النحوية الكوفية في شرح المفردات للصنعاني: دراسة وصفية تحليلية.

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأشعار.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

١ـ فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	الصفحة
	٢ـ البقرة		
١	﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾	٦	٦٠، ٦٣
٢	﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡ﴾	٣٨	٣٦
٣	﴿قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ٦١ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾	٦١-٦٢	١٠٤
٤	﴿وَلَبِئۡسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡۚ﴾	١٠٢	١٠٧
٥	﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾	١٣٧	٧٩
٦	﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً...﴾	١٤٣	٤٥
٧	﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾	١٤٣	٤٤، ٤٧، ١٢١، ١٢٨
٨	﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾	١٦٥	٧٤، ٧٥
٩	﴿فَمَنۡ خَافَ مِن مُّوصٖ جَنَفًا أَوۡ إِثۡمٗا فَأَصۡلَحَ بَيۡنَهُمۡ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ﴾	١٨٢	٦٩
١٠	﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾	١٩٨	١٤٠
١١	﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗ﴾	٢٤٥	٣٦
١٢	﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ﴾	٢٥٥	١٦
١٣	﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ﴾	٢٨٦	٢٢
	٣ـ آل عمران		
١٤	﴿فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ﴾	١٨٧	١٠٧
	٤ـ النساء		
١٥	﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾	٢٨	٦٥
	٥ـ المائدة		
١٦	﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾	٣	٦٦

م	الآية	رقمها	الصفحة
١٧	﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴾	٧٩	١٠٧
١٨	﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾	١١٦	٣٣
	٦- الأنعام		
١٩	﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ﴾	١٦٥	١٦
	٧- الأعراف		
٢٠	﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾	١٠٢	٤٤، ٤٧
٢١	﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾	١٣٢	١١٧
٢٢	﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾	١٣٢	١١٨
٢٣	﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ ﴾	١٦٩	١٦
٢٤	﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾	١٧٢	٣٦
٢٥	﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ﴾	١٩٥	٦١
٢٦	﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ﴾	١٩٥	٥٩
	٩- التوبة		
٢٧	﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾	٤٠	٦٦
٢٨	﴿ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾	٧١	٨٦
	١٠- يونس		
٢٩	﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾	٣٨	٦٠، ٦١
٣٠	﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾	٩٩	٣٦
	١٢- يوسف		
٣١	﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾	٣٢	٥٥

م	الآية	رقمها	الصفحة
٣٢	﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾	٩٦	٤١
	١٣- الرعد		
٣٣	﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾	١٦	٥٩، ٦١
٣٤	﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾	١٦	٦٠
٣٥	﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾	٤٣	٧٨، ٧٩، ٨٠
	١٤- إبراهيم		
٣٦	﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾	٧	د
٣٧	﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾	٢١	٦٣
	١٧- الإسراء		
٣٨	﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾﴾	٥٢	١٢٥
٣٩	﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾	٧٦	٤٩
٤٠	﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	٧٦	١٢٥
٤١	﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾	١٠٨	٤٩
	١٨- الكهف		
٤٢	﴿ وَلَن تُفْلِحُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا﴾	٢٠	٥٥
	٢٠- طه		
٤٣	﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾	١٢	٦٦
٤٤	﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾	٤٤	٦٨
	٢١- الأنبياء		
٤٥	﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾	٣٠	٦٥
٤٦	﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾	٤٧	٨٠

م	الآية	رقمها	الصفحة
	٢٣- المؤمنون		
٤٧	﴿ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ كَلِمَةٌ﴾	١٠٠	١٠٤
	٢٤- النور		
٤٨	﴿ وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوۡ ءَابَآئِهِنَّ﴾	٣١	٦٨، ٧١
٤٩	﴿ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ﴾	٥٠	٣٦
٥٠	﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَن تَأۡكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمۡ﴾	٦١	٧٠
	٢٥- الفرقان		
٥١	﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾	٤٥	٣٧، ٣٨
٥٢	﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوۡ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنٗا﴾	٤٥	٣٧، ٣٨، ١٢٠
٥٣	﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوۡ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنٗا ثُمَّ جَعَلۡنَا ٱلشَّمۡسَ عَلَيۡهِ دَلِيلٗا ﴿٤٥﴾ ثُمَّ قَبَضۡنَٰهُ إِلَيۡنَا قَبۡضٗا يَسِيرٗا﴾	٤٥-٤٦	٣٩
٥٤	﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةٗ﴾	٦٢	١٦
	٢٦- الشعراء		
٥٥	﴿ قَالُواْ لَا ضَيۡرۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾	٥٠	١١٥
٥٦	﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾	١٨٦	٤٧
	٢٧- النمل		
٥٧	﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ...﴾	٤٠	٨٨
٥٨	﴿ قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضۡلِ رَبِّي...﴾	٤٠	٨٨
٥٩	﴿... رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾	٤٠	٨٨
	٢٩- العنكبوت		
٦٠	﴿فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾	٤٠	٢٢

م	الآية	رقمها	الصفحة
	٣٢- السجدة		
٦١	﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾	٢-٣	٥٩
	٣٣- الأحزاب		
٦٢	﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾	٢٥	٧٩
	٣٦- يس		
٦٣	﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	٣٢	٤٤
	٣٧- الصافات		
٦٤	﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝١٦ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾	١٦-١٧	٦٨
٦٥	﴿ قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾	٥٦	٤٧
٦٦	﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾	١٤٧	٦٩
٦٧	﴿وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ ۝١٦٧ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾	١٦٨	٤٩
	٣٨- ص		
٦٨	﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾	٤٧	٨٨
	٤٠- غافر		
٦٩	﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾	٦٨	٧٣
٧٠	﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ۝٧١﴾	٧٠-٧١	٧٣، ٧٥
٧١	﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾	٧١	٧٥
	٤٦- الأحقاف		
٧٢	﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾	٢٦	٤١
	٥٣- النجم		
٧٣	﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾	١	٧٦، ٧٧
٧٤	﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾	١٣-١٥	٨٨

م	الآية	رقمها	الصفحة
٧٥	﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿١٥﴾﴾	١٤-١٥	٨٨، ٨٩
	٥٨- المجادلة		
٧٦	﴿۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾	١٤	٣٨
	٥٩- الحشر		
٧٧	﴿۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟﴾	١١	٣٨
	٦٢- الجمعة		
٧٨	﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾	١١	٧٤
	٦٣- المنافقون		
٧٩	﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾	٦	٦٣
	٦٨- القلم		
٨٠	﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟...﴾	٥١	٤٥
٨١	﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾	٥١	
	٧٣- المزمل		
٨٢	﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾	١٦	٦٦
	٧٤- المدثر		
٨٣	﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾	٣٢	١٠٤
	٧٦- الإنسان		
٨٤	﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴿٢٤﴾﴾	٢٤	٦٩
٨٥	﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾	٢٤	٦٩، ٧٢
	٩٢- الليل		
٨٦	﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾﴾	١	٧٦، ٧٧
	٩٣- الضحى		
٨٧	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾	٥	٨٧

م	الآية	رقمها	الصفحة
	٩٦- العلق		
٨٨	﴿ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ﴾	٥-٦	١٠٥
٨٩	﴿ كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾	١٥	٥٥
	٩٧- القدر		
٩٠	﴿ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾	٥	١٤٣
	٩٩- الزلزلة		
٩١	﴿ يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا ﴾	٤	٧٣
	١٠٤- الهمزة		
٩٢	﴿ كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾	٤	١٠٦
	١٠٥- الفيل		
٩٣	﴿ أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصۡحَٰبِ ٱلۡفِيلِ ﴾	١	٦٦
	١١١- المسد		
٩٤	﴿ سَيَصۡلَىٰ نَارٗا ذَاتَ لَهَبٖ ﴾	٣	٨٦

٢- فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	رقم الصفحة
١	أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ	١٢٧
٢	إنما الصبرُ عند الصدمةِ الأُولى	٨٩، ١٢٧
٣	ستَفترق أمتي	٨٤، ١٣٧
٤	صُومي عنْ أُمِّك	١٢٧
٥	كفى بالمرء كذبًا أن يُحدِّثَ بكل ما سَمِعَ	١٢٧
٦	لخُلُوفُ فَمِ الصائمِ أَطيبُ عند الله مِن رِيح المسك	١٦
٧	ليس من أمبر أمصيام في أمسفر	٦٠
٨	نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا	١٢٦

٣- فهرس الأشعار

أولًا: الأبيات:

(الهمزة)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	وما أدري وسوف إخال أَدري أقومٌ آلُ حِصنٍ أَمْ نِساءُ	الوافر	زهير بن أبي سلمى	٦٣، ٦٤

(ب)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	فإنْ أَهلِكْ فذِي حَنقٍ لَظاهُ تَكادُ عليَّ تَلْتَهِبُ الْتِهابَا	الوافر	ربيعة بن مقروم	٩٦
٢	وَجِدَّاء ما يُرْجَى بها ذو قرابةٍ لعطفٍ وما يَخشى السُّماةَ رَبيبُها	الطويل	العَنبري	٩٣
٣	فأمَّا القتالُ لا قتالَ لدَيكمُ وَلَكنَّ سَيْرًا في عِراضِ المراكبِ	الطويل	الحارث بن خالد لمخزومي	١٢٩

(ح)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	مَن صدَّ عن نِيرانِها فأَنا ابنُ قَيسٍ لا بَراحْ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك بن ضُبيعة	١١٥، ١١٠

(د)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	شَلَّتْ يمينُك إن قَتَلْتَ لمُسْلِمًا * كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبةُ المُتَعَمِّدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد العدوية	٤٤، ١٢١، ١٢٨
٢	يا عمرُو لو نبَّهْتَهُ لوَجَدْتَهُ * لا طائشًا رَعِشَ الجَنانِ ولا اليدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد العدوية	٤٨
٣	قدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبيْبَيْنِ قَدِي * ليس الإمامُ بالشَّحيح المُلحدِ	الرجز	حميد الأرقط	٩٨
٤	قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُه * كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بفِرْصادِ	البسيط	عبيد بن الأبرص	٩٩
٥	كَانُوا ثَمَانِينَ أَو زادُوا ثَمَانِيَةً * لَوْلَا رجاؤك قد قتَّلت أَوْلَادِي	البسيط	جرير بن عطية	١٢٩
٦	قَالَتْ ألا لَيْتَمَا هَذا الحَمَام لَنَا * إلى حمامَتِنا أو نِصْفه فَقَد	البسيط	النابغة الذبياني	١٢٩

(ر)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بأَنِّيَ فَاجِرٌ * لِنَفْسي تُقَاها أَوْ عَلَيْهَا فجورُها	الطويل	توبة بن الحمير	١٢٩
٢	وقُلْنَ على الفِرْدَوْس أَوَّلَ مَشْربٍ*أَجَلْ جَيْرِ أَنْ كَانَت أَبِيحتْ دَعَاثِرُهُ	الطويل	مُضرس بن رَبعي	١٣٠
٣	إِذَا تَقُولُ لا ابْنَةُ العُجَيْر تَصْدُقُ لاَ إِذَا تَقُولُ جَيْرِ	الرجز	مجهول القائل	١٣٠

(ض)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	وأَراني المليكُ رُشْدي وقدْ كُنْـ * ـتُ أَخَا غُنْجُهِيَّةٍ واعتِراضِ	الخفيف	الطرماح بن حكيم	٢١

(ع)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	وَإِنَّك مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤلَه * وفَرْجَكَ نالَا مُنْتَهى الذَّمِّ أجْمعَا	الطويل	حاتم الطائي	١١٧
٢	فلا ثوبَ مَجدٍ غيرُ ثوبِ ابنِ أحمد * على أحدٍ إلَّا بلُؤمٍ مُرقَّعُ	الطويل	المتنبي	١١٤
٣	قومٌ إذا سَمِعوا الصَّريخَ رأيتَهُمْ * ما بَيْنَ مُلْحِمِ مُهْره أو سَافِعِ	الكامل	حميد بن ثور	٦٨
٤	ومَهْمَا تَكُن عِندَ امرئٍ مِنْ خَليقَةٍ * وإن خَالها تَخفَى على الناسِ تُعلَمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١١٨

(ف)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	أخالِدُ قَدْ واللهِ أَوْطَأتَ عَشوَةً * وما قائلُ المعروفِ فينا يُعنَّفُ	الطويل	الفرزدق	٩٨
٢	كفى بالنأي من أسماءَ كَافٍ * وليس لحبِّها ما عِشتُ شافِ	الوافر	بِشر بن أبي خازم	٧٨

(ل)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	ألا إنني سُقِّيتُ أَسودَ حالكًا * ألا بَجَلي من الشَّرابِ ألا بَجَلْ	الطويل	طَرَفَة بن العبد	٨١، ٨٣
٢	فَمَا لدُروسٍ غِبتَ عَنْهَا طَلاوةٌ * وَلَا لزمانٍ لسْتَ فِيهِ جَمالُ	الطويل	ابن الصاحب بدر الدين	٢٥
٣	جَوابًا به تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنا * لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غيرُ تُسْأَلُ	الطويل	مجهول القائل	٩٠
٤	تَهَنَّأْ جمالَ الدِّين بالخُلْدِ إنَّني * لفَقْدِكَ عَيْشي تَرْحةٌ ونَكالِ	الطويل	ابن الصاحب بدر الدين	٢٥
٥	وَمن يَصْطبِرْ لِلْعلم يَظْفَرْ بنَيلِهِ * وَمنْ يَخْطُبِ الْحَسْنَاءَ يَصبِرْ على الْبَذْلِ	الطويل	الزواوي	٢٥
٦	وَمن لَم يَذِلَّ النَّفسَ في طَلَبِ العُلى* يَسِيرًا يَعِشْ دهرًا طَويلًا أَخا ذُلِّ	الطويل	الزواوي	٢٥
٧	فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ * فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ	الطويل	امرؤ القيس	٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ١٢٣

(م)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	بَلْ بلدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُه * لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٩٤، ٩٦
٢	سَقَى ابْنَ هِشَامٍ فِي الثَّرى نَوْءُ رَحْمَةٍ * يَجُرُّ على مَثواه ذيلَ غَمامِ	الطويل	ابن نباتة	٢٥
٣	سأَروي لَهُ مِن سيرة الْمَدْحِ مُسْنَدًا * فَمَا زلتُ أَروي سيرةَ ابْنِ هشَامِ	الطويل	ابن نباتة	٢٥
٤	تَبَلَتْ فؤادَكَ في المَنامِ خَريدَةٌ * تَسْقِي الضَّجيعَ بَبارِدٍ بَسَّامِ	الكامل	حسان بن ثابت	١٣٠

(ن)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	وكُلُّ أخٍ مُفَارِقَهُ أَخُوهُ * لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ	الوافر	عمرو بن معد يكرب	١٣٠

(ي)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيًا * سِوْاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا	الطويل	النابغة الجعدي	١١٥
٢	مَهْما ليَ الليلةَ مَهْما لِيَهْ * أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وسِرْبالِيَهْ	السريع	لعمرو بن مِلْقَطٍ الطائي	١١٨

ثانيًا: أنصاف الأبيات:

(ب)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	بل بَلَدٍ ذي صُعُدٍ وأَصْبابْ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٩٣، ٩٦

(ق)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	وقاتِمِ الأعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقِنْ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٩٤

(ل)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
	ألا بجلي من الشَّراب ألا بجل	الطويل	طَرَفَة بن العبد	٨٢
١	ردُّوا علينا شيخَنا ثم بَجَلْ	الرجز	رجل من بني ضبَّة	٨٢
٢	بَجَلِي الآنَ مِنَ العَيْشِ بَجَلْ	الرمل	لَبيد بن ربيعة	٨٢
٣	نَحن بنو ضَبَّةَ أَصحابُ الجَمَلِ	الرجز	عمرو بن يثربي	٨٢
٤	رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ	الخفيف	جميل بن معمر	٩٥

(م)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	شلَّت يمينُك إن قتلتَ لمسلمًا	الكامل	عاتكة بنت زيد العدوية	٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٦، ١٢٥

(ي)

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	كفى الشيبُ والإسلامُ للمَرْءِ ناهِيَا	الطويل	سحيم عبد بني الحساس	٨٠

٤- فهرس الأعلام

م	العلم	الصفحة
١	ابن الحاجب	٢٤، ٤٢، ٤١، ١٤١، ١٢١، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٩٠، ٥٢، ٤٣، ٤٠، ١٢١، ٤٠
٢	ابن الشجري	٦٣، ٦٤، ١٢٢، ١١٥، ٤٧، ٦١، ٦٣، ٦٩
٣	ابن الناظم	١١، ٦٢، ٩٥
٤	ابن بَرْهان	١٢٩، ٧١
٥	ابن جني	١١٥، ١٢٩، ١٤١، ٣٤، ٤٨
٦	ابن دُرستويه	٥٧
٧	ابن فارس	١٠٦، ١٩، ٣٤
٨	ابن قتيبة	٥٧، ١٠٣، ٥٥، ١٠٢
٩	ابن مالك	٢٠، ٣٣، ٦٢، ٦٧، ٧٠، ٧١، ٩١، ٩٩، ١٠٠، ١٠٧، ١١٧، ١١٨، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٢، ١٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٢٦، ١٣٦، ١٣٩، ٩٠، ٤٦، ٥٦، ٦٠، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٢، ٩٠، ٩٤، ١١١، ١١٨، ٥٤، ١٠٢
١٠	ابن منظور	٢٠، ٢٢، ٢١، ٢٢
١١	ابنُ يعيش	٤٨، ٥٠، ٨٠
١٢	أبو حاتم السجستاني	١٠٥
١٣	أبو حيان	١١، ١٩، ٢٤، ٣٨، ٤٦، ٧٢، ٧٤، ٨٠، ٨٢، ٨٦، ١٠٥، ١٠٨، ١٤٣، ١١٦، ١٢٠، ١٢٢، ٢٤
١٤	أبو علي الفارسي	٦١، ١٢٩، ١٤٠
١٥	الإسفراييني	١٣٧، ٨٤
١٦	الأشموني	٩١، ٩٥
١٧	الأصفهاني	١٧، ١٠٦
١٨	بهاء الدين السبكي	٣٢
١٩	التفتازاني	٣٤
٢٠	تقي الدين السبكي	٢٣

٢١	ثعلب	١٧، ١٩، ١٠٦، ١٨، ١٣٢
٢٢	الجرجاني	١٧
٢٣	الجَرْمي	١٢٩
٢٤	الجوهري	٢٠
٢٥	خطاب بن يوسف الماردي	١٠٨، ١١٨
٢٦	الخليل	٥٤، ٥٦، ٦٥، ٩٨، ١٣١، ١٣٦، ١٣٤، ٩٩، ٨٢
٢٧	الدماميني	١١، ٢٥، ٢٦، ٤١، ٤٢، ٥٦، ٦٧، ٧٠، ٨١، ٩٠، ٩٧، ١٠١، ١٤٤، ١٠١
٢٨	الدوَّاني	١٢٦
٢٩	الرضي	١٩، ٢٧، ٢٩، ٤١، ٤٢، ٥٠، ٥٣، ٦٠، ٧٦، ٧٧، ١٠٥، ١١٠، ١١٤، ١٢٢، ١٢٥، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ٥١، ٦٤، ٩٦، ٩٩، ١١٠، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٧١، ١٢١، ١٢٢، ١١٣
٣٠	الرماني	١٩، ٥٧، ٥٦
٣١	الزجاج	٧٨، ٧٩، ١٠٦، ٧٨، ٨٠، ١٧، ٨٠
٣٢	الزركشي	٤٣، ٩١، ١٠٠، ٢١، ٤٣
٣٣	الزمخشري	٤١، ٥٠، ٨٥، ٨٦، ١٠١، ١٠٥، ١١٨، ١٢٢، ١٤١، ٨٦، ٥٠، ٥١
٣٤	الزنجاني	١٣٧، ٥٧
٣٥	السراج	٢٣، ٦١، ٨٠، ٩٩، ١٣٢
٣٦	السهيلي	١١٨
٣٧	سيبويه	٢٣، ٣٧، ٣٨، ٤٦، ٥١، ٥٤، ٦١، ٦٣، ٦٩، ٧٣، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٩٣، ٩٨، ١٠٥، ١٠٨، ١١٢، ١١٨، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٥، ١٧، ٦٥، ٦٥، ٧٣، ١٢٩
٣٨	السيرافي	١٣٩، ٤٦
٣٩	السيوطي	٢٦، ٣٨، ٤٢، ٥٦، ٧٨، ١٠١، ١١٢، ١٢٤، ١٣٥، ١٢٤
٤٠	الصفدي	٩٤

٤١	الفراء	١١، ١٩، ٥٧، ٥٨، ٧٠، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨، ١١٢، ٤٥، ٦٩، ١٠٥، ١٠٨
٤٢	فيروزآبادي	٢١، ٩١
٤٣	الكسائي	١٧، ٤٦، ١٠٥، ١٣١، ١١٢
٤٤	المازني	٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨
٤٥	المالقي	١٠٧، ٥٨، ١٠٧
٤٦	المبرد	٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٧٤، ٩٢، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩، ٥٤، ٥٦، ٦١، ٥٣، ٣٨، ٧٣، ٩٢، ٩٦، ٩٩، ١١٢، ١٢٣، ١٣٢، ٩٥
٤٧	ناظرُ الجيش	٧١
٤٨	النحاس	١٩، ٥٤، ٧٠
٤٩	النضر بن شميل	١٠٤، ١٠٦، ١٠٤، ١٠٥

٥- فهرس المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم:

ثانيًا: المصادر والمراجع:

- أحكام القرآن لابن العربي؛ راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه محمد عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبدالتواب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- إعراب القرآن؛ لأبي الحسن الباقولي؛ تحقيق إبراهيم الإبياري، الناشر: دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت - القاهرة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ.
- إعراب القرآن؛ لأبي جعفر النحاس؛ وضع حواشيه وعلَّق عليه عبدالمنعم خليل إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤٢١هـ.
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي؛ تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، اعتنى به وعلَّق عليه مصطفى شيخ مصطفى، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- الأصول في النحو لابن السراج؛ تحقيق عبدالحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الاعتراض النحوي على الأداء اللغوي بين الفراء والمبرد في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراه للطالبة نوزت أحمد إبراهيم، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ومعه الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: مطبعة السعادة، ط٤، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

- الإيضاح لأبي علي للفارسي؛ تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- البحر المحيط في أصول الفقه؛ للزركشي، الناشر: دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- البحر المحيط لأبي حيان؛ تحقيق صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني اليمني، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاؤه)، القاهرة، ط١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- التذييل والتكميل لأبي حيان؛ تحقيق الدكتور حسن محمود هنداوي، الناشر: دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- التسهيل لابن مالك؛ تحقيق وتقديم محمد كامل بركات، الناشر: دار الكاتب العربي، القاهرة، ط١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- التصريح للشيخ خالد الأزهري؛ تحقيق محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- التعريفات للجرجاني؛ تحقيق جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- التوقيف على مهمات التعاريف؛ لمحمد عبدالرؤوف المناوي؛ تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي؛ تحقيق أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

- الجنى الداني؛ تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الخصائص لابن جني؛ تحقيق محمد علي البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، د. ت.
- الخلاف بين النحويين: دراسة وتحليل وتقويم؛ للدكتور السيد رزق الطويل، الناشر: المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي؛ تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، د.ت.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة؛ لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عبدالمعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، - حيدر آباد، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس؛ تحقيق السيد أحمد صقر، الناشر: عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د. ت.
- الصحاح للجوهري؛ تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.
- الغيث المنسجم في شرح لامية العجم للصفدي، دون بيانات نشر.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي؛ تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.
- الكافية في الجدل؛ للجويني إمام الحرمين، تحقيق: فوقية حسين محمود، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، مصر، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الكتاب لسيبويه؛ تحقيق الشيخ عبدالسلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكشاف للزمخشري؛ تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي؛ تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي؛ تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، - ١٤٢٢هـ.
- المطول على التلخيص لسعد الدين التفتازاني، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٨٩٣م - ١٣١٠هـ.
- المعجم الفلسفي؛ تأليف مراد وهبة، الناشر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، سنة ١٩٩١م.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري؛ تحقيق الدكتور علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- المقتصد شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني؛ تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد؛ تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، الناشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- أمالي ابن الحاجب؛ تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، الناشر: دار عمار، عمَّان، ودار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري؛ تحقيق الدكتور محمود الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- إنباه الرواة للقفطي؛ تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- أوضح المسالك لابن هشام؛ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، د. ت.

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز؛ لمجد الدين الفيروزآبادي؛ تحقيق: محمد علي النجار، وعبدالعليم الطحاوي، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط٣، سنة النشر: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- بغية الوعاة للسيوطي؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، لبنان - صيدا، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- تحفة المريد على جوهرة التوحيد؛ للبيجوري؛ ضبط وتصحيح: عبدالله محمد الخليلي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٤٤م.
- تعدُّد التوجيه النحوي: مواضعه، أسبابه، نتائجه؛ للدكتور محمد حسنين صبرة، الناشر: دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- تعليق الفرائد للدماميني؛ تحقيق محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى، رسالة دكتوراه، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تمهيد القواعد لابن ناظر الجيش؛ تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام، القاهرة ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد للمرادي؛ تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- تيسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، المؤلف: د. محمّد علي سلطاني، الناشر: دار العصماء، الطبعة: ١، تاريخ النشر: ١٤٢٨هـ.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، المؤلف: علاء الدين بن عليّ بن بدر الدين الإربلي (ت ٧٤١هـ)، المحقق: علي نائل وحسن أبو زيد، الناشر: مطبعة وادي النيل، مصر.
- حاشية الأمير على مغني اللبيب، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د. ت.
- حاشية الدسوقي على المغني؛ صحَّحها إبراهيم عبدالغفار الدسوقي، الناشر: دار الطباعة العامرة، القاهرة، ١٣٠١هـ.

- حاشية الصبان على الأشموني؛ تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، الناشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
- حروف المعاني والصفات؛ لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة: الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- خزانة الأدب للبغدادي؛ تحقيق الشيخ عبدالسلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ديوان الطرماح؛ تحقيق: عزة حسن، الناشر: دار الشرق العربي، بيروت - دمشق، ط٢، ١٩٩٤م.
- ديوان امرئ القيس؛ تحقيق عبدالرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: مجيد طراد، الناشر: دار الكتاب العربي، ط١، سنة النشر: ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.
- ديوان جرير؛ تحقيق الدكتور نعمان أمين طه، الناشر: دار المعارف، ط٣، د.ت.
- ديوان حاتم الطائي - رواية هشام الكلبي - تحقيق الدكتور عادل سليمان، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ديوان حميد بن ثور؛ تحقيق الأستاذ عبدالعزيز الميمني، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م.
- ديوان رؤبة بن العجاج؛ اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، الناشر: دار ابن قتيبة، الكويت، د.ت
- ديوان زهير بن أبي سلمى؛ تحقيق حمدو طماس الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

- ديوان طرفة بن العبد؛ تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ديوان عبيد بن الأبرص؛ تحقيق الدكتور حسين نصار، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٧٧هـ - ١٩٧٥م.
- ديوان لبيد بن ربيعة بشرح الطوسي؛ تحقيق الدكتور حنا نصر الحتي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- رصف المباني للمالقي؛ تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ت.
- سمط اللآلي لأبي عبيد البكري؛ تحقيق الشيخ عبدالعزيز الميمني، الناشر: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.
- سنن ابن ماجه؛ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- سنن النسائي؛ تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي؛ تحقيق محمود الأرنؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح ابن الناظم على الألفية؛ تحقيق محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح الألفية لابن عقيل؛ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاؤه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح الألفية للأشموني؛ تحقيق الدكتور عبدالحميد السيد محمد، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د. ت.
- شرح التسهيل لابن مالك؛ تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، الناشر: دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح التسهيل للمرادي؛ تحقيق محمد عبدالنبي محمد، الناشر: مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- شرح الجمل لابن عصفور؛ تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، د.ت.
- شرح السنة للبغوي؛ تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شرح ألفية ابن مالك، المؤلف: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك؛ تحقيق الدكتور عبدالمنعم هريدي، الناشر: معهد البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح الكافية للرضي؛ تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- شرح اللمع لابن بَرْهان العكبري؛ تحقيق الدكتور فائز فوزي، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح المفردات للصنعاني، مخطوط موجودٌ في الجامع الكبير بصنعاء، والكتاب تحت الطبع.
- شرح المفصل لابن يعيش؛ قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح شواهد المغني للسيوطي؛ تحقيق أحمد ظافر كوجان، الناشر: لجنة التراث العربي،
- شرح كتاب سيبويه للرماني؛ تحقيق سيف بن عبدالرحمن العريفي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة محمد بن سعود، السعودية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي؛ تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- شرح مغني اللبيب للدماميني؛ تحقيق أحمد عزو عناية، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٧٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- شواهد التوضيح لابن مالك؛ تحقيق الدكتور طه محسن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- صحيح البخاري؛ تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ضرائر الشعر لابن عصفور؛ تحقيق الدكتور السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- كشاف الفنون للتهانوي؛ تحقيق: رفيق العجم، وعلي دحروج، الناشر: مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون؛ تأليف المولى مصطفى الرومي الحنفي، الناشر: دار الفكر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- معاني الحروف؛ للرُّماني؛ تحقيق الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار الشروق، القاهرة، ط ٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- معاني القرآن لأبي جعفر النحاس؛ تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى، السعودية، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- معاني القرآن للأخفش؛ تحقيق الدكتور هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء؛ تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج؛ تحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس؛ تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم؛ لطاش كيرى زاده، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني؛ لعمران عبدالسلام شعيب، الناشر: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط١، سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٨٦م.
- نتائج الفكر للسهيلي؛ تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر لليمني الصنعاني ج٢ الناشر المكتبة السلفية القاهرة سنة ١٣٥٠ هجري.
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، المؤلف: عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي (المتوفى: ١٤٠٩هـ)، الناشر: مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية.
- همع الهوامع للسيوطي؛ تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
ملخص الرسالة باللغة العربية	هـ
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	و
المقدمة	٧
التمهيد	١٥
القسم الأول: مسائل الاعتراض:	**٣٠**
معنى الاستفهام بالألف المفردة	٣٢
وُرود همزة الاستفهام بمعنى التعجب	٣٧
زيادة "إن" المكسورة الهمزة بعد "لما"	٤٠
حكم مجيء الماضي غير الناسخ بعد (إنْ) المخففة	٤٤
معنى الفعل الذي يدخل على "أن" المفتوحة	٥٠
حذف نون "إذن" عند الوقف	٥٣
الخلاف في مواضع "أم" المنقطعة	٥٩
معنى الاستفهام بالهمزة إذا سبَقت "أم"	٦٣
أقسام "أل" الجنسية	٦٥
معاني "أو"	٦٧
مجيء "إذ" للاستقبال	٧٣
خروج "إذا" عن الاستقبال	٧٦
دخول الباء على فاعل كفى	٧٨
مواضع الإتيان بنون بجل	٨١
إفادة سوف معنى التوكيد	٨٤
مجيء "عند" لزمان القرب	٨٨
اعتبار "لا غير" من اللحن	٩٠

الموضوع	رقم الصفحة
عمل "الفاء"	٩٢
إفادة "قد" معنى التقريب	٩٧
الاستفهام بـ"كأين"	١٠٢
معنى "كلا"	١٠٤
دخول "اللام" على الفعل الجامد	١٠٧
عمل "لا" النافية	١١٠
مجيء "مهما" ظرف زمان	١١٧
القسم الثاني: دراسة منهج المؤلف من خلال اعتراضاته:	**١١٩**
أساليبه في الاعتراض	١٢٠
الأصول النحوية وأثرها في الاعتراضات	١٢٤
مذهبه النحوي وأثره في الاعتراضات	١٣٢
مصادره النحوية	١٣٥
الخاتمة والنتائج	١٤٥
الفهارس الفنية	١٤٧
فهرس الآيات القرآنية	١٤٨
فهرس الأحاديث النبوية	١٥٥
فهرس الأشعار	١٥٦
فهرس الأعلام	١٥٩
فهرس المصادر والمراجع	١٦٢
فهرس الموضوعات	١٧٢

تمت
بحمد الله

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Education
Jazan University
Faculty of Arts and Humanities
Department of Arabic Language and Literature
Linguistic & grammatical stugies

Al- San’ani's objections to grammarians in his book *Explanation of Vocabulary*: Descriptive and Analytical Study

A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of the Master of Art linguistic and grammatical studies, Department of Arabic Language and Literature

By

Maryam Taher Idris Samili

University ID No.: ٢٠١٨١٢٩٥١

Supervised by:

Prof. Yehia Ibn Mohammed Al-Hakami

Ramadan1441AH - May2020AD